

مختصر الطوفي في الاصول

الطوفي

مختصر الطوفي في الأصول

نزهة الخواطر، وكشف غوامض الرأى

في

افتصاد روضة الناظر وجنة الناظر

لشيخ الدين

سليمان بن عبد الحق الطوفي الحنفى

زعم من تأليفه ~~الكتاب~~ في يوم الاثنين الى اربع عشر من شهر ربيع الاول سنة اربع وسبعمائة. وكان ابتداء تصحيحه في تأليف

المختصر يوم السبت

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب شرح مختصر الروضة الرقم ١٨٢٧

اسم المؤلف سليمان بن عبد الحق الطوفي الحنفى

تاريخ النسخ القرن ٩

عدد الأوراق ٥٢

ملاحظات اصول مختصر

(٢) بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا واجب الوجود . ويا موجد كل موجود . ويا مفيض الخير والجلود . على كل قاص من خلقه ودان . ويا ذا القدرة القديمة الباهرة . والقوة العظيمة القاهرة . ويا سلطان الدنيا والآخرة . وجامع الانس والجان . تنزهت في حكمتك عن لحوق الندم . وتفردت في الهيئتك بخواص القدم . وتعاليت في ازليتك عن سوابق العدم . وتقديست عن لواحق الامكان . احمذك على ما أسألت من وابل الآلاء . وازلت من وبيل اللأواء . واسبلت من جميل العطاء . واذلت من كفيل الاحسان . حمد من آمن وأسلم . وفوض اليك امره وسلم . وانقاد لأوامرك واستسلم . وخضع لعزك القاهر ودان . واسألك ان تصلي على سيد اصفياؤك . وخاتم انبيائك . وفاتح اوليائك محمد سيد معدن عدنان وان ترزقني العلم وتوفقني للعمل . وتبلغني منها نهاية السؤل وغاية الامل . وتفسح لي في المدة وتنسألي في الأجل . في حسن دين واصلاح شأن . وان تحييني حياة طيبة هنية . وتقييني في الدين والبدن اعراض السوء الرديئة . وتعذل بي عن السبل الوبيئة الى المريئة . وتعصمني من جبايل الشيطان . وتقبضني على الكتاب والسنة وتجعل رحمتك لي من النارجية . وتدخلني بفضلك وجودك الجنة وممك يامن . وتلحقني بالنبى الأفضل والرسول المحمل الأكمل . الذي ختم النبوة واكمل ومن تبعه باحسان . واسألك التشديد في تأليف كتاب في الاصول حجمه يقصر وعلمه يطول يتضمن ما في الروضة القدامية . الصادرة عن الصناعة المقدسية . غير خال من فوائد زوائد . وشوارد فرايد . في المتن والدليل . والخلاف والتعليل . مع تقريب الافهام على الافهام . وازالة اللبس عنه مع الابهام . حاوياً لأكثر من علمه . في دون شطحه . مقرآله

(٣)

غالباً على ما هو عليه من الترتيب وان كان ليس الى قلبي بحبيب ولا قريب سائلاً من الله تعالى وفور النصيب من جميل الاجر وجزيل الثواب ودعاء مستجاب وثناء مستطاب . اللهم فهب لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب فنقول وبالله التوفيق

اصول الفقه أدلته فلنتكلم عليها أصلاً أصلاً بعد ذكر مقدمة تشمل على فصول **الأول** في تعريف أصول الفقه وهو مركب من مضاف ومضاف اليه وما كان كذلك فقريفة من حيث هو مضاف اجمالي لقبي وباعتبار كل من مفرداته تفصيلي فأصول الفقه بالاعتبار الاول العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية . وبالثاني الاصول الادلة الآتي ذكرها وهي جمع أصل وأصل الشيء ما منه الشيء وقيل ما استند في وجوده اليه ولا شك ان الفقه مستمد من ادلته ومستند في تحقيق وجوده اليها والفقه لغة الفهم ومنه ما نفقه كثيراً مما نقول . ولكن لا تفقهون تسبيحهم أي ما نفهم ولا نفهمون واصطلاحاً قيل العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية = بالاستدلال احترز بالأحكام عن الذوات وبالشرعية عن العقلية وبالفرعية عن الاصولية وعن في قوله عن ادلتها متعلق بمحذوف تقديره الفرعية الصادرة والحاصلة عن ادلتها التفصيلية احتراز من الحاصلة من ادلة اجمالية كأصول الفقه نحو قولنا الاجماع والقياس وخبر الواحد حجة وكالحلاف خربت بالمقتضى وامتنع بالنافي ولو علقت عن العلم لكان أولى وتقديره العلم بالأحكام عن الادلة وعلى هذا ان جعلت عن بمعنى من كان أدل على المقصود إذ يقال علمت الشيء من الشيء ولا يقال علمته عنه الا بالتأويل المذكور والاستدلال قيل احتراز من علم الله تعالى ورسوله جبريل ومحمد عليهما السلام فانه ليس استدلالاً وقيل بل هو

استدلالي لا نهم يعلمون الشيء على حقيقته وحقائق الاحكام تابعة لادلتها وعللها
فعلى هذا يكون احترازاً عن المقلد فان علمه ببعض الاحكام ليس استدلالاً وافي
نظراً إذ المقلد يخرج بقوله عن ادلتها التفصيلية لأن معرفته ببعض الاحكام
ليس عن دليل أصلاً ويمكن ان يقال يجوز ان يكون علمه بها عن دليل حفظه
كما حفظها فيحتاج الى اخراجه بالاستدلال لان علمه وان كان عن دليل لكنه
ليس بالاستدلال إذ الاستدلال يستدعي أهليته وهي منتفية في المقلد والا
لم يكن مقلداً واورد عليه ان الاحكام الفرعية مظنونة لا معلومة وان قوله
التفصيلية لا فائدة له اذ كل دليل في فن فهو تفصيلي اليه لوجوب تطابق
الدليل والمدلول وان الاحكام ان اريد بها البعض دخل المقلد لعلمه ببعض الاحكام
وان اريد جميع الاحكام لم يوجد فقه ولا فقيه اذ جميعها لا يحيط بها بشر
لأن الأئمة سئلوا فقالوا لا ندري واجيب عن الاول بان الحكم معلوم والظن
في طريقه وبيانه ان الفقيه اذا غلب على ظنه ان الحكم كذا علم قطعاً بحصول ذلك
الظن له ويوجب العمل عليه بمقتضاه بناءً على ما ثبت من ان الظن موجب العمل
واعلم ان هذا التقرير يقتضي ان تعدل الكلام العلم بوجوب العلم بالاحكام الشرعية
إذا العلم بحصول ظن الاحكام الى آخره وفيه تعسف لا يليق بالتعريفات وقيل
المراد بالعلم الظن مجازاً وهو ايضا لا يليق وعن الثالث بان المراد بعض الاحكام
بأدلتها واما رأتها والمقلد لا يعلمها كذلك أو بان المراد جميعها بالقوة القرينية
من الفعل اي تهيمه للعلم بالجميع لأهليته للاجتهاد ولا يلزم منه علمه بجميعها بالفعل
فلا يضر قول الأئمة لا ادري مع تمكنهم من علم ذلك بالاجتهاد قريباً ولو قيل ظن
جملة من الاحكام الشرعية الفرعية باستنباطها من أدلة تفصيلية لحصل المقصود

العلم بالاحكام اذا العلم بحصول الظن

بما
القرينة

وخف الاشكال واكثر المتقدمين قالوا الفقه معرفة الاحكام الشرعية الثابتة
لافعال المكلفين وقيل الناس ليدخل ما تعلق بفعل البهيمه لان تعلقه بفعلها
بالنظر الى ما لكها لا اليها نفسها **الفصل الثاني في التكليف**
وهو لغة الزام ما فيه كلفة أي مشقة وشرعا قيل الخطاب بامر او نهى وهو صحيح
الا أن نقول إن الاباحة تكليف على رأي مرجوح فترد عليه طرداً وعكساً فهو
إذا الزام مقتضى خطاب الشرع وله شروط يتعلق بعضها بالمكلف وبعضها
بالمكلف به اما الاول وفيه مسائل **الأولى** من شروط المكلف العقل وفهم الخطاب
فلا تكليف على صبي ولا مجنون لعدم المصحح للامتثال منهما وهو قصد الطاعة ووجوب
الزكاة والغرامات في ما ليهما غير وارد اذ هو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب
كوجوب الضمان ببعض افعال البهائم وفي تكليف المميز قولان الاثبات لفهمه
الخطاب والظاهر النفي اذ اول وقت يفهم فيه الخطاب غير موقوف على حقيقته
فنصب له علم ظاهر يكلف عنده وهو البلوغ ولعل الخلاف في وجوب الصلاة
والصوم عليه وصحة وصيته وعتقه وتدبيره وطلاقه وظهاره وايلائه
ونحوها مبني على هذا الاصل **الثانية** لا تكليف على النائم والناسي والسكران
الذي لا يعقل لعدم الفهم وما ثبت من احكامهم كغرامة ونفوذ طلاق
فسببي كما سبق فاما لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فيجب تأويله إما على
معنى لا تسكروا ثم تقربوا الصلاة او على من وجد منه مبادي النشاط والطرب
ولم يزل عقله جمعا بين الأدلة **الثالثة** الاكراه قيل ان بلغ به الاكراه الى حد
الاجباء فليس بمكلف وقال اصحابنا هو مكلف مطلقا خلافا للمعتزلة . لنا
عقل قادر يفهم فكلف كغيره واذا كره على الاسلام فأسلم او على الصلاة فصلى

بما
وارد



فقد ادى ما كلف به ثم ان قصد التقيّة والاكان مطيعا قالوا الاكراه يرجح فعل
ما اكراه عليه فيجب ولا يصح منه غيره فهو كالآلة والفعل منسوب الى المكلّف وترجع
المكروه على القتل بقاء نفسه يخرج عنه حد الاكراه فلذلك يقتل والحق ان الخلاف
فيه مبني على خلق الافعال من رآها خلق الله قال بتكليف المكروه اذ جميع الافعال
واجبة بفعل الله تعالى والتكليف بايجاد المأمور به منها وترك المنهي عنه غير
مقدور وهذا ابلغ ومن لا فلا والعدل الشرعي الظاهر يقتضي عدم تكليفه
الرابعة الكفار مخاطبون بفروع الاسلام في أصح القولين وهو قول الشافعي
والثاني لا يخاطبون منها بخير النواهي وهو قول اصحاب الرأي والمشهور عنهم
عدم تكليفهم مطلقا وحرف المسئلة ان حصول الشرط الشرعي ليس شرط في
التكليف عند نادونهم. لنا القطع بالجواز بشرط تقديم الاسلام كما مر الخديث
بالصلاة بشرط تقديم الطهارة ومنع الاصل يستلزم ان لو ترك الصلاة في عمره
لا يعاقب الا على ترك الوضوء والاجماع خلافه والنص نحو والله على الناس حج
البيت يا ايها الناس اعبدوا. قالوا وجوبها مع استحالة فعلها في الكفر
وانتفاء قضائها في الاسلام غير مفيد قلنا الوجوب بشرط تقديم الشرط
كما سبق والقضاء بمرجيد او بالأمر الاول لكن انتفى بدليل شرعي نحو
الاسلام يجب ما قبله. وفائدة الوجوب عقابهم على تركها في الآخرة وقد
صرح به النص نحو ويل للمشرّكين الذين لا يؤتون الزكاة. ما سلككم في سقر
قالوا لم نك من المصلين والتكليف بالمناهي يستدعي نية الترك تقربا ولا نية
لكافر **واما الثاني** وهو شروط المكلف به فان يكون معلوم الحقيقة للمكلف
والالم يتوجه قصده اليه معلوما كونه مأمورا به والالم يتصور منه قصد

الطاعة والامتنال معدوما اذ ايجاد الموجود محال وفي انقطاع التكليف
حال حدوث الفعل خلاف الأصح ينقطع خلافا للأشعري وان يكون ممكنا
اذ المكلف به يستدعي حصوله وذلك يستلزم تصور وقوعه والمحال
لا يتصور وقوعه فلا يستدعي حصوله فلا تكليف به هذا من حيث
الاجمال أما التفصيل فالمحال ضربان محال لنفسه كالجمع بين
الضدين ولغيره كإيمان من علم الله تعالى أنه لا يؤمن به فالاجماع
على صحة التكليف بالثاني والاكثر على امتناعه بالاول لما سبق
وخالف قوم وهو اظهر لنا ان صح التكليف بالمحال لغيره صح بالمحال
لذاته وقد صح ثم فليصح هنا اما الملازمة فلأن المحال ما لا يتصور
وقوعه وهو مشترك بين القسمين اما الاولى فظاهرة اذ اشتقاق
المحال من الحؤول عن جهة امكان الوجود واما الثانية فلأن خلاف معلوم
الله تعالى محال وبه احتج آدم على موسى فلا يتصور وقوعه والا انقلب
العلم الازلي جهلا وقد جاز التكليف اجماعا فليجز بالمحال لذاته بجامع
الاستحالة ولا اثر للفرق بالامكان الذاتي لا لتساخه بالاستحالة بالغير
العرضية وايضا فكل مكلف به اما ان يتعلق علم الله تعالى بوجوده فيجب
أو لا فيمتنع والتكليف بهما محال قالوا هذا يستلزم أن التكليف بأسرها
تكليف بالمحال وهو باطل بالاجماع قلنا ملتزم والاجماع ان عنيتم به
العقلي فممنوع او الشرعي فالمسئلة علمية والاجماع لا يصلح دليلا فيها
لظنيته بدليل الخلاف في تكفير منكر حكمه على ما سيأتي **خاتمة** لا تكليف
الابفعل ومعلقة في النهي كف النفس وقيل ضد المنهي عنه وعن أبي هاشم

العدم الاصل لنا المكلف به مقدور والعدم غير مقدور فلا يكون مكلفا
به فهو ما كف النفس او ضد المنهي وكلاهما فعل اوجب بأن ترك الزنا له
فليس الا العدم قلنا ممنوع بل انما يمدح على كف النفس عن المعصية

الفصل الثالث في احكام التكليف

وهي خمسة كما سيأتي قسمتها والحكم قيل خطاب الشرع المتعلق بافعال المكلفين
بالاقتضاء او التخيير وقيل او الوضع والاولى ان يقال مقتضى خطاب الشرع
فلا يرد قول المعتزلة الخطاب قديم فكيف يعزل بالعلل الحادثة وايضا فان
نظم قوله تعالى اقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا ليس هو الحكم قطعا بل مقتضاه
وهو وجوب الصلاة وتحريم الزنا عند استدعاء الشرع منا بتجيز التكليف
ثم الخطاب اما ان يرد باقتضاء الفعل مع الجرم وهو الايجاب او لامع
الجرم وهو الندب او باقتضاء الترك مع الجرم وهو التحريم او لامع
الجرم وهو الكراهة او التخيير وهي الاباحة فهي حكم شرعي اذهبي من
خطاب الشرع خلافا للمعتزلة لانها انتفاء الحرج وهو قبل الشرع وفي
كونها تكليف خلاف **فالواجب** قيل ما عوقب تاركه ورد بجواز العفو
وقيل ما توعد على تركه بالعقاب ورد بصدق ايعاد الله تعالى وليس بوارد
على اصلنا لجواز تعليق ايقاء الوعيد بالمشيئة اولان اخلاف الوعيد
من الكرم شاهد فلا يقبح غائبا ثم قد حكى عن المعتزلة جواز ان يضم في الكلام
ما يحيل له معنى ظاهره وهذا منه والمختار ما ذم شرعا تاركه مطلقا وهو
مراد الفرض على الاصح وهو قول الشافعي وعند الحنفية الفرض المقطوع
به والواجب المظنون اذ الوجوب لغة السقوط والفرض التأثير وهو

أخص فوجب اختصاصه بقوة حكما كما اختص لغة والنزاع لفظي اذ لا نزاع في
انقسام الواجب الى قطعي وظني فليس مواءم القطعي ما شأنا ثم لتكلم على كل
واحد من احكام الواجب وفيه مسائل **الاولى** الواجب ينقسم الى معين
كاعتاق هذا العبد والتكفير بهذه الخصلة والى مبهم في اقسام محصورة كاحد
خصال الكفارة وقال بعض المعتزلة الجميع واجب وهو لفظي وبعضهم ما
يفعل وبعضهم واحد معين ويقوم غيره مقامه، لنا القطع بجواز قول
السيد لعبده خط هذا الثوب او ائني هذا الخياط لا اوجيها عليك ولا
واحدا معينا بل انت مطيع بفعل أيهما شئت ولأن النص ورد في
خصال الكفارة بلفظ او وهي للتخيير والابهام قالوا ان استوت الخصال
بالاضافة الى مصلحة المكلف وجبت والا اختص بعضها بذلك فيجب
قلنا مبني على وجوب رعاية الاصح وعلى ان الحسن والقبح ذاتيان بصفة
وهما ممنوعان بل ذلك شرعي فلهذا شرع فعل ما شاء من تخصيص وابهام
قالوا علم ما اوجب وما يفعل المكلف فكان واجبا معينا قلنا علمه
تابع لا يجابه وهو غير معين المحل والا لعلمه على خلاف ما هو عليه وفعل
المكلف يعين ما لم يكن معينا **الثانية** وقت الواجب اما بقدر فعله وهو
المضيق او اقل منه والتكليف به خارج على تكليف المحال او اكثر منه فهو
الموسع كاورقات الصلوات عند ناله فعله في أي أجزاء الوقت شاء ولا يجوز
تأخيرها الى اخر الوقت الا بشرط العزم على فعله فيه ولم يشترطه ابو الحسين
وانكراكثر الحنفية الموسع، لنا القطع بجواز قول السيد لعبده افعل اليوم
كذا في أي جزء شئت منه وانت مطيع ان فعلت وغاص ان خرج اليوم

ولم تفعل وايقض النص قيد جميع الوقت فتخصيص بعضه بالاجاب تحكم
 قالوا جواز الترك في بعض الوقت ينافي الوجوب فيه فدل على اختصاص
 الوجوب بالجزء الذي لا يجوز التأخير فيه وهو آخره وجواز تقديم الفعل
 عليه رخصة لتجيل الزكاة قلنا مع اشتراط العزم على الفعل لا نسلم إضافة
 الترك الوجوب قالوا لا دليل في النص على وجوب العزم فاجابه زيادة على
 النص قلنا ما لا يتم الواجب الا به واجب وايضا لما حرم العزم على ترك
 الطاعة حرم ترك العزم عليها وفعل ما يحرم تركه واجب ومحدور الزيادة
 على النص كونه نسخا عندكم ونحن نمنعه قالوا نذب في اول الوقت لجواز
 تركه فيه واجب في آخره لعدم ذلك قلنا لندب يجوز تركه مطلقا وهذا
 بشرط العزم على فعله فليس يندب بل موسع في اوله مضيق عند بقاء قدر
 فعله قالوا لو غفل عن العزم ثم مات لم يعص قلنا لأن الغافل غير مكلف
 حتى لو تذب له واستمر على تركه عصي **الثالثة** اذامات في ابتداء الموسع قبل
 فعله وضيق وقته لم يمت عاصيا لانه فعل مباحا وهو التأخير الجائز لا يقال (نما
 جاز بشرط سلامة العاقبة لانا نقول ذاك غيب فليس اليأس وانما الشرط
 العزم والتأخير الى وقت يغلب على ظنه البقاء اليه فلو آخره مع ظن الموت
 قبل الفعل عصي اتفاقا فلو لم يمت ثم فعله في الوقت فالجمهور على أنه اداء
 لوقوعه في وقته وقال القاضي ابو بكر قضاؤه لا تنصق عليه بمقتضى ظنه
 الموت قبل فعله ففعله بعد ذلك خارج عن الوقت المصيق وقد اوزم
 وجوب نية القضاء وهو بعيد اذ لا قضاء في وقت الاداء وانما لو اعتقد
 قبل الوقت انقضائه عصي بالتأخير وله التزامه ومنع وقت الاداء

في الأول وبعضيته في الثاني بعد وله عما ظنه الحق والظن مناط التعبد بدليل
 عدم جواز تقليد المجتمع مثله **الرابعة** ما لا يتم الواجب الا به اما غير مقدور
 للمكلف كالقدرة واليد في الكتابة وحضور الامام والعدد في الجمعة فليس لوجوب
 الاعلى تكليف المحال او مقدور فان كان شرطا كالطهارة للصلاة والسعي الى الجمعة
 فليس واجب ان لم يصرح بعدم ايجابه والام يمكن شرطا فان قيل الخطاب
 استند على المسترط فاين دليل وجوب الشرط قلنا الشرط لازم للمستروط والامر
 باللازم من لوازم الامر بالمستلزم والا كان تكليفا بالمحال والاصل والتقدير علمه
 وان لم يكن شرطا لم يجب خلافا للأكثرين قالوا لا بد منه فيه قلنا لا يدل على الوجوب
 والا لوجبت نيته ولزم تعقل الموجب له وعصى بتركه بتقدير امكان انفكاكه
فرعان احدهما اذا اشتبهت اخته او زوجته باجنبية او ميتة بمذكاة حرمنا
 احداهما بالاصالة والآخرى بعارض الاشتباه وقيل تباح المذكاة والاجنبية
 لكن يجب الكف عنهما وهو تناقض اذ لا معنى للحرمه الا وجوب الكف ولعل هذا
 القائل يعني ان تحريمهما عرضي وتحريم الآخرين أصلي فالخلاف اذن لفظي
الثاني الزيادة على الواجب ان تميزت كصلاة التطوع بالنسبة الى المكتوبات
 ندب اتفاقا وان لم تميز كالزيادة في الطلعة ليلة والركوع والسجود ومدة =
 القيام والقعود على أقل الواجب فهو واجب عند القاضي ندب عند ابى الخطاب
 وهو الصواب والا لما جاز تركه والندب لا يلزم بالشروع **الندب** لغة الدعاء
 الى الفعل وشرا ما اتيب فاعله ولم يعاقب تاركه مطلقا وقيل مأمور بجوز تركه
 لا الى بدل وهو مرادف السنة والمستحب وهو مأمور به خلافا للكوفي والرازي
 لنا ما تقدم من قسمة الامر الى ايجاب وندب ومورد القسمة مشترك ولأنه

الندب لغة الدعاء
 الى الفعل وشرا ما
 اتيب فاعله ولم
 يعاقب تاركه
 مطلقا وقيل
 مأمور بجوز
 تركه لا الى بدل
 وهو مرادف السنة
 والمستحب وهو
 مأمور به خلافا
 للكوفي والرازي
 لنا ما تقدم من
 قسمة الامر الى
 ايجاب وندب
 ومورد القسمة
 مشترك ولأنه

طاعة وكل طاعة مأمور بها قال لو كان مأمورا به لعصى تاركه اذ المعصية مخالفة
 الأمر ولتناقض الأمرين بالسؤال مع تصريحه بالأمر به مؤكدا قلنا
 المراد أمر الإيجاب فيهما **الحرام** ضد الواجب وهو ما ذم فاعله شرعا ولا حاجة
 هنا الى مطلقا لعدم الحرام الموسع وعلى الكفاية بخلاف الواجب ثم الواحد بالجنس
 او النوع يجوز ان يكون موردا للأمر والنهي باعتبار انواعه واشخاصه كالأمر
 بالزكاة وصلاة الضحى مثلا والنهي عن الصلاة في وقت النهي اما الواحد بالشخص
 فيمتنع كونه موردا لهما من جهة اما من جهتين كالصلاة في الدار المخصوصة
 فلا يصح في أشهر القولين لنا خلافا للاكثرين وقيل يسقط الفرض بها وما أخذ
 الخلاف ان النظر الى هذه الصلاة المعينة او الى جنس الصلاة الثاني ما هيبة
 الصلاة مركبة من الحركات والسكنات المنهي عنها والمركب من المنهي عنه ^{منه}
 فهذه الصلاة منهي عنها والمنهي عنه لا يكون طاعة ولا مأمورا به والا اجتمع
 النقيضان المثبت لا مانع الاتحاد المتعلقين اجماعا ولا اتحاد الصلاة
 من حيث هي صلاة مأمور بها والغصب من حيث هو غصب منهي عنه
 وكل منهما معقول بدون الآخر وجمع المكلف لهما لا يخرجهما عن حكمهما
 منفردين وأيضا طاعة العبد وعصيانة بخياطة ثوب أمر بخياطته في
 مكان نهى عن دخوله يدل عليه ولو مرق سمي من كافر الى مسلم فقتله
 ضمن قصاصا اودية واستحق سلب الكافر واجيب عن الكل بأن مع
 النظر الى هذه الصلاة لاجهتين بخلاف ما ذكرتم ثم يلزم عليه صوم يوم النحر
 بالجهتين ولا فرق ثم ان الاخلال بشرط العبادة مبطل ونية التقرب بالصلاة
 شرط والتقرب بالمعصية محال والمختار صحة الصلاة نظرا الى جنسها لا الى عين

لا عبارة الروضة
 ولزمته دية المسلم
 النظر ج ٢ ص ١٤٩

محل التراجع **تنبيه** مصححوا هذه الصلاة قالوا النهي ما راجع الى ذات المنهي عنه
 فيضاد وجوبه بخلافه لا تقربوا الزينة الى خارج عن ذاته بخلاف الصلاة مع لا
 تلبسوا الحرير فلا يضاد فيصح الجمع بينهما ولكل حكمه او الى وصف المنهي عنه فقط
 نحو اقيموا الصلاة مع لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى. ودعي الصلاة ايام أقرئك
 وكان النهي عن الصلاة في الاماكن والاقوات المنهي عنها وكإحلال البيع مع المنع من
 الربا فهو باطل عندنا وهو قول الشافعي وعند أبي حنيفة هو فاسد غير باطل
 اعمالا لدليلي الجواز والمنع. لنا ان المنهي عنه ليس هذه الصفة بل الموصوف
 بها والالزام صحة بيع المضامين والملاقيح اذ النهي عنها الوصفها وهو تضمنها
 الغر لا لكونها بيعة اذ البيع مشروع اجماعا **المكروه** ضد المندوب وهو ما
 مدح تاركه ولم يذم فاعله وقيل ما رجع تركه على فعله ^{من} غير وعيد فيه وقيل
 ما تركه خير من فعله كذلك ومعاينتها واحدة وهو منهي عنه لا لنفسه
 النهي الى كراهة وحظر فلا يتناول الامر المطلق. لنا فيها وقد يطلق على الحرام
 لقول الحزقي ويكره ان يتوضأ في **الجمعة** الذهب والفضة وعلى تركه الاولى والطلاق
 الكراهة ينصرف الى التنزيه **المباح** ما اقتضى خطاب الشرع التسوية بين
 فعله وتركه من غير مدح يترتب عليه ولا ذم وهما مسألان **الاول** المباح
 غير مأمور به خلافا للكجبي لنا الأمر يستلزم الترجيح ولا ترجيح في المباح قال
 المباح ترك حرام وهو واجب فالمباح واجب قلنا يستلزمه ويحصل به لا
 انه هو بعينه ثم قد يترك الحرام ببقية الأحكام فلتكن كلها واجبة وهو باطل
الثانية الانتفاع بالأعيان قبل الشرع على الإباحة عند التيمم وابي الخطاب
 والحنفية وعلى الحظر عند ابن حامد والقاضي وبعض المختلة وعلى الوقف

عند أبي الحسن الخريزي والواقفية المبيح خلقها للحكمة عبث ولا حكمة
الا انتفاعا بها اذ هو خال عن مفسدة كالمشاهد ورد بان افعاله تعالى لا تقتل
ويجوز بان تكون الحكمة صبرا لمكلف عنها فيثاب وخلوه عن مفسدة ممنوع
اذ هو تصرف في ملك الغير كالشاهد. الحاضر تصرف في ملك الغير بغير اذنه
فحرم كالشاهد ثم الاقدام خطرا لامساك احوط ورد بان منع التصرف
في ملك الغير ثبت بالشرع والكلام قبله ثم المنع بالنسبة الى من يتضرره
والاحتياط معارض لأن الممتنع على سباط الملك يعد بمخالفة مقتاتا متكبيرا
عليه فالاقدام احوط او مساو فلا ترجح الواقف الحظر والاباحة من الشرع
فلاحكم قبله والعقل معرف لاحكام وفائدة الخلاف استحباب كل حكم اصله
فيما جهل دليله **سمحا خاتمه** خطاب الوضع ما استفيد بواسطة نصب
الشارع علما معرفا للحكمة لتعذر معرفة خطابه في كل حال وان قيل خطاب
الشرع المتعلق بافعال المكلفين لا بالاقضاء ولا التخيير صرح على ما سبق
التنبيه عليه وللعلم المنصوب اصناف **أحدها** العلة وهي في الأصل العرض
الموجب لخروج البدن الحيواني عن الاعتماد على الطبيعة ثم استعبرت عقلا
لما اوجب الحكم العقلي لذاته كالكسر لانكسار والتسويد للسواد ثم
استعبرت شرعا لمعان احدهما ما اوجب الحكم الشرعي لاحالة وهو
المجموع المركب من مقتضى الحكم وشرطه ومحلّه واهله تشبيها باجزاء العلة
العقلية الثاني مقتضى الحكم وان تخلف لفوات شرط او وجود ما منع =
الثالث الحكمة كشقة السفر للقصر والفطر والدين لمنع الزكاة والابوة
لمنع القصاص **الثاني** السبب وهو لغة ما توصل به الى واشتهر استعماله الغرض

في الجبل او بالعكس واستعير شرعا لمعان احدهما ما يقابل المباشرة كحفر البئر
مع التردية فالأول سبب والثاني علة الثاني علة العلة كالرعي هو سبب
للقتل وهو علة للاصابة التي هي علة الزهوق الثالث العلة بدون شرطها
كالنصاب بدون الحول الرابع العلة الشرعية كاملة وسميت سببا لأن
عليتها ليست لذاتها بل بنصب الشارع لها فاشبهت السبب وهو ما
يحصل الحكم عنده لابه **الثالث** الشرط وهو لغة العلامة ومنه جاء اشتراطها
وشرعا ما يلزم من انتفائه انتفاء أمر على غير جهة السببية كالاحصان والحول
ينتفى الرجم والزكاة لا انتفائهما وهو عقلي كالحياة للعلم ولغوي كدخول الدار
لوقوع الطلاق المعلق عليه وشرعي كالطهارة للصلاة وعكسه المانع وهو
ما يلزم من وجوده عدم الحكم ونصب هذه الاشياء مفيدة مقتضياتها
حكم شرعي اذ لله تعالى في الزاين حكمان وجوب الحد وسببية الزنا له ثم هنا امور
أحدها الصحة في العبادات وقوع الفعل كافيا في سقوط القضاء وقيل موافقة
الأمر ولا يرد الحج الفاسد لعدم موافقته فصلا المحدث يظن الطهارة صحيحة
على الثاني دون الاول والقضاء واجب على القولين والبطالان يقابلها على
الرأيين وفي المعاملات ترتب احكامها المقصودة بها عليها والبطالان
والفساد مترادفين يقابلانها وعند الحنفية لا ترادف وخرقوا بينهما بما سبق
الثاني الاداء فعل المأمور به في وقته المقدر له شرعا والاعادة فعله فيه
ثانيا للخلل في الاول والقضاء فعله خارج الوقت لقواته فيه لعذر او غيره وقيل
لا يسمى قضاء ما فات لعذر كالخائض والمريض والمسافر يستدركون الصوم
لعدم وجوبه عليهم حال العذر بل عدم عصيانهم لوما توافيه ورد بوجوب

نية القضاء عليهم اجماعاً ويقول عائشة كنا خيض فنؤمر بقضاء الصوم وبأن
ثبوت العبادة في الذمة كدين الأدي غير ممتنع فكلاهما يقضى وفعل الزكاة والصلاة
الفائنة بعد تأخيرهما عن وقت وجوبهما لا يسمى قضاء لعدم تعيين وقت الزكاة
وامتناع قضاء القضاء **الثالث** العزيمة لغة القصد المؤكد وشرعاً الحكم
الثابت لدليل شرعي خالٍ عن معارض والرخصة لغة السهولة وشرعاً ما
ثبت على خلاف دليل شرعي لعارض راجح وقيل استباحة المحظور مع قيام
السبب الحاضر فمالم يخالف دليلاً كاستباحة المباحات وسقوط صوم شوال
لا يسمى رخصة وما خفف عنا من التغليظ على الأمم قبلنا بالنسبة اليها
رخصة مجازاً وما خص به العام ان اخص بمعنى لا يوجد في بقية صورته كالأب
المخصوص بالرجوع في الهبة فليس برخصة والا كان رخصة كالعرايا المخصوصة
من بيع المزابنة واباحة التيمم رخصة ان كان مع عدم القدرة على استعمال
الماء لمرض او زيادة ثمن والا فلا لعدم قيام السبب والرخصة قد تجب
كالهيئة عند الضرورة وقد لا تجب كالكفر ويجوز ان يقال التيمم
والهيئة كل منهما رخصة وعزيمة باعتبار الجهتين **الفصل الرابع**
في اللغات وهي جمع لغة وهي الالفاظ الدالة على المعاني النفسية
واختلافها لاختلاف امزجة الالسنة لاختلاف الالهوية وطبايع الامكنة
ثم هنا أبحاث **الأول** قيل هي توقيفية وقيل اصطلاحية وقيل مركبة من
القسمين والكل ممكن اذا سبيل الى القطع باحدهما اذا قاطع نقلي ولا
مجال للعقل فيها والخطب يسيرا اذا لا يرتبط بها تعبد عملي ولا اعتقادي
والظاهر الأول لنا وعلم آدم الأسماء كلها قيل ألهمه او علمه لغة من قبله

فيها

او الأسماء الموجودة حينئذ لا ما حدث قلنا تخصيص وتأويل يقتضي دليل
الثاني تثبت الأسماء قياساً وهو قول بعض الشافعية خلافاً لبعضهم
وبعض الحنفية لنا معتمده فهم الجامع كالتمخير في التبيذ كالشرعي فيصح
حيث فهم قالوا ان نصوصاً على ان الجامع التخيير والتبيذ خيراً بالوضع
والا فالحاق ما ليس من لغتهم بها قلنا ليس النص من سربط الجامع
بل تثبت بالاستقراء قالوا سمو الفرس ادهم لسواده وكميتا الحمرته
ولم يلحق بهما غيرهما قلنا موضوع للجنس والصفة فالعلة ذات وجهين
فلا يثبت الحكم باحدهما ثم هو معارض بمثله في الشرعي قالوا الشرعي يثبت
بالاجماع ولا اجماع هنا قلنا بل بالعقل كما سيأتي ثم مستند الاجماع استقراء
الكتاب والسنة واستقراء اللغة مثله ثم قد نص جماعة من أئمة اللغة على
جوازهم وقولهم حجة وهو إتيان **الثالث** الأسماء وضعية
وعرفية وشرعية ومجاز مطلق فالوضعي الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في
موضوع أول والعرفي ما خص عرفاً ببعض مسمياته الوضعية كالادابة
لذوات الاربع وان كانت بالوضع لكل مادب أو شيع استعماله في غير
موضوعه كالغائط والعذرة والراوية وحقيقتها المطمئن من الأرض
وفناء الدار والجمل الذي يستقي عليه الماء وهو مجاز بالنسبة الى الموضوع
الأول وحقيقة فيما خص به عرفاً لاشتهاره والشرعي ما نقله الشرع فوضعه
بأزاء معنى شرعي كالصلاة والصيام **قيل** لا شرعية بل اللغوية باقية
وزيدت شروطاً لنا حكمه الشرع تقتضي تخصيص بعض مسمياته بأسماء
مستقلة وذلك بالنقل اسهل منه بالتبعية مع الزيادة قالوا العرب لم تضعها

بالعلة

بيان وقيل

فليست عربية فلا يكون القرآن عربيا قلنا عربية بوضع الشارع لها مجازا
وان سلم فلا يخرج القرآن عن كونه عربيا بالفاظ يسيرة من غيره قالوا
لو فعل لعرف الأمة بطريق علمي قلنا فهم مقصوده بالقرائن والتكرير
فلا ضرورة الى التوقف ثم هي اجتهادية فلعله قصد ايصال ثواب
الاجتهاد لاهله ثم يبطل بكثير من الاحكام وهذه الالفاظ عند اطلاقها
تصرف الى معناها الشرعي لأن الشارع يبين الشرع لا اللغة وكذا في
كلام الفقهاء وحكي عن القاضي انها تكون محملة وهو قول بعض الشافعية
لتردها بين معنيينها والاول اولى واللفظ لحقيقته حتى يقوم دليل
المجاز والا لاختل مقصود الوضع وهو التفاهم **المجاز** اللفظ
المستعمل في غير موضوع اول على وجه يصح وشرطه العلامة وهي ما ينتقل
الذهن بواسطته عن المجاز الى الحقيقة ويعتبر ظهورها كالاسد على الشجاع
بجامع الشجاعة لا على الأجر لخفاؤها ويجوز بالنسب عن المسبب والعلّة
عن المعلول واللازم عن الملزوم والاشتر عن المؤثر والمحل عن الحال وبالعكس
فيهن وباعتبار وصف زائل كالعبد على العتيق أو آيل كالخمر على العصير
وبها بالقوة على ما بالفعل وعكسه وبالإضافة نحو ليس كمثل شئ وبالنقص
نحو وأسأل القرية واشربوا في قلوبهم الجمل أي جبه. وتعرف الحقيقة
بمبادرتها الى الفهم بلا قرينة وبصحّة الاشتقاق منه وتصريفه نحو
أمر يأمر امرأ في الأمر اللفظي بخلاف **البيان** الشان نحو وما أمرضعون برشيد
اذ لا تصرف وباستعمال لفظه وحده من غير مقابل كالمكر في غير الله تعالى
بخلافه فيه نحو ومكروا ومكر الله وباستحالة نفيه نحو البليد ليس بالناسان

كان في الاصل
لو لفعل

بما
و

بمعنى
بمخلافه

بخلاف ليس بجمار واللفظ قبل استعماله ليس حقيقة ولا مجازا القدم ركن
تعريفها وهو الاستعمال والحقيقة لا تستلزم المجاز وفي العكس خلاف
الأظهر الاثبات ولا يتوقف صحة المجاز على نقل استعماله في محله عن العرب
على الأظهر اكتفاء بالعلاقة المجوزة كالاشتقاق والقياس الشرعي والقوي
وانكر قوم المجاز مطلقا والحق ثبوت في المفرد كالاسد في الشجاع وفي المركب
نحو اشابني الزمان واخرجت الارض واحباني الكمال بطلعتك على الأظهر فيه
الرابع الصوت عرض مسموع واللفظ صوت معتمد على تخرج من مخارج
الحروف والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد والاجود لفظ استعمال وجمعها
كلم مفيد اكان او غير مفيد وهي جنس انواعه اسم وفعل وحرف ولفظتها
طرق كثيرة والكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وهو نسبة أحد الجزئين
الى الآخر لافادة المخاطب وقيل اللفظ المركب المفيد بالوضع وشرطه
الافادة ولا يتألف الا من اسمين نحو زيد قائم او فعل واسم نحو قائم زيد
فالاولى جملة اسمية والثانية فعلية ويزيد والشرطية نحو ان تقم اقم فعلية
والكلام نص وظاهر ومحمل **النص** لغة الكشف والظهور ومنه نصت
الضبية رأسها أي رفعتة واظهرته ومنه منصة العروس واصطلاحا
الصريح في معناه وقيل ما افاد بنفسه من غير احتمال وحكمه ان لا يترك
الا بدسوخ وقد يطلق على تطرق اليه احتمال لا يحضده دليل وعلى الظاهر
لأما نفع منه اذ الاشتقاق المذكور يجمعها **والظاهر** صفة هو الاحتمال
المتبادر واستعمال اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أو ما بادر
منه عند اطلاقه معنى مع تجويز غيره ولا يعدل عنه الا بتأويل وهو صرف

حقيقة
أظهر

اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً ثم قد بعد الاحتمال فيحتاج في حمل اللفظ عليه الى دليل قوي وقد يقرب فيكفيه ادنى دليل وقد يتوسط فيكفيه مثله والدليل قرينة أو ظاهر آخر أو قياس وكل متأول يحتاج الى بيان الاحتمال المرجوح وعاضده وقد يدفع الاحتمال مجموع قرائن الظاهر دون آحادها كتأويل الحنفية المفارقة في قوله عليه السلام لغيلان بن سلمة حيث اسلم على عشرة نسوة امسك منهن اربعاً وفارق سائرهن على ترك نكاحهن ابتداءً وعضده بالقياس وهو عدم اولوية بعضهن بالامساك دون بعض أو نحوه ورد بان السابق الى فهمنا وفهم الصحابة من المفارقة التسريح لا ترك النكاح وبأنه فوض ذلك اليه مستقلاً به وابتداء النكاح لا يستقبل به لا بد من رضی المرأة وبأن ابتداء النكاح لا يختص بهن فكان ينبغي ان يقول النكح اربعاً من شئت فمذه قرائن تدفع تأويلهم. وكتأويلهم أي امرأة تكثت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل على الأمة ثم صدقهم فلها المهر بما استحل من فرجها اذ مهر الأمة لسيدها لالهاتها فتأولوه على المكاتبية وهو تعسف اذ هذا عام في غاية القوة فلا يؤثر فيه تأويل ضعيف وقد قيل في حمل الاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل على القضاء والندرا أنه من هذا القبيل لوجوبهما بسبب عارض فهو كالمكاتبية في حديث النكاح والصحيح أنهما ليسا مثلها في الندرة والقلة فقصر مضمون الحديث عن صوم رمضان يحتاج الى دليل قوي محصل من هذا أن اخراج النادر قريب والقصر عليه ممتنع وبينهما درجات متفاوتة بعداً وقرباً **والجمل** يأتي ذكره ان شاء الله تعالى

الاصول الكتاب والسنة والاجماع واستصحاب النفي الاصل ومصدرها الله تعالى اذ الكتاب قوله والسنة بيانه والاجماع دال على النص ومدركها الرسول عليه السلام اذ لاسماع لنا من الله تعالى ولا جبريل واختلف في اصول يأتي ذكرها. وكتاب الله كلامه المنزل للعجزار يسورة منه وهو القرآن وتعريفه بما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً وروي وقال قوم الكتاب غير القرآن ورد بحكاية قول الجني. انا سمعنا قرأنا. انا سمعنا كتاباً. والمسموع واحد وهو بالاجماع على اتحاد اللفظين والكلام عند الاشعرية مشترك بين الحروف المسموعة والمعنى النفسى وهو نسبة بين مفردين قائمة بالمتكلم وعندنا لا اشتراك والكلام الاول وهو قديم والبحث فيه كلامي ثم هنا مسائل **الاولى** القراءات السبع متواترة خلافاً لقوم. لنا القول بان جميعها آحاد خلافاً للاجماع وبان بعضها كذلك ترجيح من غير مرجح فتعين المدعى قالوا الاحاد واحد غير متعين قلنا محال اذ المتواتر معلوم والاحاد مظنون فالتمييز بينهما لازم واذا لمظنون فلا آحاد **الثانية** المنقول آحاداً نحو: فصيام ثلاثة ايام متتابعات حجة عندنا وعند ابي حنيفة خلافاً للباقيين لنا هو قرآن او خبر وكلاهما يوجب العمل قالوا يحتمل انه مذهب ثم نقله قرأنا خطأ اذ يجب على الرسول تبليغ الرحي الى من يحصل بخبره العلم قلنا نسبة الصحابي رايه الى الرسول عليه السلام كذب واقتراء لا يليق به فالظاهر صدق النسبة والخطأ المذكور ان سلم لا يضر اذ المطرح كونه قرأنا لا خبراً لما ذكرنا وهو كاف **الثالثة** في القرآن المجاز خلافاً لقوم لنا الوقوع خرجناج الذل. ونار الحرب. يريد ان ينقض. وهو كثير قالوا يلزم ان يكون الله تعالى

متجوزا واجيب بالتزامه وبالفرق بان مثله توقيفي الرابعة في القرآن المعرب
وهو ما أصله أعجمي ثم عرب خلافا للقاضي والاكثرين لنا قول ابن عباس
وعكرمة ناشئة الليل حبشية ومشكاة هندية واستبرق وسجبل فارسية
قالوا تحدي العرب بغير لسانهم ممتنع ثم ذلك ينفي كون القرآن عربيا
محضا والنص اثبت وقوله تعالى أعجمي وعربي ظاهر في انكاره بتقديره
ولا حجة في منع صرف اسحاق ونحوه لانه علم والكلام في غيره والالفاظ
المذكورة ما اتفق فيه اللغتان كالصابون والتور واجيب بان الالفاظ
اليسيرة الدخيلة لا تنفي تحض اللغة عرفا كاشعار كثير من العرب مع تضمنها
الفاظا اعجمية وتحديهم كان بلغتهم فقط او لما عربت صار لها حكم العربية
والأعجمي وعربي متاؤل على خلاف ما ذكرتم واتفاق اللغتين بعيد والاصل عدمه
الخامسة فيه المحكم والمتشابه وللعلماء فيهما اقوال كثيرة واجودها قيل فيه
أن المحكم المتضغ المعنى والمتشابه مقابله للاشتراك او اجمال او ظهور
تشبيهه والظاهر الوقف على الا لا الله لا والراسخون في العلم خلافا لقوم
قالوا الخطاب بما لا يفهم بعيد قلنا لا بعد في تعبد المكلف بالعمل ببعض
الكتاب والایمان ببعض الكلام في هذا استقصى في كتاب بغية السائل
السادسة لغة الطريقة وشرعا اصطلاحا ما نقل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قولاً او فعلاً او قراراً وهو حجة قاطعة على من سمعه منه شفاها
او بلغه تواتراً وموجب للعمل ان بلغه احاداً ما لم يكن مجتهدا يصرفه عنه
دليل لدلالة المجتزئة على صدقه والاكثر تصديقه والتحذير من خلافه والخبر
ما تطرق اليه التصديق والتكذيب وقول من قال يمتنع دخولها في مثل

اي جمع صائغ

مع بيان
والامر

محمد ومسيلمة صادقان مردود بانها خبران صادق وكاذب وهو قسمان متواتر
واحاد الاول التواتر لغة التابع واصطلاحاً اخبار قوم يمتنع تواترهم
على الكذب لكثرة شروط تذكر وفيه مسائل الاولى التواتر يفيد العلم
وخالف الشنينة اذ حصروا مدارك العلم في الحواس الخمس لنا القطع بوجود
البلدان النائية والامم الخالية لاحساس ولا عقلا بل تواتراً وايضا المدركات
العقلية كثيرة منها حصركم المذكور فان كان معلوما لكم وليس حسيّاً بطل قولكم
والا فهو جهل فلا يسمع قالوا لو افاد لما خالفناكم قلنا عناد او اضطراب
في العقل او الطبع ثم يلزمكم ترك المحسوسات لمخالفة السوفسطائية
(الثانية) العلم التواتري ضروري عند القاضي نظري عند ابن الخطاب
ورافق كلاً الآخرين الاول لو كان نظرياً لما حصل لمن ليس من اهل النظر
كالنساء والصبيان ولان الضروري ما اضطرب العقل الى التصديق به
وهذا كذلك الثاني لو كان ضرورياً لما افتقر الى النظر في المقدمات
وهي اتفاقهم على الاخبار وعدم تواترهم على الكذب والخلاف لفظي لمزاد
الاول بالضرورة ما اضطرب العقل الى تصديقه والثاني بالبداهة الكافي
في حصول الجزم به تصور طرفيه والضرورة منقسم اليهما فدعوى كل غير
دعوى الآخر والجزم حاصل على القولين الثالثة قيل ما حصل العلم في واقعة
او لشخص فادّعى في غيرها ولغيره ممن شاركه في السماع من غير اختلاف وهو
صحيح ان تجرد الخبر عن القرائن اما مع اقترانها فيجوز الاختلاف اذ لا يبعد
ان يسمع اثنان خبراً يحصل لاحدهما العلم به لقرائن اختلفت بالخبر اختلف
بها دون الآخر وانكاره مكابرة ويجوز حصول العلم بخبر الواحد مع القرائن

بيان
لها

لقيامها مقام المخبرين في افادة الظن وتزايد حتى يحرم به كمن اخبره واحد
 بموت مريض مشفق ثم مرييا به فرائي تابوت ابواب داره وصراخا وعويلا
 وانتهاك حريم ولولا اخبار المخبر لجوز موت آخر الرابعة شرط التواتر
 اسناده الى عيان محسوس لا شتراك المعقولات واستواء الطرفين بواسطة
 في كمال العدد واقل ما يحصل به العلم قبل اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة
 وقيل عشرون وقيل سبعون وقيل غير ذلك والحق ان الضابط حصول العلم
 بالمخبر فيعلم اذن حصول العدد ولا دور في حصول العلم معلول الاخبار
 ودليله كالشيع والري معلول المشيع والمروي ودليلهما وان لم يعلم
 ابتداء القدر الكافي منهما وما ذكر من التقديرات تحكم لا دليل عليه
 نعم لو أمكن الوقوف على حقيقة اللحظة التي يحصل لنا العلم بالمخبر عنه
 فيها امكن معرفة اقل عدد يحصل العلم بخبره لكن ذلك متعذر اذ الظن
 يتزايد بتزايد المخبرين تزايد اخفيا تدرجيا كتر ايد البينات وعقل الصبي
 ونمو بدنه وضوء الصبح وحركة الفئ فلا يدرك ولا يشترط عدالة المخبرين
 ولا اسلامهم لان مناط حصول العلم الكثرة ولا عدم انحصارهم في
 بلد او عدد لحصول العلم باخبار الجحيج واهل الجامع عن صنادع الحج او مانع
 من الصلاة ولا عدم اتحاد الدين والنسب كذلك ولا عدم اعتقاد نقيض
 المخبر به خلافا للمرضى وكتمان اهل التواتر ما يحتاج الى نقله ممتنع خلافا للامامية
 لا اعتقادهم كتمان النص على امامة علي لئلا انه كتمانهم على الكذب وهو
 محال قالوا ترك النصاري نقل كلام عيسى في المهدي قلنا لانه كان قبل نبوته
 واتباعهم له وقد نقل حاضري كلامه لم يكونوا كثيرين وفي جواز الكذب على

عدد التواتر خلافا لظاهر المنع عادة وهو ما أخذ المسألة المذكورة **الثاني**
الاحاد وهو ما عديم شروط التواتر وبعضها وعن احمد في حصول العلم به قولان
 الاظهر لا وهو قول الاكثرين والثاني نعم وهو قول جماعة من المحدثين وقيل محمول على
 ما نقله احاد الائمة المتفق على عد التهم وثقتهم واتقانهم من طرق متساوية
 ونقلته الامة بالقبول كاخبار الشيخين ونحوهما الاولون لو افاد العلم لصدا
 كل خبر سمعه ولما تعارض خبران ولما نسخ القرآن وتواتر السنة به ولما جاز الحكم
 بشاهد واحد ولا مستوى العدل والفاستق كالنوازل واللوازم باطلة والاحتجاج
 بنحو وان تقولوا على الله ما لا تعلمون غير مجد لجواز ارتكاب المحرم ثم فيه مسائل
الاولى يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا خلافا لقرن لنا ان في العمل به دفع ضرر
 مظنون فوجب اخذ بالاحتياط وقواطع الشرع نادرة فاعتبارها يعطل اكثر الاحكام
 والرسول مبعوث الى الكافة ومشافهتهم وابلغهم بالنوازل متعذر فتعديت
 الاحاد الخصم خبر الواحد يحتمل الكذب والعمل به عمل بالجهل وامتناع امر
 الشارع والدخول فيه يجب ان يكون بطريق علمي واجاب عن الاول بالمعارضة
 بان الاحتياط في الترك احتراز امن تصرف المكلف في نفسه التي هي غير مملوكة
 له بالظن وفيه خطر كما قيل في شكر المنعم عقلا وعن الثاني يمنع تعطيل تمسكا
 بالنهي الاصيل وعن الثالث بان الرسول انما كلف ابلاغ من امكنه ابلاغه دون غيره
 والتمتع ان نصب الشارع علما ظنيا على وجوب فعل تكليفي جائز بالضرورة ثم
 المنكر ان اقرب الشرع فتعبد به بالحكم بالفتيا والشهادة والاجتهاد في القبلة والوقت
 ونحوها من الظنيات ينقض قوله والا فماد كونه قبل يبطله ثم اذا اقرب الشرع وعرف
 قواعده ومبانيه وافق **الثانية** الجمهور على جواز التعبد به سمعا خلافا لبعض

٣١
ومتواتر

را كذا بالاصل والعمل
 الرغائب فيه بدو
 وار

القدرة والظاهرة لنا وجوه الأول لولم يكن لكان تبليغ الرسول عليه السلام
 الأحكام الى البلاد على السنة الاحاد عبثا واللازم باطل وتبليغه لذلك
 تواتري فان قيل اقترن بها ما افاد العلم قلنا لم ينقل والاصل عدمه ومجرد الجواز
 لا يكفي الثاني اجماع الصحابة عليه وتواتره عنهم تواترا معنويا لقبول
 الصديق خبر المغيرة ومحمد بن مسلمة في الجدة وعمر بن الخطاب في غرة الجنين
 وخبر الضحاك في توريث المرأة من دية زوجها وخبر عبد الرحمن بن عوف في
 المجوس وعثمان بن عفان خبر فرجة بنت مالك في السكنى وعلي بن الصديق في غفران
 الذئب بصلاة ركعتين والاستغفار عقيبها ورجوع الكل الى خبر عائشة في
 الغسل بالتقاء الختانين واستدارة اهل قباء الى الكعبة بخبر الواحد في
 قضاي كثيرة ودعوى اقتران ما افاد العلم مردودة بما سبق ويقول عمر في خبر
 المغيرة لولم نسمع هذا القضيئا بغيره وظاهره الرجوع الى مجرد الخبر قال الوارد
 عليه السلام خبر ذي اليمين والصديق خبر المغيرة وعمر بن الخطاب موسى وعلي بن
 معقل في بروع وعائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء اهله عليه قلنا
 استظهرنا هذه الاحكام لجهات ضعف اختصت بهذه الاخبار ثم انها قبلت
 بعد التوقف فيها باخبار اثنين بها ولم تخرج بذلك عن كونها احاد الثالث
 وجب قبول قول المفتي فيما يخبر به عن ظنه بالاجماع فليجب قبول قول الراوي
 فيما يخبر به عن السماع والجامع حصول الظن قالوا قياس ظني فلا يثبت به
 حكم قلنا محل النزاع **تنبية** اشترط الجبائي لقبول خبر الواحد ان يرويه
 اثنان في جميع طبقاته كالشهادة او يعضده دليل آخر وهو باطل بما سبق
 والفرق بين الرواية والشهادة **الثالثة** يعتبر للراوي المقبول الرواية

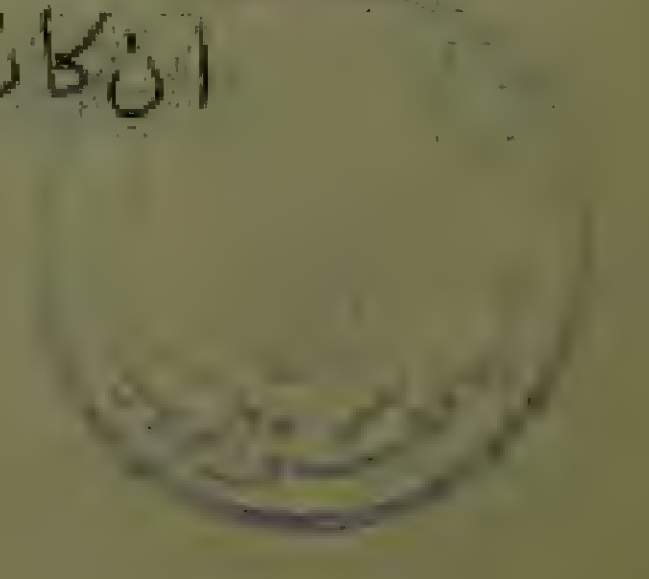
لا كان في الاصل وصل
 ابن مالك في الجدة
 والتصحيح من الروضة
 النظر ١٢ ط ٢

كذا بالاصل والمفروض
 ان عمر بن الخطاب في خبر
 علي بن مالك كان في الروضة
 النظر ١٢ ط ٢

شروط الاسلام لا تهام الكافر في الدين وكلام احمد في الكافر والفاقد المتأول اذا
 لم يكن داعية يحتمل الخلاف اذا جاز نقل الحديث عن المرجحة والقدرة واستعظم
 الرواية عن سعيد العوفي لجهته واختار ابو الخطاب قبولها من الفاسق المتأول
 لحصول النزاع له عن الكذب وهو قول الشافعي الثاني العدالة لعدم النزاع **للمعنى**
 المكتوب وهو هو الفاسق المعاند لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الثالث
 التكليف اذا لا نزاع للصبي والمجنون ولا عبادة لهما والاجماع على اخضاره بمجانس
 السماع ولا فائدة له الا ذلك الرابع الضبط حالة السماع اذا لا وثوق بمن لا ضبط
 له **الرابعة** لا يقبل رواية مجهول العدالة في احد القولين وهو قول الشافعي ويقبل
 في الاخر وهو قول ابي حنيفة وحرف المسألة ان شرط القبول العلم بالعدالة فلا يقبل
 للجمل بها او عدم العلم بالفسق فتقبل لعدمه ها هنا وهذا الشبه بظاهر الآية
 اخرج الاول بان مستند قبول خبر العدل الاجماع ولا اجماع هنا وليس في معنى
 العدل ليحقق به وبان الفسق مانع كالصبي والكافر والشك فيه كالشك
 فيهما وبالقياس على شهادته في العقوبات وبان شك المقلد في بلوغ المجتهد
 درجة الاجتهاد او عدالة مانع من تعليمه وهذا مثله وأولى لاثبات شرع عام
 بقوله اخرج الثاني بقبول النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعراب برؤية
 الهلال والصحابة رواية الاعراب والنساء ولم يعرفوا منهم سوى الاسلام
 وبأنه لو سلم ثم روي او شهد قيل ولا مستند الا الاسلام وتراخي الزمن بعده
 لا يصلح مستندا للرد والافعييد أن لا يظهر للاسلام اثر بقبول قوله في
 طهارة الماء ونجاسته ومملكه لهذه الجارية وخلوها عن زوج فيحل شراؤها
 ووطؤها وبانه متطهر فيصح الاثام به واجب بان العلم بعدالة الاعراب

بناه
 تقليده

غير محتج بوجي أو تركية خبرية والصحابة إنما قبلوا خبر من علموا عدالة الله وحيث
جهلت ردوها ثم الصحابة عدول بالنص فلا وجه للبحث عنهم وقبول قول من أسلم
ثم روي ممنوع لجواز استصحابه حال الكذب وتأثير الإسلام يظهر في أحكام كثيرة
وإن سلمناه فالفرق أنه عند الدخول في الإسلام يعظمه ويهابه فيصدق غالباً
وظاهر الخلاف من طال زمنه فيه وطمع في جنبه وقبول قوله في تلك الأمة وخلوها
رخصة حتى مع العلم نفسه لمسيس الحاجة إلى المعاملات وفي الباقي ممنوع وإن
سلم فاحكام جزئية ليست اثبات شرع عام **الخامسة** لا يشترط ذكر رتبة
الراوي ولا رويته لقبول الصحابة خبر عائشة من وراء حجاب ولا فقهه لقوله
عليه السلام رب حامل فقه غير فقيه ولا معرفة نسب كما لو لم يكن له نسب أصلاً
وأولى ولا عدم العداوة والقراءة فيه لعموم حكم الرواية وعدم اختصاصها
بشخص بخلاف الشهادة ومن اشتبه اسماً باسم مجروح رد خبره حتى يعرف
حاله **السادسة** الجرح نسبة ما يرد لأجله القول إلى الشخص والتعديل
خلافه واعتبر قوم بيان السبب فيهما ونفاه آخرون اعتماداً على الجارح والمعدل
إن كان خيراً ضابطاً بصيرة قبل منه والافلا أو يطالب بالسبب وعندنا
إنما يعتبر ببيان في الجرح في قول لا اختلاف الناس فيه واعتقاد بعضهم ما ليس
سبباً سبباً وفي قول لا إكتفاء بظهور أسباب الجرح والجرح مقدم لتضمنه
زيادة خفيت عن المعدل وإن زاد عدده على عدد الجارح في الأظهر فيه واعتبر
العدد فيهما قوم ونفاه آخرون وعندنا يعتبر في الشهادة دون الرواية والا
لإراد الفرع على الأصل إذا التعديل للرواية تبع وفرع لها والمحدث في القذف
إن كان بلفظ الشهادة قبلت روايته إذا عدم كمال نصاً بها ليس من فعله



وقد روي الناس عن أبي بكره والاروت حتى يتوب وتعديل الراوي أما بصريح القول
وتأمله هو عدل رضي مع بيان السبب أو للحكم بشهادته وهو أقوى من التعديل
القبلي وليس ترك الحكم بها جرحاً أو بالعل بخبره إن علم أن المستند للعمل غيره
والافلا والافسق العامل وفي كون الرواية عنه تعديلاً له قولان والحق أنه إن
عرف من مذهبه أو عاداته أو صريح قوله أن لا يروي الرواية ولا يروي إلا عن عدل
كانت تعديلاً له والافلا إذا قد يروي الشخص عن لو سئل عنه لسكت وقوله
سمعت فلانا صدق ولعله جهل حاله فروى عنه ووكّل البحث إلى من أراد القول
السابعة الجمهور أن الصحابة عدول لأجله إلى البحث ~~عن~~ عن عدالتهم
وقيل إلى أو أن الخلاف لشياع المخطئ منهم فيهم وقيل هم كغيرهم لناثناء الله
ورسوله عليهم نحو لقد رضي الله عن المؤمنين والذين معه أشداء خير الناس
قربي . إن الله اختارني واختار لي أصحابي . لا تزدوني في أصحابي . وسليهم
العدالة ^{بيان} اذني ^{فيهم} فيهم ثم فيما تواتر من صلاحهم وطاعتهم لله ورسوله غاية التعديل
والصحابي من صحب الرسول صلى الله عليه وسلم ولو ساعة ورآه مع الإيمان به
أد حقيقة الصفة الاجتماع بالمصحب وقيل من طالت صحبته له عرفاً وقيل
سنتين وعزى معه غزاة أو غزاتين والاول أولى ويعلم ذلك بأخبار غيره عنه
أو هو عن نفسه وفيه نظر إذ هو منهم بتحصيل منصب الصفة ولا يمكن تفرج
قبول قوله على عدالة الصحابة إذ عد التهم فرع الصفة فلما ثبت الصفة بها
لزم الدور **الثامنة** الراوي أما صحابي أو غيره فالصحابي لا لفاظ روايته مرات
أقواها أن يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أو حدثني أو أخبرني
أو نبأني أو شافني وهو الأصل في الرواية لعدم احتمال ثم قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم وحكمه حكم الله لا شتماره بالسمع ظاهر أو عدم تدليس الصحابة لكنه
دونه في القوة لاحتمال الواسطة لسمع أبي هريرة من أصبح جنباً من الفضل بن
عباس وابن عباس إنما الرباني النسيئة من أسامة ثم أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بكذا أو نهى عن كذا الحكمه حكم الذي قبله لكنه دونه لاحتمال الواسطة واعتقاً
ما ليس بأمر أو نهى أمر أو نهى لكن الظاهر أنه لم يصح بنقل الأمر إلا بعد جزمه
بوجود حقيقته ومعرفة الأمر مستفاد من اللغة وهم أهلها فلا يخفى عليهم
ثم أنهم لم يكن بينهم في صيغة الأمر ونحوها خلاف وخلافاته لا يستلزمه ثم
أن يقول أمرنا أو نهينا يحتمل مع ما سبق من الاحتمالات أن الأمر غير الرسول
عليه السلام فرده قوم لذلك والأظهر قبوله إذا مراد الصحابي الاحتجاج به فيحمل
على صدوره ممن يحتج بقوله وهو الرسول عليه السلام لكنه يحتمل أنه أراد الله
تعالى بناء على تأويل أخطأ فيه في نفس الأمر فيخرج قبوله إسن على أن مذهب
الصحابي حجة أم لا ولا يتوجه هذا الاحتمال في قوله من السنة كذا أو جرت أو
مضت السنة بكذا الحكمه حكم أمرنا ونهينا وقول التابعي والصحابي في حياة
الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد موته سواء إلا أن الحجة في قول الصحابي أظهر
ثم قوله كنا نفعل أو كانوا يفعلون نحو قول ابن عمر كنا نعامل وكنا نخبر أربعين
سنة وقول عائشة كانوا لا يقطعون في الشيء الثانية فإن أضيف إلى عهد النبوة
دل على جوازها أو وجوبه على حسب مفهوم لفظ الراوي إذا ذكره في معرض الاحتجاج
يقتضي أنه بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فأقر عليه واللام يفيد ثم قوله كانوا يفعلون لا
يفيد الإجماع عند بعض الشافعية ما لم يصح به عن أهل وهو نقله عند أبي الخطاب
قال ويقبل قول الصحابي هذا الخبر منسوخ ويرجع إلى نفسه

أما غير الصحابي فلكيفية روايته مراتب أحدها سماعه قراءة الشيخ في معرض
أخباره ليروي عنه فله أن يقول سمعت وقال وحديثي وأخبرني الثانية أن يقرأ
هو على الشيخ فيقول نعم أو يسكت فله الرواية لظهور الصحة والأجوبة خلافاً
لبعض الظاهرية الأمن بمخيلة غفلة أو إكراه فلا يكفي السكوت ثم له أن يقول
أخبرنا وحدثننا فلان قراءة عليه وبدون قراءة عليه فيه روايتان الممنوع لأيهام
السمع من لفظه وهو كذب والجواز لأنه في معناه ولم يذيقوا يقول الشاهد
على من أقر بنعم أشهدني على نفسه بكذا أو بكذا أو هل يجوز للراوي إبدال قول الشيخ
أخبرنا بحدثنا أو عكسه فيه روايتان الجواز لاتحاد المعنى لغة والممنوع لاختلافه
اصطلاحاً الثالثة الإجازة نحو اجزت لك أن تروي عن الكتاب الفلاني أو ما
صح عندك من مسموعاتي والمناولة نحو خذ هذا الكتاب فاروه عني ويكفي مجرد
اللفظ دون المناولة فيقول فيهما حديثي أو أخبرني إجازة فإن لم يقلها أجازة
قوم وهو فاسد الاستعارة بالسمع منه وهو كذب ومنع أبو حنيفة وأبو يوسف
الرواية بهما وفيه نظر إذا الغرض معرفة صحة الخبر لا عين الطريق ولو قال خذ
هذا الكتاب أو هو سمعني ولم يقل أروه عني لم يجز روايته عنه كما لو قال عندى شهادة
كذا ولا يشهد بها الجواز معرفته بمخلل مانع وقد يتساهل الإنسان في الكلام
وعند الجزم يتوقف ولا يروي عنه ما وجد بخطه لكن يقول وجدت بخط فلان
وتسمى الوجادة أما أن قال هذه نسخة صحيحة بكتاب البخاري ونحوه لم يجز روايتها
عنه مطلقاً ولا العمل بها أن كان مقلداً إذ فرضه تقليد المجتهد وإن كان مجتهداً
فقولان ولا يروي عن شيخه ما شك في سماعه منه أذهر شهادة عليه فلو شاع
المشكوك فيه في مسموعاته ولم يتميز لم يرو شيئاً منها الجواز كون المشكوك كلاً

منها فان ظن أنه واحد منها بعينه أو أن هذا الحديث مسموع له ففي جواز الرواية
اعتمادا على الظن خلاف وانكار الشيخ الحديث غير قاصح في رواية الفرع له وهو
قول مالك والشافعي واكثر المتكلمين وخالف الحنفية لنا عدل جازم فتقبل
روايته ويحل انكار الشيخ على نسيانه جمعا بينهما وقد روى ربيعة بن عبد الرحمن
عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد
ثم نسيه سهيل فكان بعد يقول حدثني ربيعة عن ابي هريرة ولم ينكره أحد من
التابعين قالوا هو فرع لشيوخه في الاثبات فكذا في النفي كالشهادة قلنا ممنوع
بما ذكرنا وباب الشهادة اضيق فيمنع القياس واذا وجد سماعه بخط يده
وغلب على ظنه انه سمعه جازله ان يرويه وان لم يذكر السماع وهو قول الشافعي
خلاف الابي حنيفة كالشهادة ولنا ان بناء الرواية على غلبة الظن وقد وجد
وبهذا اعتمد الصحابة وغيرهم على كتب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات
وغيرها في اقطار البلاد والقياس على الشهادة ممنوع **التاسعة**
الزيادة من الثقة المتفرقة بها مقبولة لفظية كانت او معنوية كالحديث التام وأولى
ولامكان انفراد به ان عرض لراوي الناقص شاغل او دخل في اثناء الحديث
او ذكرت الزيادة في أحد المجلسين فان اتحاد المجلس قدم قول الأكثر عند أبي
الخطاب ثم الاحتفظ والاضبط ثم المثبت وقال القاضي ومع التساوي روايتان
العاشر الجمهور على قبول مرسل الصحابي وخالف قوم الا ان يعلم بنصه
او عاداته أنه لا يروى الا عن صحابي لجواز ان يروي عن غير صحابي ولنا اجماعهم
على قبول احاديثهم مع علمهم ان بعضهم يروي بواسطة بعض الحديث
ابي هريرة وابن عباس وقال البراء ما كل ما حدثناكم به سمعناه من رسول الله

بيان
وكا

صلى الله عليه وسلم غير اننا لا نكذب والصحابي لا يروى الا عن صحابي او معلوم العدالة
غيره فلا يجوز اما مرسل غير الصحابي كقول من لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم قال
النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يعاصر ابا هريرة قال ابو هريرة ففيه قولان القبول
وهو مذهب مالك وابو حنيفة واختاره القاضي وجماعة من المتكلمين والمنع
وهو قول الشافعي وبعض الحديثين والخلاف هنا مبني على الخلاف في رواية
الجمهور اذ الساقط من السند مجهول وقد تقدم الكلام فيه **الحادية عشر**
الجمهور يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى كرفع اليدين في الصلاة ونقض
الوضوء بمس الذكر ونحوه خلافا لاكثر الحنفية لان ما تعم به البلوى تتوفر
الدواعي على نقله فيشتت عاده فوروده غير مشتت يرد ليل بطلانه ولنا قبول
السلف من الصحابة وغيرهم خبر الواحد مطلقا وما ذكره يبطل بالوتر والقهقهة
وتثنية الإقامة وخروج الجاسة من غير السبيلين اذا ثبتوه بالاحاد =
ودعوا هم نواتره واشتهاره غير مسموعة اذا العبرة بقول أئمة الحديث ثم ما
تعم به البلوى يثبت بالقياس فبالخبر الذي هو اصله أولى وفيما يسقط بالشهادتين
كالحدود خلافا للكرخي لانه مظنون فينقض شبهة بدرا الحد وهو باطل =
بالقياس والشهادة على الشهادة اذ هما مظنونان ويقبلان في الحد وفيما يخالف القياس
خلاف مالك وفيما يخالف الاصول او معناها خلافا ~~للشافعي~~ لابي حنيفة لنا تصويب
النبي صلى الله عليه وسلم معاذ في تقديمه السنة على الاجتهاد واتفاق الصحابة على
ذلك ولان الخبر قول المعصوم بخلاف القياس قالوا القياس على يقين من اجتهاده =
وليس على يقين من صحة الخبر قلنا ولا على يقين من اصابته ثم احتمال الخطأ في جميع
الاجتهاد لا في جميع الخبر بل في طريقه فكان أولى بالتقديم وايضا بعد باب القياس

أكثر الخطأ فيها أغلب ثم الوضوء بالنبيذ مفرأ لأحضراً وبطلان الصلاة بالقهقهة
داخل الصلاة دون خارجها مخالف للأصل وهو أحد عند أئمة النقل وقد قالوا به
الثانية عشر تجوز رواية الحديث بالمعنى المطابق للفظ للعارف بمقتضيات الالفاظ
القارقي بينهما ومنع منه ابن سيرين لقوله عليه السلام فادها كما سمعها ولقوله عليه
السلام للبراء حين قال ورسولك الذي أرسلت قل ونبيك الذي أرسلت
لنا جواز شرح الحديث والشهادة على الشهادة العربية بالعجمية وعكسه فهذا
أولى لأن التعبد بالمعنى لا باللفظ بخلاف القرآن ولأنه جائز في غير السنة
فكذا فيها إذا الكذب حرام فيهما والراوى بالمعنى المطابق مؤد كما سمع ثم المراد
منه من لا يفرق وليس الكلام فيه وفائدة قوله عليه السلام للبراء ما ذكر
عدم الالتباس بجبريل أو الجمع بين لفظي النبوة والرسالة قال أبو الخطاب
ولا يبدل لفظاً بلفظ أظهر منه إذا الشارح ربما قصد إيصال الحكم باللفظ
الجلي تارة وبالحفي ~~تارة~~ أخرى قلت وكذا بالعكس وأولى وقد فهم هذا من
قولنا المعنى المطابق والله أعلم ثم لما كان النسخ لاحقاً للكتاب والسنة
جميعاً عقيناهما به وما ذكره الغزالي عذراً في تقديمه على السنة غير مرضي
القول في النسخ وهو لغة الرفع والإزالة يقال نسخت الشمس الظل والريح الأثر
وقد يراد به ما يشبه النقل نحو نسخت الكتاب واختلف أيهما هو حقيقة الأظهر
أنه في الرفع وشرعاً قالت المعتزلة هو الخطاب الدال على أن مثل الحكم الثابت
بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه لكان ثابتاً وهو وحده للناسخ لا للنسخ
لكنه يفهم منه وقيل رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب مترأخ عنه
فالرفع إزالة الحكم على وجه لولاه لبقى ثابتاً كرفع الإجارة بالفسخ بغير زواله

الخطاب
الذي

بانتقضاء مدتها وبالخطاب المتقدم احترام من زوال الحكم النفي الأصلي وليس ينسخ
وبخطاب احترام من زوال الحكم بالموت والجنون ليس ينسخ واشتراط التراخي
احترام من زوال الحكم بمتصل كالشرط والاستثناء ونحوه فإنه بيان لا نسخ والأجود
أن يقال رفع الحكم الثابت بطريق شرعي بمثله مترأخ عنه ليدخل ما ثبت بالخطاب
أو ما قام مقامه من إشارة أو قرار فيهما وأورد على تعريفه بالرفع أن الحكم إما ثابت
فلا يرتفع أو غير ثابت فلا يحتاج إلى الرفع ولأن خطاب الله تعالى قديم فلا يرتفع ولأنه
أن كان حسناً فرفعه قبيح ويوجب انقلاب الحسن قبيحاً والافتناء شرعاً أقبح ولا
يفضى إلى أن يكون المنسوخ مراداً غير مراد فيتنافض ولأنه يؤهم البداء وهو على الله
تعالى محال واجب عن الأول بأنه ثابت وأرتقاعه بالناسخ مع إرادة الشارع أو
بانتهاؤه مدته غير ممتنع قطعاً وعن الثاني بأنه ساقط عنا على ما ذكرناه في تعريف
الحكم وعلى القول بتعريفه بالخطاب أن المرتفع المتعلق أو أن ما كان الاتيان به لازماً
للمكلف زال وعن الثالث أنه من فروع التحسين والتفويض العقلية وهو ممنوع
بل حسنه شرعي فيجوز وجوده في وقت دون وقت فإذا انقلابه قبيحاً لم يلزم
والتناقض مندفع بأن الإرادة تعلقت بوجوده قبل النسخ وبعده بالبداء
غير لازم للقطع بكمال علم الله تعالى بل علم المصلحة فيه تارة فأنبت والمفسدة
تارة فنفاه رعاية للأصل تفضلاً لأجوباً أو امتحاناً للمكلفين بامثال الأوامر
والنواهي ثم هاهنا مسائل الأولى وقع النزاع في جواز النسخ عقلاً وشرعاً وفي
وقوعه والكل ثابت أما الجواز العقلي خلافاً لبعض اليهود فدليله ما سبق من
جواز دوران الحكم مع المصالح وجوداً وعدماً كغذاء المريض وإيضاً الوقوع
لازم للجواز وقد حرم نكاح الأخوات بعد جوازهن في شرع آدم والجمع بين

التعلق

في أي تنقل أحد أركان الشريعة من الأصل
واللفظ متغير بتأويله والحكم متغير بتأويله

أكثر
بأصل
وهو قوله

الأختين بعد جوارزه في شرع يعقوب وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم طبيبات أحلت لهم وهو حقيقة النسخ وأما الشرعي فقوله تعالى ما ننسخ
من آية أو ننسأها وإذا بدلنا آية مكان آية ونسخ الاعتداد بالحوال به بأربعة
أشهر وعشر والوصية للوالدين بآية الميراث وخالف أبو مسلم الأصفهاني
بقوله تعالى لا يأتية الباطل والنسخ ابطال وليس بشئ إذا المراد لا يلحقه الكذب
ثم الباطل غير الباطل . الثانية يجوز نسخ التلاوة والحكم وأحكامها ونسخ
اللفظ فقط وبالعكس إذا اللفظ والحكم عبادتان متفاضلتان فجاز نسخ أحدهما
دون الأخرى ومنع قوم الثالث إذا اللفظ انزل ليتلى ويثاب عليه فكيف يرفع
وآخرون الرابع إذا الحكم مدلول اللفظ فكيف يرفع مع بقاء دليله واجيب
عن الأول بأن التلاوة حكم وكل حكم قابل للنسخ وعن الثاني بأن اللفظ دليل قبل
النسخ لا بعده ثم قد نسخ لفظ آية الرجم دون حكمها وحكم . وعلى الذين يطبقونه
دون لفظها . الثالثة نسخ الأمر قبل أمثاله جائز قوله في يوم عرفة لا تجزوا
بعد الأمر به وخالف المعتزلة بحجج لنا مجرد الأمر مفيد إذا المأمور يعزم على الامتنال
فيطيع أو المخالفة فيعصي ومع حصول الفائدة لا يمنع النسخ ثم قد نسخ عن
إبراهيم الأمر بذكر ولده قبل فعله قالوا الأمر يقتضي حسن الفعل ونسخه قبحه
واجتماعهما محال وقصة إبراهيم كانت منأما لأصل لها ثم لم يؤمر بالذبح بل بالغرم
عليه أو بمقدما ته كالاضجاع بدليل قد صدقت الروايات وأفعلا ما تؤمر ولفظه مستقبل
ثم لم ينسخ بل قلب الله عنه تخاسا فسقط لتعذره أو أنه أمثل لكن الجرح التأم
حالا فلا والله والجواب إجمالي عام وهو لو صح ما ذكرتم لما احتاج إلى فداء ولما كان
بلاء مبينا وتفصيلي أما عن الأول فاجتماع الحسن والقبح في حالة واحدة ممنوع بل

أكثر
بأصل
ولعله

قبل النسخ حسن ويعد قبيح شرعا لا عقلا كما يزعمون وعن الباقي أن منام الأنبياء
وحي قالعاء الغبار تهجم لا سيما مع تكرره والعزم على الذبح ليس بلاء والأمر
بالمقدمات فقط أن علم به إبراهيم فكذلك والافهم وإيهام وتليس قبيح إذ
يشتغل معرفة المكلف ما كلف به وقد صدقت معناه عزمت على فعل ما أمرت به
صادقا فكان جزاؤك أن خففنا عنك بنسخه وما تؤمر أي أمرت أو ما تؤمر به
في الحال استصحا بالحال الأمر الماضي فلا استقبال وإنما احتاج إلى الفداء
وقلب عنه تخاسا لم يتواتروا إلا لما اختصصتم بعلمه وإحاده لا يفيد ثم هو
أيضا نسخ وكذا الثام الجرح واندماله والاستغنى عن الفداء . الرابعة
الزيادة على النص أن لم تتعلق بحكمه أصلا فليست نسخا إجماعا كزيادة إيجاب
الصوم بعد الصلاة وإن تعلقت فهي ما جزأه كزيادة ركعة في الصبح أو عشرين
سوطا في حد القذف أو شرط كالنية للطهارة أو لا واحدة منهما كزيادة التفرغ
على الجلاء وليس شئ من ذلك نسخا عندنا خلافا للحنفية لنا النسخ رفع
الحكم الثابت بالخطأ وهو باق زيد عليه شئ آخر قالوا الزيادة إما في الحكم
أو سببه وأما ما كان يلزم النسخ لأنهما كانا قبل الزيادة مستقلين بالحكمة
والسببية واستقلالهما حكم قد زال بالزيادة كالجلد مثلا كان مستقلا بعقوبة
الزاني أي هو الحد التام وبعد زيادة التخريب صار جزء الحد قلنا المقصود
من الزيادة تحيد المكلف بالاثبات بها لا رفع استقلال ما كان قبلها لكنه
حصل ضرورة وتبعابا لا اقتضاء وحينئذ نقول المنسوخ مقصود بالرفع
والاستقلال غير مقصود به فلا يكون منسوخا فلا يكون رفعه نسخا لا يقال
رفع الاستقلال من لوازم الزيادة فيلزم من قصد ما قصده لانا نقول لا نسلم

اذ قد يتصور الملزوم من هو غافل عن اللازم الخامسة يجوز نسخ العبادة الى غير بدل خلافا لقوم لنا الرفع لا يستلزم البدل ولا يمتنع رد المكلف الى ما قبل الشرع ثم نقف الصلوة امام النجوى وغيره نسخ لا الى بدل قالوا نأت بخير منها يقتضيه قلنا لفظا لاحكاما او نأت منها بخير على التقديم والتأخير ونسخ الحكم باخف منه اجماعا ومثله لا يقال هو عيب لا نأقول فايدته امتحان المكلف بانثقاله من حكم الى حكم وبما ثقل منه خلافا لبعض الظاهرية لنا لا يمتنع لذاته ولا لتضمنه مفسدة وقد نسخ التخيير بين الفدية والصيام الى تعيينه وجواز تأخير صلاة الخوف الى وجوبها فيه وترك القتال الى وجوبه واباحة الحرم والحرم الاهلية والمتعة الى تحريمها قالوا تشديد ولا يليق برأفة الله عز وجل الآن خفف الله عنكم يريد الله بكم اليسر يريد الله ان يخفف عنكم قلنا منقوض بتسليط المرض والفقير وانواع الآلام والمؤذيات فان قيل لمصالح علمها قلنا فقد اجتمع عنا والآيات وردت في صور خاصة ولا يلزم المكلف حكم الناسخ قبل علمه به اختاره القاضي وخرج ابو الخطاب لزومه على انزال الوكيل قبل علمه بالغزل وهو تخرج دورى لنا لولزمه لاستئانف اهل قباء الصلاة حين علموا بنسخ القبلة قال النسخ بمرور النسخ لا بالعلم به ووجوب القضاء على المعدور غير ممتنع كالحائض والنائم والقبلة تسقط بالمعدور وهم كانوا معدورين قلنا العلم بشرط اللزوم فلا يثبت دونه والحائض والنائم علما التكليف بخلاف هذا السادسة يجوز نسخ كل من الكتاب ومتواتر السنة واحادها بمثله ونسخ السنة بالكتاب خلافا للسأفي لنا لا يمتنع لذاته ولا لغيره وقد وقع اذ التوجه الى بيت المقدس وتحريم المباشرة ليا في رمضان

فلا
بتسليطه

وجواز تأخير صلاة الخوف ثبتت بالسنة ونسخ بالقرآن احيى بان السنة مبينة للكتا فكيف يبطل مبيته ولأن الناسخ يضاد المنسوخ والقرآن لا يضاد السنة ومنع الوقوع المذكور واجب بان بعض السنة مبين له وبعضها منسوخ به اما نسخ القرآن بمتواتر السنة فظاهر كلام الامام احمد رضى الله عنه والقاضى منعه واجازه ابو الخطاب وبعض السأفية وهو المختار لنا لا استحالة ذاتية ولا خارجية ولأن متواتر السنة قاطع وهو من عند الله تعالى في الحقيقة فهو كالقرآن قالوا نأت بخير منها او مثلها والسنة لا تساوى القرآن وقد قال عليه السلام القرآن ينسخ حديثي وحديثي لا ينسخ القرآن ولأن السنة لا تنسخ لفظ القرآن فكذا حكمه والجواب نأت بخير منها في الحكم ومصلحته والسنة تساوى القرآن في ذلك وتزيد عليه اذ المصلحة الثابتة بالسنة قد تكون اعظم من الثابتة بالقرآن أو على التقديم والتأخير فلا دلالة في الآية اصلا والحديث لا يخفى مثله لكونه أصلا فلو ثبت لا شتم وما خولف ولفظ القرآن معجز فلا تقوم السنة مقامه بخلاف حكمه اما نسخ الكتاب ومتواتر السنة باحادها فجاز عقلا لجواز قول الشارع تعبدتكم بالنسخ بخبر الواحد لا شرعا لاجماع الصحابة وأجازته قوم في زمن النبوة لا بعدها لانه عليه السلام كان يبعث الاحاد بالناسخ الى اطراف البلاد واجازه بعض الظاهر مطلقا ولعله اولى اذ الظن قد مر مشترك بين الكل وهو كافي في الحمل والاستدلال الشرعى وقول عمر لا بدع كتاب ربنا وسنة نبينا لقوله امرأة لا تدري احفظت ام نسيت يفيد انه انما رده لشبهة ولو افاده خبرها الظن لعلم به السابعة الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به اذ النسخ لا يكون الا في عهد النبوة ولا اجماع اذ اولان الناسخ والمنسوخ متضادان والاجماع لا يضاد النسخ

بيان
لا استحالة

ولا ينعقد على خلافه والحكم القياسي المنصوص العلة يكون ناسخا ومنسوخا
كالنسخ بخلاف غيره وقيل ما خص نسخ وهو باطل بدليل العقل والاجماع وخبر
الواحد يخص ولا ينسخ والنسخ والتخصيص متناقضان اذ النسخ ابطال
والتخصيص بيان فكيف يستريان ويجوز النسخ بتبينه اللفظ كمنطوقه
لانه دليل خلافا لبعض الشافعية ونسخ حكم المنطوق يبطل حكم المفهوم وما
ثبت بعلة او دليل خطابه لانها نوابح فسقطت بسقوط متبوعها خلافا
لبعض الشافعية الخفية خاتمة لا يعرف النسخ بدليل عقلي ولا قياس بل بالنقل
المجرد او المشوب باستدلال عقلي كالاجماع على ان هذا الحكم منسوخ او ينقل الراوي
نحو رخص لثاني المتعة ثم نهينا عنها او بدلالة اللفظ نحو كنت نهيتكم عن زيارة
القبر فزروها وبالتاريخ نحو قال سنة خمس كذا وعام الفتح كذا او يكون
راوى احد الخبرين مات قبل اسلام راوى الثاني والله اعلم ثم لما كان الكتاب
والسنة تلحقهما احكام لفظية ومعنوية كالامر والنهي والعوم والخصوص
ونحوها عقبا هما بذكرها الاوامر والنواهي الامر قيل هو القول المقتضي
طاعة المأمور بفعل المأمور به وهو دور وقيل استدعاء الفعل بالقول على
جهة الاستعلاء وقد يستدعى الفعل بغير قول فلو اسقط او قيل بالقول
او ما قام مقامه لاستقام ولم تشترط المعتزلة الاستعلاء لقول فرعون لمن
دونه ماذا تأمرون وهو محمول على الاستشارة للاتفاق على تخيير العبد الامر
سيده وللأمر صيغة تدل بمجردها عليه وقيل لأصيغة له بناء على الكلام النفسي
وقد سبق منعه وهي حقيقة في الطلب الجازم فجاز في غيره مما وردت فيه كالندب
والاباحة والتعجيز والتسخير والتسوية والاهانة والاكرام والتهديد =
والدعاء

والدعاء والخبر نحو كاتبوهم اصطادوا كونوا حجارة كونوا قردة اصبروا أو لا
تصبروا ذق انك ادخلوها بسلام اعملوا ما شئتم اللهم اغفر اذالم تنسخ
فاصل ما شئت والتمني الايها الليل الطويل الانجلي ولا يشترط في
كون الامر امرا ارادته خلافا للمعتزلة لنا اجماع اهل اللغة على عدم اشتراط
الارادة قالوا الصيغة مستعملة فيما سبق من المعاني فلا يتعين الامر الابالارادة
اذ ليست امر لادائها ولا تجردها عن الفرائض اذ يبطل بالساهی والثاني قلنا
استعمالها في غير الامر مجاز في باطلاقها له ولا يرد لفظ النائم والناسي اذ لا
استعلاء فيه ثم الامر والارادة يتفان كان كمن يأمر ولا يريد او يريد ولا يأمر فلا
يتلازمان والاجماع النقيضان ثم هناك مسائل الاولى الامر المجرد عن قرينة يقتضي
الرجوب عند اكثر الفقهاء وبعض المتكلمين وعند بعض المعتزلة الندب حملا
له على مطلق الرجحان ونفيا للعقاب بالاستصحاب وقيل الاباحة لتيقنها وقيل
الموقف لاحتماله كلما استعمل فيه ولا مرجح لنا فيحذر الذين يخالفون عن امره واذا
قيل لهم اركعوا لا يركعون ذمهم وذم البليس على مخالفة الامر المجرد ودعوى قرينة
الوجوب واقتضاء تلك اللغة له دون هذه غير مسموعة وان السيد لا يلام
على عقاب عبده على مخالفة مجرد امره باتفاق العقلاء الثانية صيغة
الامر الواردة بعد الحظر للاباحة وهو ظاهر قول الشافعي لما هي له قبل الحظر عند
الاكثرين وقيل ان ورد بصيغة افعل فكالأول للعرف والا فكالثاني نحو انتم
مأمورون بكذا الغد مه فيه والحق اقتضاؤها الاباحة عرفا لا لغة لنا فهم
الاباحة من قول السيد لعبده كل هذا الطعام بعد منعه منه وهو في الشرع
غالب اذ لك نحو واذا احللتهم فاصطادوا فاذا قضيت الصلاة فانتشروا

تعيين للامر

ينفكان

لتفاهم

فاذا تطهرن فأتوهن . ونحوها واستفادة وجوب قتال المشركين من . قاتلوا
 أئمة الكفر . ونحوها لا من فاذا اسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين وفي اقتضاء
 النهي بعد الأمر التحريم أو الكراهة خلاف ويحتمل التفصيل المذكور أيضا والأشبه
 التحريم اذ هذا رفع الأذن بكليته وما قبله رفع للمنع فبقي الأذن والله أعلم .
 الثالثة الأمر المطلق لا يقتضي التكرار عند الأكثرين منهم أبو الخطاب خلافا
 للقاضي وبعض الشافعية وحكي عن أبي حنيفة إن تكرر لفظ الأمر نحو صل غدا
 صل غدا اقتضاء تحصيل الفائدة الأمر الثاني والأفلا وقيل إن علق الأمر على
 شرط اقتضى التكرار كالمعلق على العلة وهذا القول ليس من المسئلة اذ هي
 مفروضة في الأمر المطلق والمقترن بالشرط ليس مطلقا وما ذكره أبو حنيفة
 يقتضي التأكيد لغة لا التكرار ولنا دلالة لصيغة الأمر الأعلى مجرد ادخال
 ماهية الفعل في الوجود لا على كمية الفعل ولأنه لو قال صلى مرة أو مرارا لم يكن
 الأول نفذا ولا الثاني تكرارا قالوا النهي يقتضي تكرار الترك والأمر تقيضه
 فيقتضي تكرار الفعل ولأن الأمر بالشئ نهى عن ضده فيقتضي تكرار ترك الضد
 واجب عن الأول بأن الأمر يقتضي فعل الماهية وهو حاصل بفعل فرد من أفرادها
 في زمن ما والنهي يقتضي تركها ولا يحصل إلا بترك جميع أفرادها في كل زمان
 فافتراقا وعن الثاني بمنع أن الأمر بالشئ نهى عن ضده وإن سلم فلا يلزم من
 ترك الضد المنهي عنه التلبس بالضد المأمور به لجواز أن يكون للمنهي عنه
 اضداد فيتلبس بغير المأمور به منها وهذا على القول بأن الأمر بالشئ نهى
 عن جميع أضداده لا يتمشى . الرابعة الأمر بالشئ نهى عن أضداده =
 والنهي عنه أمر باحد أضداده من حيث المعنى لا الصيغة خلافا للمعتزلة

بالكلية

لنا الأمر بالسكون ناه عن الحركة وبالعكس ضرورة قالوا قد يأمر باحد الضدين
 أو ينهى عنه من يغفل عن ضده والأمر مع الغفلة عن المأمور به لا يتصور وما ذكرناه
 ضروري لا اقتضائي طلبى حتى لو تصور ترك الحركة بدون السكون لم يكن مأمورا
 به قلنا فهذا هو المطلوب . الخامسة مقتضى الأمر المطلق الفور في ظاهر المذهب
 وهو قول الحنفية وهو على التراخي عند أكثر الشافعية وتوقف قوم في الفور والتكرار
 وضدهما للتعارض لنا سارعا . سابقا إلى مغفرة والأمر للوجوب ولو أخر العبد
 أمر سيده المجرد استحق الذم وأولى الأزملة بالامتنال عقيب الأمر احتياطا
 وتحصيلا له اجماعا ولأن التأخير إما لا إلى غاية فيفوت المقصود بالكلية لأنه إما
 لا إلى بدل فيلحق بالمتدويات أو إلى بدل فهو إما الوصية وهي لا تصح في بعض
 الأفعال لعدم دخول النيابة فيها أو العزم فليس ببديل لوجوبه قبل وقت البذل
 وعدم جواز البذل حينئذ أو إلى غاية مجهولة فهو جهالة أو معلومة فتحكم وترجح
 من غير مرجح أو إلى وقت يغلب على ظنه ادراكه فباطل لا تيان الموت بغتة قالوا
 الأمر يقتضي فعل الماهية المجردة فلا يدل على غيرها ولأن نسبة الفعل إلى جميع
 الأزملة سواء فالتحصيل بالفور تحكم وتعلق الزمان بالفعل ضروري والضرورة
 تدفع بأي زمن كان ولأنه من لوازم الفعل فلا يقتضي تعيينه كالمكان والآلة
 والمحل والأدلة متقاربة وقول الواقفية ضعيف السادسة الواجب المؤقت
 لا يسقط بفوات الوقت ولا يفترق قضاءه إلى أمر جديد خلافا لأبي الخطاب
 والأكثرين لنا استحباب حال شغل الذمة إلا بامتنال أو إبراء قالوا المؤقت
 غير المطلق فالأمر باحد هما ليس أمرا بالآخر قلنا بل مقتضى المؤقت الاتيان
 بالفعل في الوقت المعين فاذا فات الوقت بقي الاتيان بالفعل . السابعة

وليس

وجوب

مقتضى الأمر حصول الأجزاء بفعل المأمور به إذا أتى بجميع مصححاته خلافا لبعض
 المتكلمين لنا ولم يجزه لكان الأمر عبثا ولأن الذمة اشتغلت بعد براءتها منه
 بالخروج عن عهده بفعله كدين الأدي فالواجب إتمام الحج الفاسد ولا يجزئ
 وظان الطهارة مأمورا بالصلاة ولا تجزيه ولأن القضاء بامر جديد فالأمر
 بالشيء لا يمنع إيجاب مثله وأجيب بأن عدم الأجزاء في الصورتين لفوات
 بعض المصححات ولشأنه والقضاء بامر جديد ممنوع. الثامنة الأمر للجماعة
 يقتضي وجوبه على كل واحد منهم إلا لدليل أو يكون الخطاب بلفظ لا يعم نحو ولكن
 منكم أمة فتكون فرض كفاية وهو ما مقصود الشرع فعله لتضمنه مصلحة لا
 تعبد أعيان المكلفين به كصلاة الجنازة والجهاد لا الجمعة والحج وهو واجب على الجميع
 ويسقط بفعل البعض واستبعاده لا يمنع وقوعه وتكليف واحد غير معين
 لا يعقل بخلاف التكليف به فان قيل فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة إيجاب
 على بعض غير معين قلنا بل محمول على المنتدب المسقط له جمعا بين الأدلة
 التاسعة ما ثبت في حقه عليه السلام من الأحكام أو خوطب به نحو أيها
 المزمل تناول أمته وما توجه إلى صحابي تناول غيره حتى النبي صلى الله عليه وسلم
 ما لم يقيم دليل مخصص عند القاضي وبعض المالكية والشافعية وقال أبو الخطاب
 والتميمي وبعض الشافعية يخص الحكم بمن توجه إليه إلا يعمم لنا قوله تعالى
 زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج وإضاخالصة لك من دون المؤمنين
 دل على تناول الحكم لهم لولا التخصيص والا كان عبثا وقوله عليه السلام
 خطابي للواحد خطابي للجماعة وأجمع الصحابة على الرجوع في القضايا العامة
 إلى قضاياء الخاصة ولولا صحة ما قلناه لكان خطأ منهم لجواز اختصاص

جزء

الذي هو الأصل على السلام

قضاياء بحالها وقال عليه السلام اني لارجو أن اكون أحشاكم لله وأعلمكم بما أتقى
 في جواب قولهم له لست مثلنا فدل على التساوي فالوا الأمر السيد بعض عبدا
 يختص به دون باقيهم وأمر الله تعالى بعبادة لا يتناول غيرها والعموم لا يفيد
 الخصوص بمطلقة فكذا العكس وكان الخلاف لفظي اذ هو لا يتمسكون بالمقتضى
 اللغوي والأولون بالواقع الشرعي العاشرة تعلق الأمر بالمعدوم بمعنى طلب
 إيقاع الفعل منه حال عدمه محال باطل بالاجماع أما بمعنى طلب الخطاب له بتقدير
 وجوده فجاء عندنا خلافا للمعتزلة وبعض الحنفية لنا تكليف أو آخر الأمم الخالية
 بما كلف به أو أياهم من مقتضى كتبهم المنزلة على أنبيائهم وتكليفنا بمقتضى
 الكتاب والسنة وإنما خوطب بهما غيرنا قالوا يستحيل خطابه فكذا تكليفه
 قلنا لا نسلم استحالة خطابه سلمناه لكن من غير الله تعالى لتحقيقه وجود المكلف
 وكما لا قدرته على إيجاده لا سيما على قول المعتزلة ان المعدوم شيء وان تأثير القدرة
 ليست في إيجاد المعدوم بل في اظهار الاشياء من رتبة الخفاء إلى رتبة التجلي
 ولأن الإنسان يخاطب ولذا أتوقعه في كتاب يا بني تعلم العلم وافعل كذا وكذا
 ولا يعد سفيها خاتمة الأمر بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه صحيح عندنا
 خلافا للمعتزلة والامام وفيه التفات إلى النسخ قبل التمكن وان فيه فائدة كما
 سبق لنا تكليف مفيد فصيح كما لو وجد شرط وقوعه وبيان فائدته عزم المكلف
 على الامتثال فيطيع أو الامتناع فيعصى ولأن الإنسان في كل سنة مكلف بصوم
 رمضان مع جوارموته قبله قالوا استدعاء الفعل في وقت يستدعي صحة وقوعه
 فيه وهو بدون شرطه محال قلنا ممنوع بل يستدعي الحزم على الامتثال سلمناه
 لكن لا مطلقا بل بشرط وجود شرطه. النهي اقتضاء كف على جهة

تناول

الاستعلاء وقد اتضح في الأوامر أكثر أحكامه إذ لكل حكم منه وزان من الأمر على العكس وهو عن السبب المفيد حكماً يقتضي فساداً مطلقاً لا دليل وقيل النهي عنه لعينه لا لغيره لجواز الجهتين وقيل في العبادات دون المعاملات لجواز لا تفعل فإن فعلت ترتب الحكم بخلافه لا تطأ جارية ولدك فإن فعلت صارت أم ولدك ولا تطلق في الحيض فإن فعلت وقع ولا تغسل الثوب بماء مغصوب ويظهر أن فعلت والفرق من وجهين أحدهما أن العبادة قريبة وارتكاب النهي معصية فيتناقضان بخلاف المعاملات الثاني أن فساد المعاملات يضرب بالناس لقطع معاشهم وتقليلها فصحت رعاية المصلحة عليهم أثم ارتكاب النهي بخلاف العبادات فإنها حق الله فتعطيها لا يضربه بل من أوقعها بسبب صحيح اطاع ومن لا عصي وأمر الجميع إليه في الآخرة وحكي عن أبي حنيفة في آخرين أن النهي يقتضي الصحة لدلالته على تصور النهي عنه فإن أراد الصحة العقلية أي الامكان الذي هو شرط الوجود فنعلم وإن أراد الشرعية فتناقض إذا معناه النهي شرعاً يقتضي صحة النهي عنه شرعاً وهو محال وقيل لا يقتضي فساداً ولا صحة إذ النهي خطاب تكليفي والصحة والفساد اخباري وضعي وليس بينهما ربط عقلي وإنما تأثير فعل النهي عنه في الأثم به ولنا على فساد مطلقاً قوله عليه السلام من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد أي مردود الذات وإجماع الصحابة على استفادة فساد الأحكام من النهي عن أسبابها ولأن النهي دليل تعلق المفسدة به في نظر الشارع إذ هو حكيم لا ينهي عن مصلحة وإعدام المفسدة مناسب ولأن النهي يقتضي اجتنابه وتصحيح حكمه يقتضي قربانه فيتناقضان والشرع بري من التناقض والمختار أن النهي عن الشيء لذاته أو وصف لا يزم له مبطل والخارج عنه غير مبطل وفيه لوصف غير لازم تردد =

فنعني

والأولى الصحة **العموم والخصوص** العموم قيل هو من عوارض الالفاظ حقيقة لدلالته على مسمياتها باعتبار وجودها اللساني والذهني بخلاف الخاص لتمييزها فلا يدل بعضها على بعض والتحقيق أنه حقيقة في الأجسام إذ العموم لغة الشمول ولا بد فيه من شامل ومشمول كالكلية والعبادة لما تحتها والعام قيل اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعداً مطلقاً واحترز بالواحد عن مثل ضرب زيد عمراً إذ هما لفظان وبمطلقاً عن مثل عشرة رجال فإنه دل إلى تمام العشرة لا مطلقاً وفيه نظر واجود منه اللفظ الدال على مسميات دلالة لا تنحصر في عدد وقيل اللفظ المستغرق لما يصلح له بحسب وضع واحد وقيل اللفظ أن دل على الماهية من حيث هي هي فهو المطلق أو على وحدة معينة كزيد فهو العلم أو غير معينة كرجل فهو النكرة أو على وحدات متعددة فهي أما بعض وحدات الماهية فهو اسم العدد كعشرين رجلاً أو جميعها فهو العام فإذا هو اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلولية وهو وجودها وقيل فيه غير ذلك وينقسم اللفظ إلى ما لا اعم منه كالمعلوم أو الشيء ويسمى العام المطلق وقيل ليس بموجود وإلى ما لا أخص منه كزيد وعمر ويسمى الخاص المطلق وإلى ما بينهما كالموجود والجوهر والجسم الناحي والحيوان والإنسان ويسمى عاماً وخاصاً إضافياً أي هو خاص بالإضافة إلى ما فوقه عام بالإضافة إلى ما تحته والفاظ العموم أقسام أحدها ما عُرِف باللام غير العهدية وهو ما لفظ واحد كالسارق والسارقة أو جمع له واحد من لفظه كالمسلمين والمشركون والذين أو لا واحد له منه كالناس والحيوان والماء والثراب الثاني ما أضيف من ذلك إلى معرفة كعبيد زيد ومال عمرو الثالث أدوات الشرط كمن فيمن

لا كذا أصل
وصوابه مدلوله

يعقل وما فيما لا يعقل وأي فيهما وأين في المكان ومتى وأين في الزمان الرابع كل
وجميع الخامسة النكرة في سياق النفي أو الأمر نحو اعتق رقية على قول فيه والا
لما خرج عن عمدة الأمر يعني أي رقية كان ثم قيل العام الكامل هو الجمع لقيام
العموم بصيغته ومعناه جميعا ومبني غيره فقط فهذه الأقسام تقتضي
العموم وضعا ما لم يقم دليل التخصيص أو قرينة عندنا وقالت الواقفية
لأصيغة للعموم وهذه الأقسام بالوضع لا قل الجمع وما زاد مشترك بينه
وبين الاستغراق كالنفرين الثلاثة إلى العشرة وقيل للعموم فيما فيه اللام
وقيل للعموم الألفيه وقيل للعموم في النكرة اللاحقة من ظاهرة أو مقدرة
نحو ما من آله إلا الله ولا إله إلا الله لنا وجوه الأول إجماع علماء الأمة
من الصحابة وغيرهم على التمسك بعمومات الكتاب والسنة وكلام العرب
ما لم يوجد تخصيص وكانوا يطلبون دليل التخصيص لا العموم وهم أهل
اللغة الثاني أن صيغ العموم تعم حاجة كل لغة إليها فيمنع عادة إخلال الواضع
الحكيم بهما مع دليل الثالث أن من قال أقطع السارق وأجلد الزاني واقتل
المشركين وأرحم الناس والحيوان وعبيدي أحرار وما إلى صدقه ومن جاءك
فأكرمه وأي رجل لقيت فاعطه درهما وأين وأيان ومتى وجدت زيدا فاقتله
وكل أجمع من دعاك فاجبه ولا رجل في الدار يفهم العموم من ذلك كله
في عرف أهل اللسان الواقفية ما زاد على أقل الجمع يحتمل إرادته وعدمها
فلا يثبت بالشك ولأن الدليل على وضع هذه الصيغ للعموم ليس عقليا
إذ لا أثر للعقل في اللغات ولا نقلها إذ تواتره مفقود وإحاده لا تفيد ولأن
العرب استعملتها في الخصوص والعموم فأفاد الاشتراك والا كان جعلها

تخصيص

موضوعة لأحدهما تحكما واجيب بأن دعوى الشك وعدم الدليل مع ما ذكرناه
من الإجماع لا تسمع واستعمالهم لها في الخصوص مجاز بقراين الآخر اللام
تستعمل للاستغراق وبعض الجنس والمعهود فبم تختص بالعموم قلنا بالقرينة
أد وجود المعهود قرينة تصرفها إليه والأفالي الجنس ثم هي تستغرق المعهود إذا
صرفت إليه فكذا الجنس إذا صرفت إليه وحينئذ استعمالها في بعض الجنس
مجاز كما استعمالها في بعض المعهود لقرينة وجواب الآخر حصل بما سبق الآخر
يحسن ما عندي رجل بل رجلان بخلاف ما عندي من رجل قلنا النفي إذا وقع على
النكرة اقتضى نفي ما هيتهما وهي لا تنفي إلا بانتفاء جميع أفرادها وهذا قاطع
فوجب تأويل ما ذكرت على أن قوله بل رجلان قرينة أنه لم يرد نفي الماهية بل اثبات
ما أثبت منها ثم هنا مسائل الأولى أقل الجمع ثلاثة وحكي عن المالكية وابن داود
وبعض الشافعية والخاء أنه اثنان لنا إجماع أهل اللغة على الفرق بين الجمع
والثنائية في التكلم والتصنيف وعدم نعت أحدهما وتأكيده بالآخر نحو رجال
اثنان أو رجلان ثلاثة أو الرجال كلاهما أو الرجلان كلمهم وصحة ليس الرجلان
رجلا وبالعكس فالواحدان خصمان اختصموا وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا نبال الخصم إذ تسوروا وكانا اثنين ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما
وحجب الأم إلى السدس باخوين وهما في الآية بلفظ الجمع الاثنان فما فوقهما جماعة
ومعنى الجمع حاصل في الثنائية وهو الضم واجيب بأن الخصم والطائفة يقعان على
القليل والكثير وجميع ضمير الطائفتين باعتبار أفرادهما وقلوبكما تنسية بمعنى
فرار من اجتماع اثنين في كلمة واحدة ولولا الإجماع لا اعتبر في حجب الأم ثلاثة
كذهب ابن عباس ولما قال لعثمان ليس الأخوان أخوة في لسان قومك احتج

الكل بالاصل
بقوله الآخر

مما

بالاجماع وما منع والاثنان جماعة في حصول الفضيلة حكما لا لفظا اذ الشارع
يبين الاحكام لا اللغات والاخر قياس في اللغة او طرد للاشتقاق وهما
ممنوعان الثانية الاعتبار فيما ورد على سبب خاص بعومه لا بخصوص السبب
خلافا لما لك وبعض الشافعية لنا الحجة في لفظ الاستدلال واثباته واثباته في الشارع
العام وردت لاسباب خاصة كالظهور في اوس بن الصامت واللحان في شأن
هلال بن امية قالوا لولا اختصاص الحكم بالسبب لجاز اخراجه بالتخصيص ولما
نقله الراوي لعدم فائدته ولما اخرج بيان الحكم الى وقوعه ولانه جواب سؤال
فيجب مطابقته له قلنا السبب اخص بالحكم من غيره فلا يلزم جواز تخصيصه
وفائدة نقل السبب بيان اخصيته بالحكم ومعرفة تاريخه بمعرفة تاريخه
وتوسعة علم الشريعة والناسي بوقائع السلف وتأثير نقله تشبهه في وقوع
مثل هذا الخلاف وهو رحمة واسعة وتخفيف الى غير ذلك وتأخير بيان الحكم الى
وقوع السبب من متعلقات العلم الا اني فلا يعقل تخصيص وقت ايجاد
العالم به والا انتقض بالاحكام الابتدائية الخالية عن اسباب لم اختصت
بوقت دون ما قبله وبعده والواجب تناول الجواب محل السؤال والسبب
لا المطابقة المدعاة اذ لا يبعد ان يقصد الشارع بالزيادة عن محل السبب
تمهيد الحكم في المستقبل وتقريره كما اذا قيل زنا او سرق فلان فقال من زنا
فارجموه ومن سرق فاقطعوه . الثالثة نحو نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الزانية وقضى بالشفعة يعنى خلافا لقوم لنا اجماع الصحابة وغيرهم
من السلف على التمسك في الوقائع بعموم مثله امرأته وبناتها وترخيصا وهم اهل اللغة
قالوا قضاي اعيان فلا تعنى ثم يحتمل انه خاص فوهم الراوي والحجة في المحكي لا في

لفظ المحكي قلنا قضاي اعيان تعنى بما ذكرناه ويجزى على الواحد والاصل عدم الوهم
والحجة في عموم اللفظ كما سبق ولا احتمال للاجماع المذكور ولاصاله عدمه الرابعة
خطاب الناس والمؤمنين والامة والمكلفين يتناول العبد لانه منهم وخروجه
عن بعض الاحكام لعارض كالمرضى والمسافر والحائض ويدخل النساء في خطاب
الناس وما لا يخص لأحد القبيلين فيه كادوات الشرط دون ما يخص غيرهن
كالرجال والذكور أما نحو المسلمين وكلوا واشربوا فلا يدخل فيه عند ابي الخطاب
والاكثرين خلافا للقاضي وابن داود وبعض الحنفية فان ارادوا بدليل خارج او قرينة
فاتفقوا والا فالحق الاول لنا القطع باختصاص المذكورين بهذه الصيغة لغة وقول
ام سلمة يا رسول الله ما بال الرجال ذكروا ولم تذكر النساء فنزل ان المسلمين والمسلمات
فقيمت عدم دخولهن في لفظ المؤمنين وهي من اهل اللغة والامساك ولكان
والمسلمات ونحو تكرارا قالوا مقاجمنا غلب المذكور ولو اوصى لرجال ونساء ثم
قال او صيت لهم دخلن واكثر خطاب الله تعالى القبيلين بالصيغة المذكورة قلنا
بقرائن لشرف الذكورية والايضاء الاولى . الخامسة العام بعد التخصيص
حجة خلافا لابن ثور وعيسى بن ابان لنا اجماع الصحابة على التمسك بالعمومات
واكثرها مخصوص واستصحاب حال كونه حجة قالوا صار مستعملا في غير ما وضع
له فهو مجاز ثم هو متردد بين الباقي واقل الجمع وما بينهما ولا يخصص بالتخصيص
تحكم قلنا لا مجاز اذ العام في تقدير الفاظ مطابقة لافراد مدلوله فسقط منها
بالتخصيص طبق ما خصص من المعنى فالباقي منها ومن المدلول متطابقان
تقدير فلا استعمال في غير الموضوع فلا مجاز قالوا البحث لفظي لغوي قلنا بل
حكيم عقلي والافعن من نقل من العرب أم في اي دواوين اللغة هو ثم دعواكم

المجاز مجاز والافحقيقة المجاز في المفردات الشخصية وفي المركبات الاسنادية
 خلاف سبق لا في العامة والجمع وهو حقيقة عند القاضي واصحاب الشافعي
 مجاز بكل حال عند قوم وقيل ان خص بمنفصل لا متصل لنا ما سبق السادسة
 الخطاب العام يتناول من صدر منه وقال ابو الخطاب الا في الأمر اذا الانسان لا يستدعي
 من نفسه ولا يستعلي عليها ومنعه قوم مطلقا بدليل الله خالق كل شيء لنا المتبع عموم
 اللفظ وهو يتناول ولو قال لعلامة من رأيت او دخل داري فأعطه درهما فرأه
 فأعطاه عد ممتثلا والاعد عاصيا اماع القرينة خرفا ههنا او اضربه فلا لأنها
 مخصص ويجب اعتقاد عموم العام والعمل به في الحال في احد القولين اختاره ابريك
 والقاضي والثاني حتى يبحث فلا يجد مخصصا اختاره ابو الخطاب وللشافعية
 كالمذهبيين وعن الحنفية قولان احدهما كالأول والثاني ان سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم على طريق تعليم الحكم فكذلك ومن غيره فلا ثم هل يشترط حصول اعتقاد
 جازم بان لا مخصص او يكفي غلبة الظن بعدمه فيه خلاف لنا وجب اعتقاد عموم
 به في الزمان حتى يظهر الناسخ فكذا في الاعيان حتى يظهر المخصص ولانه لو اعتبر في
 العام عدم المخصص لا اعتبر في الحقيقة عدم المجاز يجمع الاحتمال فيهما ولأن الأصل
 عدم المخصص فيستحب قالوا شرط العمل بالعام عدم المخصص وشرط العلم
 بعدم الطلب ولأن وجوده محتمل فالعمل بالعموم اذا خطأ قلنا عدمه معلوم
 بالاستصحاب ومثله في التيمم ملتزم وظن صحة العمل بالعام مع احتمال
 المخصص حاصل وهو كاف وتخصيص العموم الى ان يبقى واحد جازم وقيل حتى
 يبقى أقل الجمع لنا التخصيص تابع للمخصص والعام متناول متضمن للواحد
 قالوا ليس بعام قلنا لا يشترط. الخاص اللفظ الدال على شيء بعينه والتخصيص

بيان المراد باللفظ او بيان ان بعض مدلول اللفظ غير مراد بالحكم وهو جازم بدليل
 خلق كل شيء تدمر كل شيء والمخصص هو المتكلم بالخاص وموحده واستعماله في
 الدليل المخصص مجاز. والمخصصات تسعة الاول الحسن كخروج السماء
 والأرض من تدمر كل شيء حسا الثاني العقل وبه خص من لا يفهم من عموم النص
 نحو قوله على الناس حج البيت وجوب تأخر المخصص وصحة تناول العام محل التخصيص
 بمنزلة الثالث الاجماع لقطعيته واحتمال العام وهو دليل نص مخصص الرابع
 النص كتخصيص لا قطع الا في ربيع دينار للعموم السارق والسارقة ولا زكاة فيما
 دون خمسة اوسق للعموم فيما سقت السماء العشر وسواء كان العام كتابا أو سنة
 متقدما أو متأخرا القوة الخاص وهو قول الشافعية وعن أحمد يقدم المتأخر
 خاصا كان او عاما وهو قول الحنفية لقول ابن عباس كنا نأخذ بالاحداث فالأحدث
 ولأن العام كاحاد صور خاصة فجاز ان يرفع الخاص ولنا ان في تقديم الخاص عملا
 بكليهما بخلاف العكس فكان أولى فان جهل التاريخ فكذلك عندنا ويتعارض
 عند الحنفية لاحتمال تأخر العام ونسخه الخاص وقال بعض الشافعية لا يخص
 عموم السنة بالكتاب وخرجه ابن حامد قولا لنا لانها مبينة له فلو خصها
 ليس بها فيتناقض لنا ان ما تبينه منه لا يبينها وبالعكس او يبين كل منهما
 الاخر باعتبار جهتين فلا تناقض وقال بعض المتكلمين لا يخص عموم الكتاب
 بخبر الواحد لضعفه عنه وقال عيسى يخصص المخصص دون غيره بناء على
 قوله ان المخصص مجاز فيضعف وحكى عن ابي حنيفة وتوقف بعضهم
 اذا الكتاب قطعي السند والخبر قطعي الدلالة فيتعاد لان لنا ارادة الخاص
 اغلب من ارادة العام فقدم لذلك وأيضا تخصيص الصحابة واحل لكم ما

اعلم ان المخصص
 كتب الخصصات
 التسعة وخمس
 بحرق الأجر
 وهكذا فعل في
 مواضع ثالثة
 وقد استأهنا
 هنا بالاعداد
 اخذ من هاشم
 الاصل وتبريرا
 للقارئ

وراء ذلكم بلا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها، وإية الميراث بلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، ولا يرث لقاتل، ونحن معاشر الأنبياء لا نورث، وعموم الوصية بلا وصية لوارث، وحتى تنكح زوجا غيره بحيث يذوق عسيلات متسارعين إلى ذلك من غير طلب تاريخ ودعوى الواقفية للتعاقد ممنوع بما ذكرنا والالتوقف الصحابة، الخامس المفهوم لأنه دليل كالنصر كتخصيص في أربعين شاة شاة بمفهوم في سائمة الغنم الزكاة السادس فعلة عليه السلام كتخصيص لا تقربوهن حتى يظهرن بمباشرة الحائض دون الفرج متررة ويمكن منعه حملا للقربان على نفس الوطي كناية وخصص قوم عموم الزانية والزاني فاجلدوا بتركه جلد ما عزا السابع تقريره عليه السلام على خلاف العموم مع قدرته على المنع لأنه كصريح أنه لا يجوز له الإقرار على الخطأ لعصمته الثامن قول الصحابي إن جعل حجة كالقياس وأولى التاسع قياس نص خاص مقدم على عموم نص آخر عند أبي بكر والقاضي وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء والمتكلمين خلافا لابي إسحاق بن شاذلان وبعض الفقهاء الأول حكم القياس حكم أصله فخص العام الثاني النص أصل فلا يقدم القياس الذي هو فرع عليه ولأن العام يفيد من الظن أكثر من القياس ولأن معاذ أقدم السنة على القياس وقيل يخص بجلي القياس دون خفيه لقوته وهو أولى ثم الجلي قياس العلة وقيل ما يظهر فيه المعنى نحو لا يقضي لقاضي وهو غضبان والخفي قياس الشبه وقال عيسى يخص بالقياس المخصوص دون غيره وحكي عن أبي حنيفة كما سبق **خاتمة** إذا تعارض عمومان من كل وجه متناهما قدم أصحهما سنداً فإن استويا فيه قدم ما عضده دليل خارج فإن فقد المتأخر تأسخ فإن جهل التاريخ توقف على مرجح ويجب

المجح بينهما أن أمكن بتقديم أحصيهما أو حمله على تأويل صحيح فإن كان كل منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه نحن من نام عن صلاة أو أنسيها فليصلها إذا ذكرها مع الصلاة بعد العصر فالأول خاص في الفائضة عام في الوقت والثاني عكسه ونحو من بدل دينه فاقتلوه مع نهيت عن قتل النساء تعاد لا وطلب المرجح ويجوز تعارض عمومين من غير مرجح خلافاً لقوم **الاستثناء** إخراج بعض الجملة بالآل أو ما قام مقامها وهو غير وسوى وعدا وليس ولا يكون وحاشا وخلا وقيل قول متصل ذوصيغة تدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول وهذا قول من يزعم أن التعريف بالإخراج تناقض وليس بشي والاستثناء يجب اتصاله ويتطرق إلى النص بخلاف التخصيص بغيره فيهما ويفارق النسخ في الاتصال وفي رفع حكم بعض النص وفي منع دخول المستثنى على تعريفه الثاني ويشترط للاستثناء الاتصال المعتاد كما في التوابع خلافاً لابن عباس وإجازة عطاه والمحسن ما دام في المجلس وأوما إليه أحمد رحمه الله في الاستثناء في اليمين وإن لا يكون من غير جنس المستثنى منه خلافاً لبعض الشافعية ومالك وأبي حنيفة وبعض المتكلمين لنا الاستثناء إما إخراج ما تناوله أو ما يصح أن يتناوله المستثنى منه واحد الجنس لا يصح أن يتناول الآخر قالوا وقع في القرآن واللغة كثيراً قلنا يتعين حمله على المجاز والاتساع لأن ما ذكرناه قاطع وجواز استثناء أحد التفذين من الآخر عند بعضهم استحسان وإن لا يكون مستغرقاً إجماعاً وفي الأكثر والنصف خلافاً واقتصر قوم على الأقل وهو الصحيح من مذهبا وإذا تعقب الاستثناء جملاً نحو والذين يرمون المحصنات إلى قوله إلا الذين تابوا وكقولهم عليه السلام لا يؤمن الرجل في سلطانه ولا يجلس على كرسيه إلا بآذنه عاد إلى الكل عندنا وعند الشافعية

والى الاخيرة عند الخفية وتوقف المرتضى توقفا اشتراكيا والقاضى ابو بكر توقفا
تعارضيا لنا العطف يوجب اتحاد الحمل معنى فعاد الى الكل كما لو اتحدت لفظا
ولأن تكرير الاستثناء عقيب كل جملة عي قبيح باتفاق اهل اللغة فمقتضى الفصاحة
العود الى الكل ولأن الشرط يعود الى الكل نحو نسائي طوالق وعبيدى احرار ان
كلمت زيدا وكذا الاستثناء بجامع افتقارهما الى متعلق ولهم هذا يسمى التعلق
بمشيئة الله تعالى استثناء لا يقال رتبة الشرط التقديم بخلاف الاستثناء لانا
نقول عقلا لا لغة ثم الكلام فيما اذا تأخر فلا فرق ثم يلزمكم ان يتعلق بالاولى فقط
مطلقا او اذا تقدم وهو باطل قالوا تفاضلت الحمل بالعاطف أشبه الفصل بكلام
اجنبى وتعلق الاستثناء ضرورى فاندفع بما ذكرناه والمرجح القرب كاعمال اقرب
العاملين وعوده الى الكل مشكوك فيه فلا يرفع العموم المتيقن واجب بانا قد بينا
ان العطف بواو الجمع يوجب اتحادا معنويا وهو المعتبر دون التفاضل اللفظي
وتعلق الاستثناء بما قبله لصلاحته له لضرورة واعمال اقرب العاملين
بصري معارض بعكسه عند الكوفيين وتيقن العموم قبل تمام الكلام ممنوع
وانما يتم بالاستثناء المرتضى استعمال فى اللغة عائد الى الكل والى البعض
والاصل فى الاستعمال الحقيقة وقياسا على الحال والظرفين القاضى تعارضت
الادلة فبطل المخرج الخارجى **الشرط** ما توقف عليه تأثير المؤثر على غير جهة
السببية فيساوي ما سبق عند الكلام عليه وهو من المخصصات كالاستثناء
وتأثيره اذا دخل على السبب فى تأخير حكمه حتى يوجد لافى مع السببية خلافا
للخفية ونحوه الغاية مثل حتى يطهرن حتى تنكح زوجا غيره **المطلق** ما تناول
واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجسده نحو تحرير رقبة ولانكاح الانثوي

والمقيد ما تناول معيناً او موصوفا بزيادة على حقيقة جنسية نحو شهرين ^{بوعين} مستأجر
وقد سبق ان الدال على الماهية من حيث هي هي فقط مطلق فالمقيد يقابلها
والمعاني متقاربة وتتفاوت مراتبه باعتبار قلة القيود وكثرتها وقد يجتمعان
فى لفظ واحد بالجهتين كرقبة مؤمنة قيدت من حيث الدين واطلقت من حيث
ما سواه ويقال فعل مقيد ومطلق باعتبار اختصاصه ببعض مفاعيله من
ظرف ونحوه وعدمه ويحمل المطلق على المقيد اذا اتحد الاسماء حكما نحو لاناكح الا
بولي مرشد وشاهدي عدل خلافا لابي حنيفة لنا اعمالهما والغاو هما او احدهما
ممنوع وترجيح بلا مرجح فتعين الجمع بينهما بما ذكرنا قال الزيادة على النص نسخ
وكلام الحكم يحل على اطلاقه ولانه من باب مفهوم الصفة وليس بحجة عندنا
قلنا الاول ونصيته على ارادة المطلق ممنوعان والثاني معارض بأن الحكم
لا يأمر بالجمع بين ضدتين ولا الترجيح بلا مرجح ويأتى جواب الثالث وان اتحد
حكما لاسباب كرقبة مؤمنة فى كفارة القتل ورقبة مطلقة فى الظهار فكذلك عند
القاضى والمالكية وبعض الشافعية وخالف بعضهم واكثر الخفية وابواسحاق
ابن ساقلا وقال ابو الخطاب ان عضده قياس حمل عليه كتخصيص العام بالقياس
والافلا ولعله اولى . الثاني لعل اطلاق الشارع وتقييده لتفاوت الحكمين فى
الرتبة عنده فتسويتنا بينهما عكس مقصوده المثبت عادة العرب الاطلاق
فى موضع والتقييد فى اخر وقد علم من الشرح بناء قواعد بعضها على بعض
من تخصيص العام وتبيين الحمل فكذلك اها هنا لانه منه وقد قيد استشهدا
شهادتين من رجالكم باشهدوا وذوي عدل منكم فان اختلف الحكم فلا حمل
كتقييد الصوم بالتابع واطلاق الاطعام اذ شرط الاتحاق اتحاده ومتى

اجتمع مطلق ومقيد ان متضاد ان حمل على تشبيههما به **المجمل** لغة ما جعل جملة واحدة لا ينفرد بعض أحادها عن بعض واصطلاحاً اللفظ المتردد بين محتملين فصاعداً على السواء وقيل ما لا يفهم منه عند الإطلاق معنى قلت معين والا يظل بالمشترك فانه يفهم معنى غير معين وهو اما في المفرد كالعين والقرء والجون والشفق في الأسماء وعسغس وبان في الأفعال وتردد الواو بين العطف والابتداء في نحو والراشحون ومن بين ابتداء الغاية والتبويض في آية التيمم في الحروف او في المركب كتردد الذي بيده عقدة النكاح بين الولي والزوج وقد يقع من جهة التصريف كالمختار والمختار للفاعل والمفعول وحكمة التوقف على البيان الخارجي وقد ادعى الاحمال في امور وليست كذلك منها نحو حرمت عليكم الميتة أي كلهم وأمهاتكم أي وطئهن عند أبي الخطاب وبعض الشافعية خلافاً للفقهاء والكوفي لنا الحكم المضاف الى العين ينصرف لغة وعرفاً الى ما أعدت له وهو ما ذكرنا قالوا المحرم فعل يتعلق بالعين لانفسها والأفعال متساوية قلنا ممنوع بل الترجيع عرفي كما ذكر وكذا أحل الله البيع وحرم الربا يحمل عند القاضي لتردد الربا بين مسميه اللغوي والشرعي ومنها قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهور لا يصيام لمن لم يبيت وهو يحمل عند الحنفية قيل لتردده بين اللغوي والشرعي وقيل لان حمله على نفي الصورة باطل فتعين حمله على نفي الحكم والأحكام متساوية ولنا ان الموضوعات الشرعية غلبت في كلام الشارع فاللغوية بالنسبة اليها مجاز وايضاً اشتهر عرفاً نفي الشيء لانتفاء فائدته نحو لا علم الا ما نفع ولا بلد الا بسطاً فيحمل هنا على نفي الصحة لانتفاء الفائدة وكذا الكلام في لا عمل الا بالنية والله أعلم ومنها قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي رفع

بيان
نفسها

حكمه ادخله على رفع حقيقته يستلزم كذب الخبر لو وقع مما من الناس كثيراً ثم قيل رفع الاثم خاصة دون الضمان والقضاء اذ ليس صيغة عموم فتعم كل حكم وأفسده أبو الخطاب بأنه يبطل فائدة تخصيص الأمة به اذ الناس ونحوه غير مكلف أصلاً في جميع الشرائع قلت فعلى هذا حيث يلزم القضاء أو الضمان بعض من ذكرنا في الصلاة بقضيتها والمكره على القتل يقتل او يضمن يكون خارج **المبين** يقابل المجمل اما البيان فقيل الدليل وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وقيل ما دل على المراد مما لا يستقل بنفسه في الدلالة وهما تعريف المبين المجازي لا للبيان فقيل ايضاح المشكل فورد البيان الا بتدائي فان زيد بالفعل او القوة زال ويحصل البيان بالقول والفعل كالكتابة والاشارة نحو الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخوصلوا وخذوا وبالافراد على الفعل وكل مفيد من الشرع بيان والبيان الفعلي أقوى من القول وتبين الشيء باضعف منه كالقرآن بالأحاديث وأخبار النبي عن وقت الحاجة ممتنع الا على تكليف الحال وعن وقت الخطاب الى وقتها جائز عند القاضي وابن حامد وأكثر الشافعية وبعض الحنفية ومنعه أبو بكر عبد العزيز والتميمي والظاهرية والمعتزلة لنا احكام آياته ثم فصلت ثم ان علينا بيانه ونتم للتراخي وأخبر بيان بقرة اسرائيل وأن ابن نوح ليس من اهله وأخر النبي صلى الله عليه وسلم بيان ذي القربى وأتوا الزكاة والله على الناس وبين جبريل اقيموا الصلاة بفعله في اليومين كل ذلك متأخراً ولأن النسخ بيان زمني وهو متأخر فكذا هذا قالوا الخطاب بما لا يفهم عتبت وتجهيل في الحال كخطبة العربي بالجمية وعكسه وإيجاب الصلاة بأبجد هو وزكارة القمر من قوله في خمس من الابل شاه قلنا باطل بالمتشابه لا تفهم حقيقته وليس تجهيلاً ولا عتياً فان منع فقد بيناه

لزم

وان قيل فائدة الانقياد الایمانی قلنا وهذا الانقياد التكليفي وإيجاب الصلاة والزكاة وقطع السارق ونحوها يفيد ماهيات الاحكام وتفصل عند العمل بخلاف ما ذكرتم فانه لا يفيد شيئا **خاتمة** فحوى اللفظ ما افاده لامن صيغته ويسمى اشارة وإيماء ولحا وتفاوت مراتبه وهو على ضربين الأول المقتضى وهو المضمحل الضروري لصدق المتكلم بخلاف العمل الابدية اي صحيح أو لوجود الحكم شرعا نحو أو على سفر فعده أي فافطر واعتق عبدك عني في اقتضائه ملك القائل له أو عقلا نحو حرمت عليكم امهاتكم في اضرار الوطي وأسأل القرية في اضرار الأهل الثاني تعليل الحكم بما اقترن به من الوصف المناسب نحو السارق والسارقة فاقطعوا الزانية والزاني فاجلدوا أي للسرقه والزنا ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم اي للبر والفجور لميل العقلاء الى أكرم العلماء واهل الجهال ونفورهم من عكسه الثالث فهم الحكم في غير محل النطق بطريق الأولى وهو مفهوم المرافقة كفهم تحريم الضرب من تحريم التأنيف بقوله تعالى فلا تقل لهما أف وشرطه فهم المعنى في محل النطق كالتعظيم في الآية والا فيجوز أن يقول السلطان عن منازعه اقتلوا هذا ولا تصفعوه وهو قياس عند أبي الحسن الحرزي وبعض الشافعية خلافا لبعضهم والقاضي والحنفية لنا الحاق المسكوت عنه بالمنطوق في الحكم لا اشتراكهما في الحكم المقتضى وهو لقياس كقياس الجوع ونحوه في المنع من الحكم على الغضب لمنعهما كحال الفكر والزيت على السمن في التنجس بجامع السراية قالوا قاطع يسبق الى الفهم بل لا تأمل قلنا قياس جلي ونحوه هو ردت شهادة الفاسق والكافر أولى اذا كفر فسق وزيادة وقتل الخطأ موجب للكفارة فالعهد أولى لكنه ليس بقاطع لجواب تحريري الكافر لعده الله في دينه بخلاف الفاسق واختصاص

لما كان في الأصل
الاعتراف بحرف
الاجبة

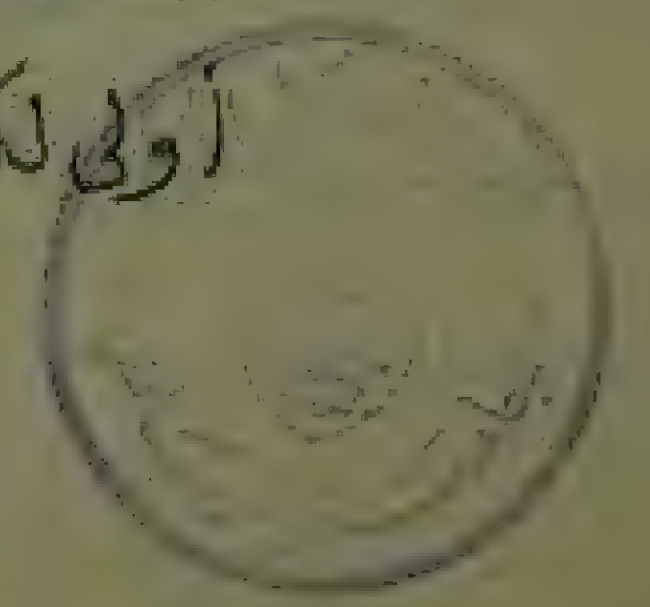
واختصاص العهد بمسقط مناسب كالغرس وقول الشافعي اذ اجاز السلم مؤجلا فحالاً أجوز لبعده من الغرر رذبان الغرر مانع احتمال في المؤجل والحكم لا يثبت لانتفاء مانعه بل لوجود مقتضيه وهو الارتفاق بالأجل وقد انتهى الحال الرابع دلالة تخصيص شيء بحكم تدل على نفيه عما عداه وهو مفهوم المخالفة نحو ومن قتله منكم متعمداً من فتياتكم المؤمنات ومن لم يستطع منكم طويلاً في سائمة الغنم الزكاة وهو حجة الاعتدال بحقيقة وبعض المتكلمين لنا تخصيص احد هاتين استوائهما عني العدول عن الاختصاص وترجيح من غير مرجح وبإبطال لفائدة التخصيص قالوا فائدة توسعة مجازي الاجتهاد لنيل فضيلته وتأكيده حكم المحصر بالذكر لشدة مناسبته أو سببيته أو وقوع السؤال عنه أو احتياطاً له لئلا يخرج به بعض المجتهدين عن الحكم ونحوه ولا يختص بما ذكرتم قلنا جعل ما ذكرناه من جملة فوائده تكبيرها أولى وايضاً اجماع الفصحاء والعقلاء على فهم ما ذكرناه كقول أبي ذر ما بال الكلب الاسود من الأحمر من الاصفر وقول يعلى بن امية ما بالنا نقصر وقد أمنا ووافق عمر وقوله عليه السلام في جواب السؤال عما يليس المحرم من الثياب لا يليس القميص ولا السراويلات ولا البرانس يدل عليه والامنا كان جواباً ولو قال قائل اليهودي او النصراني اذا نام غمض عينيه واذا اكل حركه فكيف لسخر كل عاقل منه وضحك عليه وكذا لو قال قائل الشافعية او الحنابلة فضلاء أو علماء أو زهاد لا غتاظ من سمع ذلك من الحنفية وكذا بالعكس وماذا لك وهذا إلا لدلالة التخصيص اللفظي على الاختصاص المعنوي قالوا لودل لدل زيد عالم ومحمد رسول الله على نفي العلم والرسالة عن غيرهما قلنا مفهوم اللقب في كونه حجة خلاف فان سلم فللدلالة العقل والحس على عدم اختصاصه قالوا لودل لما

في

أذهو

وان قيل فائدة الانقياد الایماني قلنا وهذا الانقياد التكليفي واجاب الصلاة والزكاة
 وقطع السارق ونحوها يفيد ماهيات الاحكام وتفصل عند العمل بخلاف ما ذكرتم
 فانه لا يفيد شيئا **خاتمة** فحوى اللفظ ما افاده لامن صيغته ويسمى اشارة
 وايماء ولحنا وتتفاوت مراتبه وهو على ضربين الاول مقتضى وهو المضمرة الضروري
 لصديق المتكلم نحو لا عمل الابدية اي صحيح اول وجود الحكم شرعا نحو او على سفر
 فعدة اي فأنظر وأعتق عبدك عنى في اقتضائه ملك القائل له او عقلا نحو حرم
 عليكم امهاتكم في اضرار الوطي واسأل القرية في اضرار الأهل الثاني تحليل الحكم
 بما اقترن به من الوصف المناسب نحو السارق والسارقة فاقطعوا الزانية
 والزاني فاجلدوا اي للسرقه والزنا ان الامر لفي نعيم وان الفجار لفي حليم
 اي للبر والفجور ليل العقلاء الى اكرم العلماء واهن الجهال ونفورهم من عكسه
 الثالث فهم الحكم في غير محل النطق بطريق الاولى وهو مفهوم المرافقة كفهم
 تحريم الضرب من تحريم التأفيف بقوله تعالى فلا تقل لهما أف وشرطه فهم
 المعنى في محل النطق كالتعظيم في الآية والا فيجوز أن يقول السلطان عن منازعه
 اقتلوا هذا ولا تصفعوه وهو قياس عند ابي الحسن الخريزي وبعض الشافعية
 خلافا لبعضهم والقاضي والحنفية لنا الحاق المسكوت عنه بالمنطوق في الحكم
 لا اشتراكهما في الحكم المقتضى وهو لقياس كقياس الجوع ونحوه في المنع من الحكم
 على الغضب لمنعهما كمال الفكر والزيت على السمن في التنجيس بجامع السراية
 قالوا قاطع يسبق الى الفهم بلا تأمل قلنا قياس جلي ونحوه هو ردت شهادة
 الفاسق فالكا فرأوى اذا كفر فسق وزيادة وقتل الخطأ موجب للكفارة فالعهد
 أولى لكنه ليس بقاطع لجواب تحري الكافر لعده التمه في دينه بخلاف الفاسق
 واختصاص

ل كان في الأصل
 الاعراب بحروف
 الابهج



واختصاص العهد بمسقط مناسب كالغوس وقول الشافعي اذا جاز السلم مؤجلا
 فحالا أجوز لبعده من الغرر رد بان الغرر مانع احتمل في المؤجل والحكم لا يثبت
 لا انتفاء مانعه بل لوجود مقتضيه وهو الارتفاق بالأجل وقد انتفى الحال
 الرابع دلالة تخصيص شيء بحكم تدل على نفيه عما عداه وهو مفهوم المخالفة
 نحو ومن قتله منكم متحدا . من قتيانكم المؤمنين . ومن لم يستطع منكم طولا . في
 سائمة الغنم الزكاة . وهو حجة الا عند ابي حنيفة وبعض المتكلمين لنا تخصيص
 احدهما مع استوائهما معي العدول عن الاخصر وترجيح من غير مرجح وابطال الفائدة
 التخصيص قالوا فائدة توسعة مجاري الاجتهاد لنيل فضيلته وتأكيده حكم المخصوص
 بالذكر لشدة مناسبته أو سببيته او وقوع السؤال عنه أو احتياطه له مثلا
 يخرج به بعض المجتهدين عن الحكم ونحوه ولا يختص بما ذكرتم قلنا جعل ما ذكرناه من
 جملة فوائده تكبير الها أولى وايضا اجماع الفصحاء والعقلاء على فهم ما ذكرناه
 كقول ابي ذر ما بال الكلب الاسود من الأحمر من الاصفر وقول يعلى بن امية ما
 بالناقص و قد أمنا ووافقوه عمر وقوله عليه السلام في جواب السؤال عما يلبس
 المحرم من الثياب لا يلبس القميص ولا السراويلات ولا البرانس يدل عليه والامنا
 كان جوابا ولو قال قائل اليهودي او النصراني اذا نام غمض عينيه واذا اكل
 حركته فكيه لسخر كل عاقل منه وضحك عليه وكذا لو قال قائل الشافعية او الحنابلة
 فضلاء أو علماء أو زهاد لا غناظ من سمع ذلك من الحنفية وكذا بالعكس وماذا
 ولا إلا لدلالة التخصيص اللفظي على الاختصاص المعنوي قالوا لودل لدل زيد
 عالم ومحمد رسول الله على نفي العلم والرسالة عن غيرها قلنا مفهوم اللقب في كونه
 حجة خلاف فان سلم فللدلالة العقل والحس على عدم اختصاصه قالوا لودل لما

في

إذ هو

حسن الاستفهام نحو من ضربك عامدا فاضربه فيقول فان ضربني مخطئا قلنا لعدم نصوصيته وقطعية كالعالم نحو اكرم فيقول وزيدا ايضا لا لعدم افادته التخصيص قالوا مسكوت عنه ولا دليل في السكوت قلنا السكوت فيه والنطق في قيمته تعاضدا على افادة ما ذكرنا وقد يفيد المركب ما لا تفيد مفرداته ثم هاهنا صور انكروها بناء على انها من قبيل المفهوم احداها نحو لا عالم الا زيد قالوا هو مسكوت عن المستثنى لا اثبات العلم له وهذه مسألة الاستثناء من النفي اثبات والعادة ذكرها في الاستثناء وعدم تهم ان المستثنى غير محكوم عليه بنفي ولا اثبات ولنا الاجماع على افادة لا اله الا الله اثبات الالهية له وفيه نظر والمعتمد ان الاستثناء والمستثنى منه اما في تقدير جملتين او جملة واحدة والاول يستلزم الاثبات في المستثنى اذ الجملة الثانية اما نافية فهو تطويل بغير فائدة او مثبتة وهو المطلوب والثاني يمنع الواسطة اذ بعض الجملة لا يكون خاليا عن حكم ثم تصور الواسطة في الكلام مع استلزامه التركيب الاسنادي الافادي محال فاما لاصلاة الا بظهور ونحوه فهو من باب انتفاء الشيء لا انتفاء شرطه الثانية نحو انما الولاء لمن اعتق يفيد الحصري حصرا مبتدأ في الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الفاعل في الفعلية عند قوم خلافا لمنكري المفهوم وهو اولي الاولون ان للاثبات وما للنفي فاذا مجتمعين ما افاد منفردين وهو اثبات المذكور ونفي ما عداه ولفهم ابن عباس ذلك من انما الربا في النسبية وهو عربي نصيح والجواب ان مالها اقسام كثيرة فتخصيص هذه بالنافية منها تحكم ثم ان ما هذه هي الداخلة على ان واخراتها كانت نافية لا افاد قول امرئ القيس . ولكنما اسعى لمجد مؤثر . نفي طلب المجد وهو مناقض

ممنوع

لما قبله وبعدة ولا تحدث كيفية المستدرك والمستدرك منه بل كما نحو ما قام زيد لكما عمرو قائم وهو باطل اتفاقا ولأن النجاة قالوا دخلت ما على ان كما دخلت ان على ما في نحو ما ان مفتاحه مقاصدة فالظاهر اتحادها في الحرفية . سلمنا لكن قولكم افاد ب مجتمعين ما افاد منفردين منقوض بلولا وفهم ابن عباس ذلك لعلة لدليل خارج من قياس ونحوه على ان حديثه مرسل فلعل وهما دخله ومع تعارض الأدلة فلتكن للقدر المشترك وهو تأكيد الحكم المذكور لا لنفيه عما عداه الثالثة تحقوله عليه السلام الشفاعة فيما لم يقسم . وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وأصله ان المفرد المحلى باللام يقتضي الاستغراق ام لا وتحريمها وتحليلها مضاف الى ضمير عائد الى الصلاة وفيها اللام فالكلام كذلك وقبل لأن المحكوم به يجب ان يكون مساويا للمحكوم عليه أو أعم منه لا أخص فلو كان التسليم أخص من تحليل الصلاة لخرج عن موضوع اللغة اما درجات دليل الخطاب فست ا - مد الحكم الى غاية بحيثى أو الى نحو حتى تنكح زوجا غيره ثم اتوا الصيام الى الليل فيفيد أن حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها بدليل عدم حسن الاستفهام خوفا من تكثف اوجاء الليل وقالوا حكم ما بعدها حكم ما قبل ابتداءها لأنه مسكوت عنه ب - تعليق الحكم على شرط نحو وان كن أولات حمل فانفقوا يفيد انتفاء الانتفاء عند انتفاء الحمل وانكرو قوم اذ تعليقه بشرط لا يمنع تعليقه بشرطين ورد بان الأصل عدم الثاني فاذا ثبت اعتبرناه ج تعقيب ذكر الاسم العام بصفة خاصة في معرض الاستدلال نحو في الغنم السائمة الزكاة ومن باع نخلا مؤبرا فثمرته للبائع ونحوه الأعم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن حجة طلبا لفائدة التخصيص والتقسيم د تخصيص وصف غير قابل بالحكم نحو الثيب أحق

اولها

الثانية

الثالثة

الصواب في معرض الاستدراك كذا ما في الأصل

الرابعة

بنفسها حجة وهو قول أكثر الشافعية لذلك خلافا للتميمي وأكثر الفقهاء والمتكلمين
 لاحتمال الغفلة عن غير الوصف المذكور بخلاف ما قبله **هـ** تخصيص نوع من
 العدد بحكم نحو لا تحرم المصاة ولا المضنان ، وليس الوضوء من القطرة والقطرتين
 يدل على مخالفة ما فوقه له وبه قال مالك وداود وبعض الشافعية خلافا لأكثرهم
و تخصيص اسم بحكم فالخلاف كالذي قبله وانكره الأكثرون مشتقا كانت
 أو غير مشتق والامتناع التخصيص على الأعيان الستة جريان الربا في غيرها
 والله أعلم **الاجماع** لغة العزم والاتفاق واصطلاحاً اتفاق مجتهدى العصر
 من هذه الأمة على أمر ديني وانكروا جوازه وهو ضروري فانكاره عناد ثم
 الوقوع يستلزمه كالاجماع على الصلوات الخمس وأركان الاسلام ثم مع وجود
 العقول ونصب الأدلة ووعيد الشرع الباعث على البحث والاجتهاد وقلة المجتهدين
 بالنسبة إلى الأمة كيف يمتنع واختلاف الفرائض عقلي بخلاف اختلاف الدواحي
 الشهوانية اذ هو طبعي والفرق بينهما جلي وقيل انما يحكم بتصور وجوده على عهد
 الصحابة عند قلة المجتهدين وهو حجة قاطعة خلافاً للنظام في آخرين لنا وجهان
 أحدهما ويتبع غير سبيل المؤمنين يوجب اتباع سبيلهم وهو ضروري جعلنا كثر
 أمة وسطاً أي عدولاً كنتم خير أمة والعدل لا سيما بتعديل المعصوم لا يصدق
 عنه الا حق فالاجماع حق الثاني ما تواتر التواتر المعنوي من نحو امتي لا تجتمع
 على ضلالة ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن حتى صار كشجاعة علي
 وجود حاتم ويرد على الأول أنها ظواهر وعلى الثاني منع التواتر بدعوى الفرق
 بينه وبين ما شئ به ثم الاستدلال بعومه وهو ظني اذ يحتمل لا تجتمع على
 ضلالة الكفر والاجود انه مقدم على القاطع اجماعاً فلم يكن قاطعاً لتعارض

الخامسة

السادسة

لكنها

الاجماع ان اعني الاجماع على تقديمه والاجماع على ان لا يقدم على القاطع غيره وللنظام
 منع الاولى وقيل لم يظهر خلاف في صحة التمسك بالاجماع حتى خالف النظام والاجماع
 قبله حجة عليه الا انه تمسك بالاجماع سكوني ضعيف على قطعية الاجماع ومعنى
 كون الاجماع حجة وجوب العمل به مقدم ما على باقي الأدلة لا بمعنى الجازم الذي لا
 يحتمل النقيض في نفس الامر والامتناع في تكفير منكر حكمه ثم فيه مسائل
الاولى المعتبر في الاجماع قول اهل الاجتهاد لا الصبيان والمجانين قطعاً وكذا
 العامي المكلف على الأكثر خلافاً للقاضي أبي بكر لتناول الأمة والمؤمنين له وجواز
 ان العصمة للكل المجموعي لنا غير مستند الى دليل فقوله جهل لا يعتبر ولأنه اذا
 خالف فاعتبار القولين والغاؤه وتقدم قوله باطل فتعين الرابع وخص من
 الأمة بدليل كالصبي ويعتبر في اجماع كل فن قول أهله اذ غيرهم بالاضافة اليه
 عامة أما الأصولي غير الفروع وعكسه والنحوي في مسألة مبناها الخوفاً
 اعتبار قولهم الخلاف في تجري الاجتهاد والاشبه اعتبار قول الأصولي والنحوي
 فقط لتمكنها من درك الحكم بالدليل والمسئلة اجتهادية ولا عبرة بقول كافر
 متأول أو غيره وقيل المتأول كالكافر عند المكفرون غيره وفي الفاسق باعتقاد
 أو فعل النفي عند القاضي اذ ليس عدلاً وسطاً والاثبات عند أبي الخطاب اذ
 هو من الأمة وقيل يعتبر في حق نفسه فقط دون غيره أي يكون الاجماع الذي نفق
 به حجة عليه دون غيره ولا يعتبر للمجموعين عدد التواتر في الأكثر اذ العصمة للأمة فلو
 انحصرت في واحد فقل حجة لدليل السمع وقيل لا لاتقاء معنى الاجماع **الثانية**
 لا يختص الاجماع بالصحابة بل اجماع كل عصر حجة خلافاً لداود وعن أحمد رحمة الله
 مثله لنا المؤمنون والمسلمون والجماعة صادق على اهل كل عصر فيحرم خلافهم

المراد بالاجماع الاسمي
 الادراك ونحوها

ولأن معقول السمعى ثبات الحجة الاجماعية مدة التكليف وليس مختصا بعصر الصحابة
قالوا السمعى خطاب لحاضره فيختص بهم ولأن الموت لا يخرجهم عن المؤمنين
والامة فلا ينعقد بد ونهم كالغايب قلنا الاول باطل خطاب التكليف
فانه عم وما اختص والثاني باطل باللاحق لا يقال الفرق ثبوت قول الماضي ونه
لانا نقول للجامع العدم ولا قول لميت وعموم الامة مخصوص بعدم اعتبار اللاحق
فالماضي بالقياس عليه والغائب يمكن مراجعته واستعلام رأيه بخلاف الميت
فالخافه باللاحق والصبي والمجنون اولى **الثالثة** الجمهور انه لا ينعقد بقول الأكثر
خلافا لابن جرير وعن أحمد رحمه الله مثله لارتكابه الشذوذ المنهي عنه لنا
العصمة للامة ولا تصدق بدونه وقد خالف ابن مسعود وابن عباس في مسائل
فجوز لهم قالوا أنكر عليه المتعة وحصر الربا في النسيئة والعينة على زيد بن
أرقم قلنا لخلاف مشهور السنة ثم قد انكرا على المنكر فلا اجماع فهو مختلف فيه
فحكمه الى الله بدليل وما اختلفتم فان تنازعتم قالوا بطلان الكل على الأكثر
قلنا مجاز ولا يجوز التخصيص بالحكم قالوا ظن اصابة الحق في الأكثر أغلب
من اصابته في الأقل قلنا معارض بما دل على قلة اهل الحق نحوكم من فئة قليلة
وقليل ما هم . وقليل من عبادي الشكور وعكسه ثم هو مجاز والاصل الحقيقة
والشذوذ المذموم الشاق عصي الاسلام المشير للفتن كالحجارج لكن الاظهر
انه حجة اذ اصابة الأكثر اظهر **الرابعة** التابعي المجتهد المعاصر معتبر مع الصحابة
في اظهر القولين اختاره ابو الخطاب فان نشأ بعد اجماعهم فعلى انقراض العصر
خلافا للقاضي وبعض الشافعية لنا مجتهد من الامة فلا ينهض السمع بدونه
ولانهم سوغوا اجتهداهم وفتواهم فقال عمر لشرح اجتهد رأيك وقال له علي

انكر

في مسألة اجتهد فيها قالون أي جيد بالرومية وسئل أنس عن مسألة فقال اسألوا
مولانا الحسن فانه غاب وحضرنا وحفظ ونسينا ولا صحة لما سوغوه فلنعتبر في
الاجماع قالوا شاهدوا التبريل فهم أعلم بالتأويل فالتابعون معهم كالعامه مع
العلماء ولذلك قدم تفسيرهم وانكروا عائشة على أبي سلمة مخالفة ابن عباس قلنا
الاعلية لا تنفي اعتبار اجتهد المجتهد وكونهم معهم كالعامه مع العلماء نهج منوع
والصحة لا توجب الاختصاص وانكار عائشة اما لانها لم تره مجتهدا اول تركه
التأديب مع ابن عباس **الخامسة** الجمهور لا يشترط لصحة الاجماع انقراض العصر
خلافا لبعض الشافعية وهو ظاهر كلام أحمد رحمه الله واوما الى الاول وقيل
يشترط للسكوت وقيل للقياسي لنا الاتفاق وقد وجد والسمع عام بالتخصيص
تحكم ولانه لو اشترط لما صح احتجاج التابعين على متأخري الصحابة بالاجماع ولا يمنع
وجوده أصلا لللاحق واللازمان باطلان وفي الاخير نظر قالوا لم يشترط لما جاء
للمجتهد الرجوع كعلي في بيع أم الولد ولما كان اتفاقهم على أحد القولين بعد اختلافهم
اجماعا لتعارض الاجماعين على أحدهما وعلى تسوية الأخذ بكل منهما واللازمان
باطلان واجب عن الاول بمنع رجوع المجتهد بعد انقضاء الاجماع لانه حجة عليه
ورجوع علي أنكر عبادة السلماني عليه ولا حجة في رجوعه لجواز ظنه ما ظننتم وعن
الثاني بمنع ان اختلافهم تسوية للأخذ بكل واحد منهما اذ كل طائفة تخطئ
الاخرى وتحصر الحق في جهتها والله أعلم **السادسة** اذا اشتهر في الصحابة قول
بعضهم التكليف ولم ينكر فاجماع خلافا للشافعي وقيل حجة لا اجماع وقيل في الفتيا
لالحكم وقيل لها بشرط انقراض العصر وقيل بشرط افادة القران العلم بالرضى
لنا بمنع عادة السكوت عن اظهر الخلاف لاسيما من الصحابة المجاهدين في الحق

تحكم

الاجماع

الذين لا يخافون لومة لائم قالوا يحتمل سكوته النظر والتقية والتصويب والتأخير لمصلحة
أوطن انكار غيره أو خوف عدم الالتفات اليه فحمله على الرضى تحكم قلنا كل ذلك إذا قبل
بظاهر حالهم ينهض ولأنه يفضي إلى خلوا العصر عن قائم حجة ولأن غالب الاجماع
كذا إذا العلم بتصریح الكل بحكم واحد في واقعة واحدة متعذر **السابعة** إذا اختلفوا على
قولين امتنع احداث الثالث خلافا لبعض الخفية والظاهرة لنا هو مخالفة سبيل
المؤمنين ونسبة الأمة إلى تضييع الحق قالوا لم يصحوا بتحريم الثالث فجاز كما لو
علل أو استدل بغير علمهم وكما لو نفى بعض في مسألتين وأثبت بعض فتفى
الثالث في احدهما وأثبت في الأخرى قلنا وسكتوا عن الثاني ولم يجز احداثه والعلة
والدليل يجوز تعددهما ولم يتعبدوا به والواحد منهما يكفي والثاني في احدى المسألتين
دون الأخرى لم يخرج عن سبيل المؤمنين ومن ثم جاز انقسام الأمة إلى فرقتين تصيب كل
واحدة في احدى المسألتين وتخطئ في الأخرى على الأصح فيه إذا الممتنع خطأ الجميع
في كليهما لا في بعض بالتركيب وقيل ان رفع الثالث الاجماع امتنع والافلا وهو أولى
الثامنة اتفاق التابعين على أحد قولي الصحابة اجماع عند أبي الخطاب والخفية
خلافا للقاضي وبعض الشافعية لنا سبيل مؤمن عصر فيهم من السمي كاتفاق الصحابة
على أحد قوليهما قالوا فتيا بعض الأمة ولا يبطل مذهب ميت بموته قلنا يلزم اختصاص
الاجماع بالصحابة كقول داود وهو باطل باتفاق **التاسعة** اتفاق الخلفاء الأربعة
ليس اجماعا وكذا الشيخين وأولى ~~والثاني~~ والخلاف عن أحمد رضي الله عنه فيما يفيد
أنه حجة واجماع المدينة من الصحابة والتابعين ليس بحجة خلافا لما لك لنا العصمة
للأمة لا للبعض ولا للمكان قال يمتنع اتفاق الجهم الغفير من اهل الاجتهاد على الخطأ
عادة قلنا باق في الأمة أكثر ما تمسك بهذا في حقهم أولى ولا ينعقد الاجماع بأهل

قولهم

البيت وحدهم خلافا للشيعة لنا ما سبق قالوا الخطأ رجس والرجس منفي عنهم
قلنا الآية وردت في نساء النبي عليه السلام ثم الرجس الكفر والعذاب أو النجاسة
والخطأ الاجتهادي ليس واحدا منها ثم الرجس مفرد حلي باللام وهو غير مستغرق
قالوا كتاب الله وعترتي قلنا المعلق على شيئين لا يوجب باحدهما والكتاب يمنع ما ذكرتم
ثم العترة لا تختص بأهل البيت **العاشر** لا اجماع الا على مستند قياس أو غيره وقيل
لا يتصور عن قياس وقيل يتصور وليس بحجة لنا لا يمتنع مع مدارك الظن كالحاقت
النبيد بالخرقي التحريم قالوا القياس مختلف ولا اجماع مع الخلاف قلنا نفرضه قبل
الخلاف فيه أو يستند المخالف فيه إلى مدرك لا يعتقده قياسا أو يظن القياس
غير قياس كالعكس قالوا ظني فلا يثبت أصلا أقوى منه قلنا باطل بالعموم وخبر الواحد
وإذا تصور كان حجة بادلة الاجماع **خاتمة** الاجماع اما نطقي من الكل أو سكوتي وكلاهما
تواتر أو احاد والكل حجة ومرا تبهام متفاوتة فاقواها النطقي تواترا ثم احاداً
ثم السكوتي كذلك فيهما وقيل لا يثبت الاجماع بخبر الواحد لأنه ظني فلا يثبت
قاطعا لنا نقل الخبر الظني موجب للعمل فنقل الاجماع القطعي أولى ولأن الظن
متبع في الشرع وهو حاصل مما ذكرنا ثم مستند الاجماع بالجملة ظني اذ هو ظاهر
النصوص ويصح التمسك بالاجماع فيما لا تتوقف صحة الاجماع عليه وفي الدينونة
كالأراء في الحروب خلاف وفي أقل ما قيل كدية الكتابي الثالث به وبالاستصحاب
لأبه فقط إذا الأقل مجمع عليه دون نفي الزيادة ومنكر حكم الاجماع الظني لا يكفر وفي
القطعي النفي والاثبات والثالث يكفر بانكار مثل الصلوات الخمس دون غيرها
وارتداد الأمة جائز عقلا لا سمحا في الأصح لعصمتها من الخطأ والردة أعظمه
استصحاب الحال وحقيقته التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر عنه ناقل

ظاهر

أما الأول فلأن الحكم الشرعي إما الثبات والعقل قاصر عنه أو نفي فالعقل دل عليه قبل الشرع
فيستصحب كعدم وجوب صوم شوال وصلاة سادسة لا يقال هذا تمسك بعدم العلم
بالناقل وهو تمسك بالجهل ولعله موجود مجهول لأننا نقول الناس إما عامي لا يمكنه
البحث والاجتهاد فتمسكه بما ذكرته كالاعنى يطوف في البيت على منافع أو يجتهد فتمسكه بعد
جده ويحجته بالعلم بعدم الدليل كصير اجتهاد في طلب المتاع من بيت لأعلة فيه تحفينة
له فيجزم بعدمه لاسيما وقواعد الشرع قد مهدت وادلتته اشهرت وظهرت فعند استقراغ
الوسع من الأهل يعلم أن الدليل وأما الثاني فكاستصحاب العموم والنص حتى
يرد مخصص أو ناسخ واستصحاب حكم ثابت كالمملك وشغل الذمة بالانحلال ونحوه
أما استصحاب حال الاجماع في محل الخلاف كالتمسك في عدم بطلان صلاة المتيتم عند
وجود الماء بالاجماع على صحة دخوله فيها فيستصحب فالأكثر ليس بحجة خلافا للشافعي
وابن شاذلان لاجماع انما حصل حال عدم الماء لا وجوده فهو إذاً مختلف فيه
والخلاف يضاد الاجماع فلا يبقى معه كالتنفي الاصل مع السمع الناقل بخلاف العموم
والنص ودليل العقل لا ينافي فيها الاختلاف فيصح التمسك بهما معه والله أعلم
ونافي الحكم يلزمه الدليل خلافا لقوم وقيل في الشرعيات فقط لنا قوله تعالى
قلها توبرها نكم والدعوى نفيسة ولأن كلاماً من الخصمين يمكنه التعبير عن دعواه
بجارية نافية كقول مدعي حدث العالم ليس بتقديم وقدمه ليس بحدث فيسقط
الدليل عنهما فتعم الجهالة ويقع الخط ويضيع الحق وطريق الدلالة على التنفي في
العقليات بيان لزوم المحال من الاثبات ونحوه قالوا التنفي أصلي الوجود فاستغنى
عن الدليل ولأن المدعى عليه الذين لا يلزمه دليل قلنا الاستغناء عن الدليل
لا يسقطه وتعذره ممنوع وانتفاء الدليل عن المديون ممنوع إذا لم يكن دليل

باب

وان سلم فلتعذره اذ الشهادة على التنفي باطلة لتعذرها أولاً وثبت يده على ملكه
أغناه عن الدليل. والدليل على نفي الحكم الشرعي اجماعي كفي صلاة الضحى أو نفي
كفي زكاة الحلي أو قياسي كالحاق الخضراوات بالرمان في نفي وجوب الزكاة وعلى
نفي العقلي ما سبق **الاصول المختلف فيها** أربعة **أحدها** شرع من قبلنا ما لم
يرد نسخه شرع لنا في أحد القولين اختاره التيمي والحنفية والثاني لا وللشافعية
كالقولين **المثبت** انا انزلنا التوراة الآية ودلائلها من وجهين فبهذه اهم اقده
اتبع ملة ابراهيم. شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً. وقال عليه السلام كتاب الله
القصاص. وليس في القرآن والسنن بالسنن الا ما حكمي فيه عن التوراة وراجع
عليه السلام التوراة في رجم الزانيين واستدل باقم الصلاة لذكرى على قضاء
المنسية عند ذكرها واجيب بأن المراد من الآيات التوحيد والاصول الكلية
وهي مشتركة بين الشرايع وكتاب الله القصاص اشارة الى عموم فن اعتدى
أو الجروح قصاص على قراءة من قرأ بالرفع ومراجعتة التوراة تحقيقاً لكذبهم وانما
حكم بالقرآن واقم الصلاة لذكرى قياساً أو تأكيد لدليله به أو علم عمومته له لاحكم
بشرع موسى **الثاني** لو كان شرعاً لنا الماصح لكل جعلنا منكم شرعة. وبعثت الى
الاحمر والاسود اذ يفيد ان اختصاص كل بشريعة وللزومه وأمه تعلم كتبهم
والبحث عنها والرجوع اليها عند تعذر النص في شرعه ولما توقف على الوحى في
الظهار واللعان والمواريث ونحوها ولما غضب حين رأى بيد عمر قطعة من
التوراة وكان تبعاً لغيره وهو غرض من منصبه ومناقضة لقوله لو كان موسى
حياً لا تبعني ولما صوب معاذ أنى انتقاله من الكتاب والسنة الى الاجتهاد لا يقال
الكتاب تناول التوراة لانا نقول لم يعهد من معاذ اشتغال بها واطلاق الكتاب

بشريعته

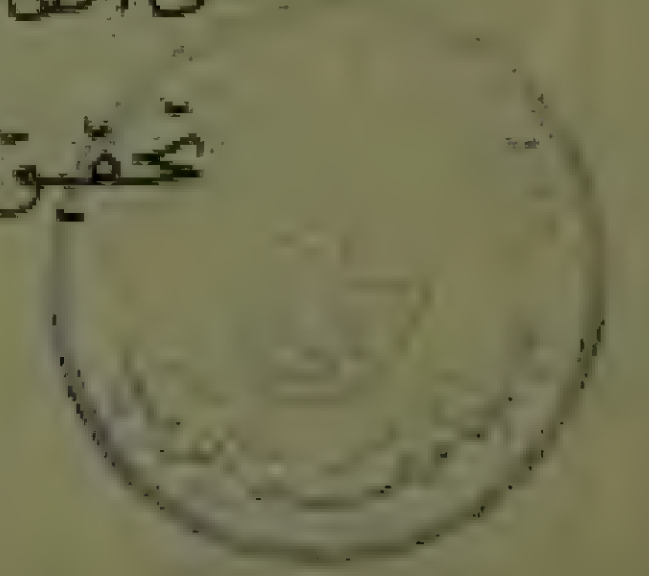
في عرف الاسلام ينصرف الى القرآن واجيب عن الاولين بان اشتراك الشريعتين
 في بعض الاحكام لا ينفى اختصاص كل بشريته اعتبارا بالاكثرو عن الباقي بانها
 حرفت فلم تنقل اليه موثوقا بها والكلام فيما صح عنده منها كما في القرآن من احكامها
 واذا تعبد به الله بها فلا غرض ولا تبعية والمأخذ الصحيح لهذه المسألة التحسين
 العقلي فان المثبت يقول الاحكام الشرعية حسنها اذ لا يختلف باختلاف الشرايع
 فهي حسنة بالنسبة اليها فتركنا لها قبيح والثاني يقول حسنها شرعا فيجوز ان
 يكون الحكم حسنا في حقهم قبيحا في حقنا وعلى هذا ايضا انبني الخلاف في جواز الشخ
 وكونه رفعا كما سبق اما قبل البعثة فقبل كان عليه السلام متعبدا بامر من قبله
 لشمول دعوته له وقيل لا لعدم وصوله اليه بطريق علمي وهو المراد برمن الفترة وقيل
 الوقف للتعارض **الثاني** قول صحابي لم يظهر له مخالف حجة يقدم على القياس ويخص به
 العام وهو قول مالك وبعض الحنفية خلافا لابي الخطاب وجديد الشافعي وعمامة
 المتكلمين وقيل الحجة قول الخلفاء الراشدين وقيل الشيخين للحدِيثين المشهورين
 لنا على العموم اصحابي كالنجوم وخص في الصحابي بدليل قالوا غير معصوم فالعام
 والقياس اولى قلنا كذا المجتهد ويرجح الصحابي بحضور التنزيل ومعرفة التأويل
 وقوله اخص من العموم فيقدم فاذا اختلف الصحابة لم يجز للمجتهد الاخذ بقول
 بعضهم من غير دليل واجازه بعض الحنفية والمتكلمين بشرط ان لا ينكر على القائل
 قوله لنا القياس على تعارض دليلي الكتاب والسنة ولأن أحدهما خطأ قطعاً
 قالوا اختلافهم تسويج للأخذ بكل منهما ورجع عمر الى قول معاذ في ترك رجم المرأة
 قلنا انما تسويجوا الأخذ بالارجح ورجوع عمر لظهور رجحان قول معاذ عنده
الثالث الاستحسان وهو اعتقاد الشيء حسناً ثم قيل في تعريفه انه دليل

ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه وهو هو من اذ ما هذا شأنه لا يمكن النظر فيه
 لتستبان صحته من سقمه وقيل ما استحسنته المجتهد بعقله فان اريد مع دليل شرعي
 فوافق والآمنع اذ لا فرق بين العالم والعامي الا النظر في ادلة الشرع فحيث لا نظروا لافرق
 ويكون حكما بمجرد الهوى وتباعا للشهوة فيه وايضا ما ذكره ليس عقليا ضروريا ولا نظريا
 والا لكان مشتركا ولا سمعيا اذ تواتره مفقود واحاده كذلك اولا يفيد قالوا فيتعين
 احسنه اتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم ما رآه المسلمون حسنا واستحسنه الأمة
 دخول الحما من غير تقدير براجة ونحوه قلنا احسن القول والمنزل ما قام دليل رجحانه شرعا
 والخبر دليل الاجماع لا الاستحسان وان سلم فالجواب عنه ما ذكر وسوحي في مسألة
 الحما ونحوها العموم مشقة التقدير فيعطى الحماحي عوضا ان رضيه والا يزيد وهو
 منقاس واجود ما قيل فيه انه العدول بحكم المسئلة عن نظائرها لدليل شرعي خاص
 وهو مذهب احمد وقد قرر محققو الحنفية الاستحسان على وجه يدع في غايبة
 الحسن واللطافة ذكرنا المقصود منه غيرها هنا والله اعلم **الرابع** الاستصلاح
 وهو اتباع المصلحة المرسلة والمصلحة جلب نفع او دفع ضرر ثم ان شهد الشرع
 باعتبارها كاعتباس الحكم من معقول دليل شرعي فقياس او يبطلانها كتحسين
 الصوم في كفارة رمضان على الموسر كالمالك ونحوه فلغوا ذهو تغيير للشرع بالرأي
 ولم يشهد لها ببطلان ولا اعتبار معين فهي اما تحسني كصيانة المرأة عن مباشرة
 عقد نكاحها المشعر بما لا يليق بالمرءة بتولي الولي ذلك او حاجي أي في رتبة الحاجة
 كتسليط الولي على تزويج الصغيرة لحاجة تقييد الكفو خيفة فواته ولا يصح التمسك
 بمجرد هذين من غير اصل والا لكان وضعاً للشرع بالرأي ولا استوى العالم والعامي
 لمعرفة كل مصلحة (و ضروري وهو ما عرف التفات الشرع اليه كحفظ الدين بقتل

فهو

المرتد والداعية والعقل بحد المسكر والنفس بالقصاص والنسب والعرض بحد الزنا
والقذف والمال بقطع السارق فقال مالك وبعض الشافعية هي حجة لعلمنا انهما من
مقاصد الشرع بادلة كثيرة وسموها مصلحة مرسله لاقياس الرجوع القياس الى اصل
معين دونها وقال بعض اصحابنا ليست حجة اذ لم تعلم بحافظة الشرع عليها ولذلك
لم يشرع في زواجها ابلغ مما شرع كالقتل في السرقة فاثباتها حجة وضع للشرع بالرأي
كقول مالك يجوز قتل ثلث الخائن لاستصلاح الثلثين ومحافظة الشرع على مصلحتهم
بهذا الطريق غير معلوم والله اعلم **القياس** لغة التقدير نحو قست الثوب بالذراع
والجراحة بالمسبار اقيس واقوس قياسا وقوسا وقياسا فيهما وشرعا حمل فرع على اصل
في حكم بجامع بينهما وقيل اثبات مثل حكم في غير محله لمقتضى مشترك وقيل تعدية
حكم المنصوص عليه الى غيره بجامع مشترك ومعانيها متقاربة وقيل غير ذلك
وقيل هو الاجتهاد وهو خطأ لفظا وحكما **واركانه** اصل وفرع وعلة وحكم
فالاصل قيل النص كحديث الربا وقيل محله كالاعيان الستة والفرع ما عدا ذلك
الحكم بالجامع والعلة والحكم مضى كرها وهي فرع في الاصل لاستنباطها من الحكم
اصل في الفرع لثبوت الحكم فيه بها والاجتهاد فيها إما بيان مقتضى القاعدة الكلية
المتفق او المنصوص عليها في الفرع او بيان وجود العلة فيه نحو في حمار الوحش
والضبع مثلها والبقرة والكبش كذلك فوجوب المثل اتفقا في نصي وكون هذا
مثليا لتحقيقي اجتهادي ومثله استقبال القبلة واجب وهذه جهتها وقد الكفا
في النفقة واجب وكذا كذا قد رها ونحو الطواف علة لطهارة الهرة وهو موجود
في الفارة ونحوها وهذا قياس دون الذي قبله للاتفاق عليه دون القياس ويسمى
تحقيق المناط وبإضافة العلية الى بعض الأوصاف المقارنة للحكم عند صدوره

مثلا



من الشارع والغاء ما عداها عن درجة الاعتبار يجعل علة وجوب كفارة رمضان وقاع
مكلف لا اعرابي لاظم في صدره في زوجة في ذلك الشهر بعينه فيلحق به من ليس
اعرابيا ولا لاطما والزاني ومن وطئ في رمضان آخر وقد يختلف في بعض الاوصاف نحو
هل العلة خصوص الجماع او عموم الافساد فتلزم الاكل والشارب ويسمى تنقيح المناط
وقال به اكثر منكري القياس او بتعليق حكم نص الشارع عليه ولم يتعرض لعلمته على
وصف بالاجتهاد نحو حرمت الخمر لاسكارها فالنبيذ حرام والربا في البر لانه مكمل جنس
فالارز مثله ويسمى تخرج المناط وهو الاجتهاد القياسي واجاز اصحابنا التجديده عقلا
وشرعا وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين خلافا للظاهرية والنظام وقد اوما اليه احمد
وحمل على قياس خالف نصا وقيل هو في مظنة الجواز ولا حكم للعقل فيه باحالة ولا ايجاب
وهو واجب شرعا وهو قول بعض الشافعية والمتكلمين لنا وجوه الاول القياس
يتضمن دفع ضرر مظنون وهو واجب عقلا فالقياس واجب والرجوب يستلزم الجواز
اما الاولى فلاننا اذا ظننا ان الحكم في محل النص معطل بكذا وظننا وجود العلة في
محل اخر ظننا ان الحكم فيه كذا فظننا اننا ان اتبعناه سلمنا من العقاب وان خالفناه
عوقبنا ففي اتباعه دفع ضرر مظنون واما الثانية فلنقوله تعالى: اتقوا النار ونحوه
الثاني قوله تعالى قل يحییها الذي انشاها اول مرة ضرب لكم مثلا من انفسكم ونحوه
قياس عقلي في العقلية ففي الظنيات اجوز الثالث القياس اعتبارا والاعتبار
مأموره فالقياس مأموره اما الاولى فلغوية كما سبق واما الثانية فلنقوله تعالى
اعتبروا مع قطع النظر عما في سياقه الرابع قوله عليه السلام ارايت لو تمضمضت
ارایت لو كان علی ابیک دین لو کان علی احدکم دین ففضاه بالدرهم والدرهمین
اكان یجزي عنه قالوا نعم قال فانه اكرم واجماع الصحابة على العمل به في الوقایح

عقلا

كتقديم أبي بكر في الإمامة العظمى قياسا على تقديمه في الصغرى وقياسه الركاة على الصلاة في قتال الممتنع منها وتقديمهم عمر قياسا لعهد أبي بكر إليه على عقدهم إمامة أبي بكر في قضايا كثيرة واجماعهم حجة لا يقال هذه الاخبار أحاد لا يثبت بها أصل لا نأقول هي تواتر معنوي كسجاء حاتم وشجاعة علي الخامس لولا القياس لخلت حوادث كثيرة عن حكم لكثرتها وقلة النصوص لا يقال يمكن النص على المقدمات الكلية وتستخرج الجزئية بتحقيق المناط نحو كل مطعوم ربوي ثم ينظر هل هذا مطعوم أولا لا نأقول مجرد الجواز لا يكفي والواقع متف إذ أكثر الحوادث لم ينص على مقدماتها فاقضى العقل طريقا تعميم الحوادث بالأحكام وهي ما ذكرنا السادس قول معاذ اجتهد رأيي فصب لا يقال رواه جمهوره ثم المراد تنقيح المناط لا نأقول روي من طريق جيد وتلقى بالقبول والاجتهاد اعم مما ذكرتم قالوا ما فرطنا في الكتاب من شيء تبينا لكل شيء فالحاجة الى القياس رد له وان احكم بينهم بما أنزل الله فردوه الى الله والرسول ولم يقل الرأي قلنا المراد تمهيد طرق الاعتبار والقياس منها للاجماع على أنه لم يصح باحكام جميع الجزئيات وقولكم ما ليس فيه يبقى على النفي الاصلى بنا قض استدلالكم بالعموم ثم المراد بالكتاب اللوح المحفوظ فلا حاجة فيها أصلا والحكم بالقياس رد الى الله والرسول اذ عنهما تلقينا دليله قالوا براءة الذمة معلومة فكيف ترفع بالقياس المظنون قلنا لازم في العموم وخبر الواحد والشهادة قالوا شأن شرعنا الفرق بين المتماثلات وعكسه نحو غسل بول الجارية دون بول الغلام والغسل من المني والحيض دون المذي والبول وإيجاب أربعة في الزنادون القتل ونحوه كثير ومعتمد القياس الانتظام قلنا لا نفيس الا حيث نفهم المعنى والخلاف في فهم المعنى مسألة أخرى قالوا لو اراد الشارع تعميم المجال

بالاحكام لعمها نصا نحو الراب في كل مكمل ويترك التطويل قلنا هذا الحكم عليه كقول من قال لم حرم الملاذ وفعلها لا يضره ثم لعله ابقى للمجتهد بين ما يتأبون بالاجتهاد فيه قالوا كيف يثبت حكم الفرع بغير طريق بثبوت في الأصل قلنا من يثبت الحكم في محل النص بالعلة لا يريد هذا عليه ومن يثبته بالنص يقول القصد للحكم لا تعيين طريقة فاذا اظن وجوده أتبع بأي طريق كان قالوا غاية العلة أن تكون منصوصة وهو لا يوجب الا الحاق نحو اعتقت غائما سواده لا يقتضي عتق كل اسود من عبده قلنا وكذا الوضوح فقال وقيسوا عليه كل اسود فليس يلزم بخلاف قول الشارع حرمت الخمر لشدة تها فقيسوا عليه كل مشد ثم بين الشارع وغيره فرق يدرك بالنظر قالوا لا قياس في الأصول فكذا في الفروع قلنا ممنوع بل في كل محل منهما قياس بحسب مطلوبه قطعا في الاول وظنا في الثاني ثم هو قياس فان صح مطلقه وثبت القياس والابطال ما ذكرتم واعلم انه قد صح في ذم القياس والرأي والحث عليهما اثار كثيرة صحيحة صريحة وطريق الجمع بينهما حمل الدامة على حال وجود النص والحائنة على عدمه والله اعلم **ركان القياس** ما سبق فشرط الأصل بثبوت نص وان اختلافه أو اتفاق منهما ولو ثبت بقياس اذا ما ليس منصوصا ولا متفقا عليه لا يصح التمسك به لعدم أولويته ولا يصح اثباته بالقياس على أصل آخر لأنه ان كان بينه وبين محل النزاع جامع فقياسه عليه أولى اذ توسط الأصل الاول تطويل بلا فائدة والام يصح القياس لانتفاء الجامع بين محل النزاع وأصل أصله وقيل يشترط الاتفاق عليه بين الأمة والاعمال الخصم بعلة لا تتعدى الى الفرع فان ساعده المستدل فلا قياس والامنع في الأصل فلا قياس ويسمى لقياس المركب نحو العبد منقوص بالرق فلا يقتل

به الحرك المالك فيقول الخصم العبد يعلم مستحق دمه بخلاف المالك اذا لا يعلم
 مستحق دمه الوارث او السيد ورد بان كلامهما مقلد لامامه فليس له منع ما ثبت
 مذهباله اذا لا يتيقن ما أخذ حكمه ولو عرف فلا يلزم من عجزه عن تقريره فساد إذ
 امامه اكمل منه وقد اعتقد صحته ولانه يفضي الى تعطيل الاحكام لندرة الجمع
 عليه وقيل لا يقاس على مختلف فيه بحال لافضائه الى التسلسل بالانتقال ورد
 بانه ركن فجازا ثباته بالدليل كبقية الاركان وان لا يتناول دليل الاصل الفرع
 والا لاستغنى عن القياس وان يكون معقول المعنى اذا لا تعدية بدون المعقولة
 وشرط حكم الفرع مساواته لحكم الاصل كقياس البيع على النكاح في الصحة والزنا على
 الشرب في التحريم والا لزم تعدد العلة وهو خلاف الفرض واتحادها مع تفاوت
 المعلول وهو محال عقلا وخلاف الاصل شرعا ولانه ان كان دون حكم الاصل فالعلة
 تقتضي كماله وان كان اعلى فاقصارا لشرع على حكم الاصل يقتضي اختصاصه بمزيد
 فائدة او ثبوت مانع وان يكون شرعا لا عقليا او اصوليا علميا اذا القاطع لا يثبت
 بالقياس الظني وفي اللغوي خلاف سبق وشرط الفرع وجود علة الاصل فيه
 ظنا اذ هو كالقطع في الشرعيات وشرط قوم تقدم ثبوت الاصل على الفرع اذ الحكم
 يحدث بحدوث العلة فلو تأخرت عنه لصار المتقدم متأخرا والحق اشتراطه لقياس
 العلة دون قياس الدلالة لجواز تأخر الدليل عن المدلول كالأثر عن المؤثر بخلاف العلة
 عن المعلول اما العلة الشرعية فهي علامة ومُعَرِّف ومن شرطها ان تكون متعدية فلا
 عبرة بالقاصرة وهي ما لا يوجد في غير محل النص كالثمنية في النقدين وهو قول الحنفية
 خلافا للشافعي وابي الخطاب وبعض المتكلمين الاول العلة اماراة والقاصرة ليست
 اماراة على شيء ولان الاصل منع العمل بالظن ترك في المتعدية لفائدها في القاصرة

على الاصل لعدمها الثاني التعدية فرع صحة العلة فلو عللت العلية بالتعدية لزم
 الدور ولان التعدية ليست شرطا للعقلية والمنصوصة ففي المستنبطة أولى
 وكونها ليست اماراة على شيء ممنوع بل هي اماراة على ثبوت الحكم في محل النص بها او كونه
 معللا لا تعبد او عدم العمل بالظن ممنوع اذ مبنى الشرع عليه واكثر ادلة ظنية
 وعدم فائدها ممنوع اذ فايدتها معرفة تعليل الحكم والنفس الى قبوله أصيل واختلف
 في اطراد العلة وهو استمرار حكمها في جميع محالها فاشترطه القاضي وبعض الشافعية
 خلافا لبعضهم ولما لك والحنفية وابي الخطاب فتبقى بعد التخصيص حجة كالحكم
 وقيل مع المانع احالة لتخلف الحكم عليه وقيل المنصوصة دون المستنبطة لضعفها
 وقيل غير ذلك الاول تخلف حكمها عنها يدل على عدم علة **الثاني** علل الشرع
 امارات لا مؤثرات فلا يشترط فيها ذلك **تنبيه** لتخلف الحكم عن العلة اقسام
 أحدها ما يعلم استثنائه عن قاعدة القياس كايجاب الدية على العاقلة مع العلم
 باختصاص كل امرئ بضمان جناية نفسه وايجاب صاع تمر في المصراة مع ان تماثل
 الاجزاء علة ايجاب المثل في المثليات فلا ينتقض به القياس ولا يلزم المستدل
 الاحتراز عنه وان كانت العلة مظنونة كورود العرايا على علة محلكة الربا على كل قول
 فلا تنقضى ولا تخصيص العلة بل على المناظر بيان ورودها على مذهب خصمه ايضا
 الثاني النقص التقدير كقوله رقب الأم علة رقب الولد فينتقض بولد المورور
 بأمة هو حر وأمة فيقال هو رقيق تقدير ابدليل وجوب قيمته ففي ورود
 نقصا خلاف الاشبه لا اعتبارا بالتحقيق لا التقدير **الثالث** تخلف الحكم لغوات
 محل او شرط لا لخلل في ركن العلة نحو البيع علة الملك فينتقض ببيع الموقوف
 والمرهون والسرقة علة القطع فينتقض بسرقة الصبي او دون النصاب او من

٢١
 فرع العلة

قال الهنفي هذه اسود الصواب
 ان يقال بالتقدير لا التحقيق اوجه ما في الاصل

غير حرز فلا يفسد العلة وفي تكليف المعلن الاحتراز منه بذكر ما يحصله خلاف
بين الجدلين يسير الخطب وما سوى ذلك ناقض وفي العلة الخلاف السالف
اما المعدول عن القياس فان فهمت علة الحق به ما في معناه كقياس عرية العنب
على الرطب واكمل بقية المحرمات على الميتة للضرورة والا فلا تخصيص ابي بردة
باجزاء جذعة المعز وخزيمة بن ثابت بكالة بينة والفرق بين بول الغلام والجارية
اذ شرط القياس فهم المعنى وحيث لا يفهم فلا قياس والله اعلم. ويجوز ان تكون
العلة امر اعد ما نحو ليس بمكيل ولا موزون لا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه خلافاً
لبعض الشافعية. لنا الشرعية اماره فجاز ان يكون عدمها اذ لا يمنع جعل نفى
شيء اماره وجود آخر قالوا لو جاز للزم المجتهد ستر الاعداء قلنا يلزمه ستر
السُّلُوب وان سلم فلعدم تناهيها لا لعدم صلاحيتها علة وتعليل الحكم بعلمتين
فاكثر خلافاً للقول لنا لا يمنع جعل شيئين اماره على حكم كاللمس والبول على
نقض الوضوء وتحريم الرضعة لكونه خالها وعمها بارضاع اخته وزوجة
اخيه لها قالوا لا يجتمع على اثر مؤثر ان قلنا عقلاً لا شرعاً لما ذكرنا والله اعلم ثم قال
النظام العلة المنصوصة توجب الالحاق لا قياساً بل لفظاً وعموماً اذ لا فرق
بين حرمت الحر لشدتها وبين حرمت كل مشددة لغة ورد بانه لا يفيد الاتحريمها
خاصة فلولاً القياس لا تقتصرنا عليه كما عتقت غائماً لسواده وفائدة زوال التحريم
عند زوال الشدة والله اعلم وفساد القياس بان لا يكون الحكم معللاً باخطاء
علة عند الله تعالى وزيادة اوصاف العلة ونقصها وبثوهم وجودها في
الفرع وليست فيه والله اعلم **تنبيه** الحاق المسكوت عنه بالمنطوق مقطوع به
ومظنون فالاول ضربان احدهما ان يكون المسكوت عنه اولى بالحكم وشرطه
ما سبق نحو

ما سبق نحو اقبلت شهادة اثنين فتلاثة أولى واذا لم يُصَحَّ بالعوراء فالعمياء أولى
بخلاف اذ اردت شهادة الفاسق ووجبت الكفارة في الخطأ فالكاfer والعبد أولى فانه
مظنون لامكان الفرق بما سبق الثاني ان يستويا كسراية العتق في العبد والامة مثله
وموت الحيوان في السمن والزيت مثله وهو راجع الى ان لا اثر للفرق وطريق الالحاق
لا فرق الا كذا ولا اثر له اربيعين للجامع ووجوده في الفرع وهو المتفق على تسميته قياساً
وفيما قبله خلاف نحو السكر علة التحريم وهي موجودة في التبيد واشتات بالشرع فقط
اذ هي وضعية والثانية بالعقل والعرف والشرع والمظنون ما عدا ذلك وصرح ادلة
الشرع الى نص او اجماع او استنباط ونثبت العلة بكل منها القسم الاول اثباتها
بدليل نقلي وهو ضربان صريح في التعليل نحو كذا لا يكون دولة، لكي لا تأسوا، نعلم، ذلك
بافهم شأقوا الله، من اجل ذلك كتبنا، لا لنعلم، ليذوق وبال امره، انما هي بينكم
من اجل الدافئة، لا مسكنم خشيعة الانفاق، حذر الموت، فان اضيف الى ما لا يصلح
علة نحو لم فعلت فيقول لاني اردت فهو مجاز اما نحو انها رجس انها ليست بنجس
فصرح عند ابي الخطاب وان لحقته الفاء نحو فانه يبعث ملياً فهو أكد وايماء عند
غيره **الثاني الايماء** وهو انواع اذكر الحكم عقيب وصف بالفاء نحو قل هو اذى فاعترلوا
السارق والسارقة فاقطعوا من بدله دية فاقتلوه من ارضاميتة فهي له اذ الفاء
للتعقيب فتفيد تعقب الحكم الوصف وانه سببه اذ السبب ما ثبت الحكم عقبيه
ولهذا اتفهم السببية مع عدم المناسبة نحو من من ذكره فليتوضأ وكذا اللفظ الراوي
نحو سها فسجد وزنا ما عجز فرجها اعتماداً على فهمه وامانته وكونه من اهل اللغة
واشترط بعضهم المناسبة والا لفهم من صلى فاكل سببية الصلاة للاكل **ب**
ترتيب الحكم على الوصف بصيغة الجزاء نحو من يتق الله يجعل له مخرجاً من يتوكل على الله

الاولى
في قوله
بافهم شأقوا الله
من اجل ذلك كتبنا
لا لنعلم
ليذوق وبال امره
انما هي بينكم
من اجل الدافئة
لا مسكنم خشيعة الانفاق

ايضا
احدها
اخبار

الثاني

الثالث

فهو حسب أي لتقواء وتوكله لتعقب الجزاء الشرط ج ذكر الحكم جواباً لسؤال يفيد أن

الرابع

السؤال أو مضمونه علته كقوله اعتق رقبة في جواب سؤال الأعرابي أذهو في معنى

حيث وقعت فاعتق والالتأخر البيان عن وقت الحاجة د ان يذكر مع الحكم

ما لو لم يعلل به للغي فيعطل به صيانة الكلام الشارع عن اللغو نحو قوله عليه السلام

لا يملك إلا الأصل والرواية
فقضيته

حين سئل عن بيع الرطب بالتمر ينقص الرطب إذا يبس قالوا نعم قال فلا إذا فهو

استفهام تقرير لا استعلامي لظهوره وكعدوله في الجواب إلى نظير محل السؤال نحو

أرأيت لو تهمضت أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيت ه تعقيب الكلام

الخامس

أو تضمينه ما لو لم يعلل به لم ينتظم نحو فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع لا يقضي

القاضي وهو غضبان إذا البيع والقضاء لا يمنعان مطلقاً فلا بد إذا من مانع وليس

السادس

الأمافهم من سياق النص ومضمونه و اقتران الحكم بوصف مناسب نحو أكرم العلماء

وأهن الجهال كما سبق ثم الوصف في هذه المواضع معتبر في الحكم والأصل كونه علة

بنفسه إلا لدليل يدل على أن العلة مضمونة كالدعشة التي تضمنها الغضب

القسم الثاني اثباتها بالاجماع كالصغر للولاية واستغال قلب القاضي عند

استيفاء النظر لمصلحة الحكم وتلف المال تحت اليد العادية للضمان في الغضب

فليحق به السارق لا شترأكما في الجامع وكذلك الأخوة من الأبوين أثرت في

التقديم في الارث اجماعاً فكذا في النكاح والصغر أثرت في ثبوت الولاية على

البكر فكذا على الشيب والمطالبة بتأثير الوصف في الأصل ساقطة للاتفاق عليه

وفي الفرع لا طرادها في كل مكان فيبشر الكلام في بيان عدم تأثيره على المعرض

ص
القسم الثالث

اثباتها بالاستنباط وهو أنواع أحدها اثباتها بالمناسبة وهي

ان يقترن بالحكم وصف مناسب وهو ما تتوقع المصلحة عقبيه لرابط ما عقلي

ولا يعتبر كونه منشأ للحكمة كالسفر مع المشقة فيفيد التعليل به لا لقنا من الشارع

رعاية المصالح وبالمجمل متى أفضى الحكم إلى مصلحة غلل بالوصف المشتمل عليها

ثم ان ظهرت تأثير عينه في عين الحكم أو جنسه بنص أو اجماع فهو المؤثر كقياس

الأمة على الحر في سقوط الصلاة بالحض لمشقة التكرار ولا يضطر ظهور مؤثر

وط

آخر معه في الأصل فيعطل بالكل كالحض والعدة والردة يعطل منع المرأة بها

وكقياس تقديم الأخ للأبوين في ولاية النكاح على تقديمه في الارث فالأخوة متحد

نوعاً والنكاح والارث جنساً بخلاف ما قبله إذا المشقة والسقوط متحدان نوعاً

وان ظهرت تأثير جنسه في عين الحكم كذا تأثير المشقة في اسقاط الصلاة عن الحائض

كالمسافر فهو الملائم إذ جنس المشقة أثر في عين السقوط وان ظهرت تأثير جنسه في

جنس الحكم كذا تأثير جنس المصالح في جنس الاحكام فهو الغريب وقيل هذا هو الملائم

وما سواه مؤثر وللجنسية مراتب فاعملها في الوصف كونه وصفاً ثم مناطاً ثم مصلحة

خاصة وفي الحكم كونه حكماً ثم واجباً ونحوه ثم عبادة ثم صلاة وتأثير الأخص في

الأخص أقوى والأعم في الأعم يقابله والأخص في الأعم وعكسه واسطتان وقيل

الملائم ما ذكر في الغريب والغريب ما لم يظهر تأثيره ولا يلائمه لجنس تصرفات الشرع

نحو أثر المتبوتة في مرض الموت معارضة للزوج بنقيض قصده كالقاتل اذ لم تر

الشرع التفات إلى ذلك في موضع آخر بل هو مجرد مناسب اقترن الحكم به وقصر قوم

القياس على المؤثر لاحتمال ثبوت الحكم في غيره وتعبد أو لوصف لم تعلمه أو لهذا

الوصف المعين فالتعيين تحكم ورد بان المتبع الظن وهو حاصل باقتران المناسب

ولم تشترط الصحابة في اقيستهم كون العلة منصوصة ولا اجماعية **النوع الثاني**

السبب وهو ابطال كل علة غلل بها الحكم المعطل اجماعاً إلا واحدة فتعين نحو علة

الربا الكيل او الطعم او القوت والكل الا الاولي فان لم يجمع على تعليله جاز ثبوته تعبدا
فلا يفيد وكذلك ان لم يكن سببه حاصرا بموافقة خصمه او عجزه عن اظهار وصف
رائد فيجب اذ على خصمه تسليم الحصر او ابراز ما عنده لينظر فيه فيفسده ببيان
بقاء الحكم مع حذفه او ببيان طردية أي عدم التفتات الشرع اليه في معهود
تصرفه ولا يفسد الوصف بالنقض لجواز كونه جزو علة أو شرطها فلا يستقل
بالحكم ولا يلزم من عدم استقلاله صحة علة المستدل بدونه ولا بقوله لم أعثر بعد
البحث على مناسبة الوصف فيلغا اذ يعارضه الخصم بمثله في وصفه واذ اتفق
خصمان على فساد علة من عداهما فافساد أحدهما علة الآخر دليل صحة علة عند
بعض المتكلمين والصحيح خلافه اذ اتفاقهما لا يقتضي فساد علة غيرهما وكل منهما
يقتضي فساد علة غيره من حاضر وغايب فيستويان فطريق التصحيح ما سبق **النوع**
الثالث الدوران وهو وجود الحكم بوجود الوصف وعدمه بعدمه وخالف قوم
لنا يوجب ظن العلية فينتج قالوا الوجود للوجود طرد محض غير مؤثر والعكس
لا يعتبر هنا ثم المدا قد يكون لازما للعلة او جزوا فتعينه للعلية تحكم قلنا
عدم تأثيرها منفردين لا يمنع تأثيرها مجتمعين ثم العكس وان لم يعتبر لكتما
أفاده من الظن مشيخ واحتمال ما ذكرتم لا ينفي قاعدة الظن وهي مناط التمسك
وصح القاضي وبعض الشافعية التمسك بشهادة الأصول المفيدة للطرد والعكس
نحو من صح طلاقه صح طهاره ومنع ذلك آخرون والله اعلم **خاتمة** اطراد العلة
لا يفيد صحتها اذ سلامتها عن النقص لا ينفي بطلانها بفساد آخر ولأن صحتها
بدليل الصحة لا بانتفاء المفسد كثبوت الحكم لوجود المقتضي لا بانتفاء المانع
والعدالة لحصول المعدل لا بانتفاء الجرح وقول القائل لا دليل على فسادها

يعتقد

فتصح معارض بانه لا دليل على صحتها فتفسد واذ ألزم من مصلحة الوصف مفسدة
مساوية او راجحة الغاها قوم اذ المناسب ما تلقته العقول السليمة بالقول بالقبول
وهذا ليس كذلك اذ ليس من شأن العقلاء المحافظة على تحصيل دينار مع خسارة
مثله او مثليه واثبتته قوم اذ المصلحة من متضمنات الوصف والمفسدة من
لوازمه فيعتبران لاختلاف الجهة كالصلاة في الدار المخصصة اذ ينظم من العاقل
ان يقول لي مصلحة في كذا لكن يصدر في عنه ما فيه من ضرر كذا وقد قال الله تعالى
واثمها أكبر من نفعها فثبت النفع مع تضمنه للآثم **وقياس الشبه** قيل
الحاق المتردد بين أصليين بما هو أشبه به منهما كالعبد المتردد بين الحر والبيمة
والمدى المتردد بين البول والمني وقيل الجمع بين الاصل والفرع بوصف نفعهم
اشتماله على حكمة ما من جلب مصلحة او دفع مفسدة اذ الاوصاف انما تناسب
معتبر كشدة الحر والكلونها وطعمها او ما طن مظنة المصلحة واعتبر الشارع
في بعض الاحكام كالحاق مسح الرأس بمسح الخف في نفي الشكرا لكونه تمسحا تارة
وبياقي اعضاء الوضوء في اثباته لكونه أصلا في الطهارة أخرى فالاول قياس
وكذا اتباع كل وصف ظهر كونه مناطا للحكم والثاني طردي باطل والثالث الشبه
وفي صحة التمسك به قولان لاحد والشافعي والأظهر نعم لا نأثره الظن خلافا
للقاضي والاعتبار بالشبه حكما لا حقيقة خلافا لابن غلبة وقيل بما يظن أنه
مناط الحكم **وقياس الدلالة** الجمع بين الاصل والفرع بدليل العلة اذ اشتراكها
فيه يفيد اشتراكها في العلة فيشتركان في الحكم نحو جواز تزويجها لما كنة فجازا
كالصغيرة اذ جواز تزويجها ساكنة دليل عدم اعتبار رضاها والا لا اعتبار بنطقها
الدال عليه عليه فيجوز وان سخطت لعدم اعتبار رضاها

ابقاء للنكاح فلا يجبر على ابتداءه كالحرف عدم اجباره على ابقائه دليل خلوص حقه
 في النكاح فلا يجبر على خالص حقه في الموضوعين **تنبيه** حيث العلة الشرعية اشارة
 يجوز ان تكون وصفا عارضا كالشدة في الخمر ولازما كالنقدية والصغر وفعل كالقتل
 والسرقة وحكما شرعيا نحو تحريم الخمر فلا يصح بيعها كالميتة ومفردا او مركبا ومناسبا
 وغير مناسب ووجوديا وعدميا ويجوز ان تكون في غير محل الحكم كتحريم نكاح الأمة
 لعله رقي الولد ولا يتخصص اجزاؤها في سبعة اوصاف خلافا لقوم والله أعلم **ويجري**
القياس في الاسباب والكفارات والحدود وهو قول الشافعية خلافا للمحنفية
 لنا اجماع الصحابة على القياس من غير تفصيل ولأنهم قالوا في السكران اذا
 سكر هذى واذا هذى افترى فيحد حد المفترى وهو قياس سببي ولان منع
 القياس ان كان مع فهم المعنى فتحكم وتشبهى والافوفاق ولانه مفيد للظن وهو
 متبع شرعا قالوا الكفارة والحد شرعا للزجر وتكفير المأثم والقدر الحاصل به ذلك
 غير معلوم والحد يد رابا بالشبهات والقياس شبهة لظنيته واجيب عن الاول
 باننا لا نقس الا حيث يحصل الظن فيتبع وعن الثاني بالنقض بخبر الواحد والشهادة
 والظواهر والعمرات والله أعلم **والنفي ضربان** أصلي فيجري فيه قياس الدلالة
 وهو الاستدلال بانتفاء حكم شيء على انتفائه عن مثله فيؤكد به الاستصحاب لا
 قياس العلة اذ لا علة قبل ورود السمع وطار كبراء الذمة من الدين فيجري فيه
 القياس لان حكم شرعي كالاثبات والله أعلم **الاستدلال** الواردة على القياس
 قيل اثنا عشر الاستفسار ويتوجه على الاجمال وعلى المعترض اثباته ببيات
 احتمال اللفظ معنيين فصاعدا البيان التساوي لغسه وجوابه بمنع التعدد
 او رجحان أحدهما بامر ما **ب** فساد الاعتبار وهو مخالفة القياس نصا للحديث

الشرح

الاول

الثاني

معاذ ولأن الصحابة لم يقيسوا الامع عدم النص وجوابه بمنع النص او استحقاق
 تقديم القياس عليه لضعفه وعمومه او اقتضاء مذهب له **ج** فساد الوضع وهو
 اقتضاء العلة نقض ما علق بها نحو لفظ الهبة ينقض به غير النكاح فلا ينعقد
 به النكاح كالأجارة فيقال انعقاد غير النكاح به يقتضي انعقاده به لتأثيره في غيره
 وجوابه بمنع الاقتضاء المذكور أو بان اقتضاءها لما ذكره المستدل ارجح فان
 ذكر الخصم شاهدا الاعتبار ما ذكره فهو معارضة **د** المنع وهو منع حكم الأصل ولا
 ينقطع به المستدل على الأصح وله اثباته بطريقة ومنع وجود المدعى علة في الأصل
 فيثبت حسا او عقلا او شرعا بدليله او وجود أثره ولازم له ومنع عليته ومنع وجودها
 في الفرع فيثبتها بطريقة كما سبق **هـ** التقسيم ومحل المطالبة لانه منع وهي
 تسليم وهو مقبول بعد المنع بخلاف العكس وهو حصر المعترض مدارك ما ادعاه
 المستدل علة والغاء جميعها وشرطه صحة انقسام ما ذكره المستدل الى ممنوع
 ومسلم والا كان مكابرة وحصره لجميع الاقسام والاجاز ان ينهض الخارج عنها
 بعرض المستدل ومطابقته لما ذكره فلوزاد عليه لكان مناظرا لنفسه لا للمستدل
 وطريق صيانة التقسيم ان يقول المعترض للمستدل ان عنيت بما ذكرت كذا وكذا
 فهو محتمل مسلم والمطالبة متوجهة وان عنيت غيره فهو ممنوع ممنوع والله أعلم
و المطالبة وهي طلب دليل عليته الوصف من المستدل ويتضمن تسليم الحكم
 ووجوده لوصف في الأصل والفرع وهو ثالث المنوع المتقدمه **ز** النقض وهو
 ابداء العلة بدون الحكم وفي بطلان العلة به خلاف ويجب احتراز المستدل في
 دليله عن صورة النقض على الأصح ودفعه اما بمنع وجود العلة او الحكم في صورته
 ويكفي المستدل قوله لا اعرف الرواية فيها اذ دليله صحيح فلا يبطل بمسكوك فيه

أو أعميته
الثالث

الرابع

وجوده

الخامس
فيثبتها بطريقة

السادس

السابع

وليس للمعترض أن يدل على ثبوت ذلك في صورة النقص لأنه انتقال وغصب أو بيبيا
 مانع أو انتفاء شرط تخلف لاجله الحكم في صورة النقص ويسمع من المعترض نقض
 أصل خصمه فيلزمه العذر عنه لأصل نفسه نحو هذا الوصف لا يطرد على أصلي
 فكيف يلزمي إذ دليل المستدل المقتضى للحكم حجة عليه في صورة النقص كحل
 النزاع أو ببيان ورود النقص المذكور على المذهبين كالعرايا على المذهب
 وقول المعترض دليل عليه وصفك موجود في صورة النقص غير مسموع إذ هو
 نقض لدليل العلة لا لنفس العلة فهو انتقال ويكفي المستدل في رده أدنى
 دليل يليق تأصيله والكسر وهو إبداء الحكمة بدون الحكم غير لازم إذ الحكمة لا
 لا تنضبط بالرأي فرد ضبطها إلى تقرير الشارع وفي اندفاع النقص بالاحترار عنه
 بذكر وصف في العلة لا يؤثر في الحكم ولا يعدم في الأصل لعدمه نحو قولهم في الاستحجار
 حكم يتعلق بالأحجار يستوي فيه الثيب والابكار فاشترط فيه العدد كرمي
 المحار خلافاً للظاهر لأن الطردي لا يؤثر مفرداً فكذا مع غيره كالفاسق في
 الشهادة ويندفع بالاحترار عنه بذكر شرط في الحكم عند ابن الخطاب نحو حران
 مكلفان محققوا الدم فجري بينهما القصاص في العمد كالمسلمين إذا العمد أحد
 أوصاف العلة حكماً وإن تأخر لفظاً والعبرة بالأحكام لا الالفاظ وقيل لا إذ قوله
 في العمد اعتراف بتخلف حكم علية عنها في الخطأ وهو نقض والأول أصح **القلب**
 وهو تعليق نقيض حكم المستدل على علية بعينها ثم المعترض تارة يصح مذهبه
 كقول الحنفى لا اعتكاف لبث محض فلا يكون مجردة قربة كالوقوف بعرفة فيقول
 المعترض لبث محض فلا يعتبر الصوم في كونه قربة كالوقوف بعرفة وتارة يبطل
 مذهب خصمه كقول الحنفى الرأس مسموح فلا يجب استيعابه بالمسح كالحنف فيقول

النف
تقدير

الثامن

المعترض مسموح فلا يقدر بالربع كالحنف وكقوله بيع الغائب عقد معاوضة فينقذ
 مع جهل العوض كالنكاح فيقول خصمه فلا يعتبر فيه خيار الرؤية كالنكاح فبطل مذهب
 المستدل لعدم أولوية أحد الحكمين بتعليقه على العلة المذكورة والقلب معارضة
 خاصة فجوابه جوابها لا يمنع وجود الوصف لأنه التزمه في استدلاله فكيف
 يمنع **ط** المعارضة وهي إما في الأصل ببيان وجود مقتضى الحكم فيه فلا يتعين
 ما ذكره المستدل مقتضياً بل يحتمل ثبوته له أو لما ذكره المعترض أو لهما وهو أظهر
 الاحتمالات إذ المألوف من تصرف الشرع مراعاة المصالح كلها كمن أعطى فقيراً
 قريباً غلب على الظن إعطاؤه لليسبين ويلزم المستدل حذف ما ذكره المعترض
 بالاحترار عنه في دليله على الأصح فإن أهله ورد معارضة ويكفي المعترض في تقريرها
 بيان تعارض الاحتمالات المذكورة ولا يكفي المستدل في دفعها الأبيان استقلال
 ما ذكره بثبوت الحكم لما بثبوت علية ما ذكره بنص أو إيماء ونحوه من الطرق المتقدمة
 أو ببيان الغاء ما ذكره المعترض في جنس الحكم المختلف فيه كالغاء الذكورية في
 جنس أحكام العتق أو بأن مثل الحكم يثبت بدون ما ذكره فيدل على استقلال علة
 المستدل فإن بين المعترض في أصل ذلك الحكم المدعى ثبوته بدون ما ذكره مناسباً
 آخر لازم المستدل حذفه ولا يكفي الغاء كل من المناسبين بأصل الآخر لجواز ثبوت
 حكم كل أصل بعلة تخصه إذ العكس غير لازم في الشرعيات وإن ادعى المعترض
 استقلال ما ذكره مناسباً كفي المستدل في جوابه ببيان رجحان ما ذكره هو بدليل
 أو تسليم وإما في الفرع بدو ما يمنع معه ثبوت الحكم فيه إما بالمعارضة **ب** بدليل
 أكد من نص أو إجماع فيكون ما ذكره المستدل قاسداً الاعتبار كما سبق وإما بإبداء
 وصف في الفرع مانع الحكم فيه أو للسببية فإن منع الحكم احتاج في إثبات كونه مانعاً

النف
يتقدر

الى مثل طريق المستدل في اثبات حكمه من العلة والأصل والى مثل علته في القوة
وان منع السببية فان بقي احتمال الحكمة معه ولو على بعد لم يضر المستدل لإلغائها
من الشرع اكتفاءه بالمظنة ومجرد احتمال الحكمة فيحتاج المعارض الى أصل يشهد
لما ذكره بالاعتبار وان لم يبق لم يحتاج الى أصل إذ ثبت الحكم تابع للحكمة وقد علم
اشتقاقها وفي المعارضة في الفرع ينقلب المعارض مستدلا على اثبات المعارضة
والمستدل معترضاً عليهم بما يمكن من الأسئلة في عدم التأثير وهو ذكر ما يستغنى
عنه الدليل في ثبوت حكم الأصل اما لطرد بینه نحو صلاة لا تقصر فلا يقدم اذا انها
على الوقت كالمغرب اذا باقى الصلوات تقصر ولا يقدم على الوقت أو لثبوت الحكم
بدونه نحو مبيع لم يره فلم يصح بيعه كالطير في الهواء فان بيع الطير في الهواء
ممنوع وان روي نعم ان اشار بذكر الوصف المذكور الى خلوا الفرع عن المانع
أو اشتماله على شرط الحكم دفعا للنقض جاز ولم يكن من هذا الباب وان اشار
الوصف الى اختصاص الدليل ببعض صور الحكم جاز ان لم تكن القضايا عامة
وان عمت لم يجز لعدم وفاء الدليل الخاص بثبوت الحكم العام بتركيب القياس
من المذهبين وهو القياس المركب المذكور قبل نحو قوله في البالغة انثى فلا تزوج
نفسها كالبنة خمس عشرة اذ الخصم يمنع تزويجها نفسها لصغر حالها لا لثبوتها فقي
صحة التمسك به خلاف الإثبات اذ حاصله النزاع في الأصل فيثبته ويبطل ما أخذ
الخصم فيه وقد ثبت مدعاه والنفي لانه فوار عن فقه المسئلة الى مقدار سن
وللبوع وهي مسئلة أخرى والأول أولى **يب** القول بالموجب وهو تسليم الدليل
مع منع المدلول أو تسليم مقتضى الدليل مع دعوى بقاء الخلاف وهو آخر الاسئلة
وينقطع المعارض بفساده والمستدل بتوجيهه اذ بعد تسليم العلة والحكم لا يجوز له

العاشر

الحادي عشر

الثاني عشر

النزاع فيهما ومورده إما النفي نحو قوله في القتل بالمشغل التفاوت في الآلة لا يمنع
القصاص كالتفاوت في القتل فيقول الحنفى سلمت لكن لا يلزم من عدم المانع
ثبوت القصاص بل من وجود مقتضيه أيضا فاننا انازع فيه وجوابه ببيان
لزوم حكم النزاع مما ذكره ان أمكن أو بان النزاع مقصور على ما تعرض له باقرار
أو اشتها روي نحوه وإما الاثبات نحو الخيل حيوان يسابق عليه فوجب فيه الزكاة
كالابل فنقول نعم زكاة القيمة وجوابه بان النزاع في زكاة العين وقد عرفنا
الزكاة باللام فينصرف الى محل النزاع وفي لزوم المعارض ابداء مستند القول
بالموجب خلاف الاثبات لثلا يأتى به تكذا وعنادا والنفي اذ يجزئه يتبين
عدم لزوم حكم المستدل مما ذكره والأول أولى وينقطع المعارض بإيراده على
وجه يغير الكلام عن ظاهره اذ وجوده كعدمه فهو كالتسليم نحو الخل مانع لا
يرفع الحدث فلا يزيل النجاسة كالمرق فيقول المعارض اقول به اذ الخل النجس
لا يزيل النجاسة لان محل النزاع الخل الطاهر اذ النجس متفق على عدم ازالته
فهو كالتنقض العام كالعرايا على علة الربا ويرد على القياس منع كونه حجة أو في
الحدود والكفارات والمطمان كالحنفية كما سبق وجوابه . والاسئلة راجعة
الى منع أو معارضة والالم تسمع وذكر بعضهم انها خمسة وعشرون وترتيبها
أولى اتفاقا وفي وجوبه خلاف وفي كيفية اقوال كثيرة والله اعلم **الاجتهاد**
لغة بذل الجهد في فعل شاق فيقال اجتهد في حل الرمي لاني حل خرد لنة
واصطلاحاً بذل الجهد في تعرف الحكم الشرعي والتأمل منه ما انتهى الى حال
العجز عن مزيد طلب وشرط المجتهد احاطته بمذرك الاحكام وهي الأصول
المقدمة وما يعتبر للحكم في الجملة كميته وكيفية فالواجب عليه من الكتاب

معرفة ما يتعلق بالأحكام منه وهو قد رُخس مائة آية بحيث يمكنه استحضارها
 للاحتجاج بها لا حفظها وكذلك من السنة ومعرفة صحة الحديث اجتهاداً كعلمه
 بصحة مخرجه وعدالة روايته أو تقليد الكنفه من كتاب صحيح ارتضى الأئمة روايته
 والناسخ والمنسوخ منهما وكيفية معرفة أن دليل هذا الحكم غير منسوخ ومن الإجماع
 ما تقدم فيه وكيفية معرفة أن هذه المسئلة مجمع عليها لا من النحو واللغة
 ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من نص وظاهر ومجمل وحقيقة
 ومجاز وعام وخاص ومطلق ومقيد ودليل خطاب ونحوه لا تفاريج الفقه لأنها
 من فروع الاجتهاد فلا تشترط له والالزم الدور وتقرير الأدلة ومقوماتها
 ومن حصل شروط الاجتهاد في مسئلة فهو مجتهد فيها وإن جهل حكم غيرها
 ومنعه قوم لجواز تعلق بعض مداركها بما يجمله وأصله الخلاف في جزي
 الاجتهاد لنا قول كثير من السلف الصحابة وغيرهم لا أدري حتى قال مالك
 في ست وثلاثين مسئلة من ثمانين وأربعين مسئلة قالوا التعارض الأدلة
 قلنا لا أدري أعم من ذلك والأصل عدم العلم ولا تشترط عدالة في
 اجتهاده بل في قبول فتياه وخبره ثم هنا مسائل **الأولى** يجوز التعبد =
 بالاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم للغائب عنه وللحاضر بأذنه وبك
 عند أكثر الشافعية ومنعه قوم مطلقاً وقيل في الحاضر دون الغائب لنا حديث
 معاذ وحكم سعد بن معاذ في قريظة باجتهاده بحضرة عليه السلام وأذن
 لعمر بن العاص وعقبة بن عامر ولرجلين من الصحابة فيه ولأنه لا محال فيه ولا
 يستلزمه قالوا كيف يعمل بالظن مع إمكان العلم بالوحي قلنا لعله لمصلحة ثم
 قد تعبد النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم بالشهود وبالشاهد واليمين مع

امكان الوحي في كل واقعة بالحق المجازم فيها **الثانية** يجوز أن يكون عليه السلام =
 متعبداً بالاجتهاد فيما لا نص فيه خلافاً لقوم لنا لا محال ذاتي ولا خارجي قالوا =
 يمكنه التحقيق بالوحي والاجتهاد عرضة للخطأ قلنا الظن متبع شوقاً ولا يخطئ
 لعصمة الله له أو لا يقر عليه فيستدرك أما وقوعه فاختلف فيه أصحابنا
 والشافعية وانكروا أكثر المتكلمين لنا اعتبروا وهو عام فيجب الامتنان ونحو
 في أسارى بدر والاذن للمخلفين ولو كان نصاً لما عوتب وقال إلا الأذخر
 ولو قلت لعامنا الوجبت لو سمعت شعرها لما قتلته وقال له السعدان
 والجباب أن كان هذا أبوحي فسمع وطاعة وإن كان باجتهاد فليس هذا هو الرأي
 فقال بل باجتهاد ورأي رأيته ورجح إلى قولهم وقد حكم داود عليه السلام باجتهاده
 والامام خالفه سليمان وسليمان والامام خص بالتفهم قالوا وما ينطق عن الهوى
 ولو اجتهد لنقل واستفاض ولما انتظر الوحي ولا اختلف اجتهاده وكان يتم
 قلنا الحكم عن الاجتهاد ليس عن الهوى لا عتاده على أذن ودليل وليس من ضرورة
 الوقوع النقل فضلاً عن الاستفاضة ثم ما ذكرناه مشهور وانتظار الوحي عند
 التعارض واستبهاام وجه الحق والتممة لا تأثير لها إذ قد انتهى في النسخ ولم
 يبطله ولا يترك حق لما طلل ثم الاجتهاد منصب كمال لشخصه القريحة وحصول
 ثوابه فهو عليه السلام أولى به **الثالثة** قال أصحابنا الحق في قول واحد من
 المجتهدين عيناً في فروع الدين وأصوله ومن عدها مخطئ ثم إن كان في فرع ولا
 قاطع فهو معذور وفي خطئه مثاب على اجتهاده وهو قول بعض الحنفية والشافعية
 وقال بعض المتكلمين كل مجتهد في الفروع مصيب واختلف فيه عن أبي حنيفة
 والشافعية وقال العنبري والمجاط لا أتم على من أخطأ الحق مع الجد في طلبه

أن المجتهد متى ما كان في حال الاجتهاد

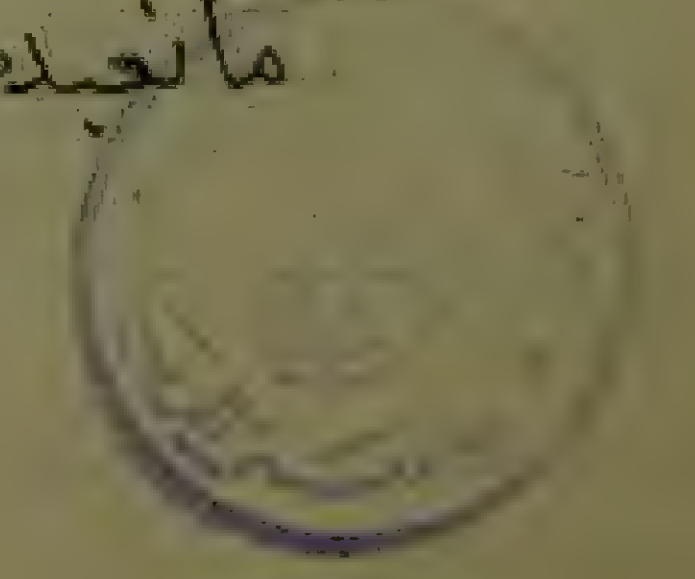
فسمعاً

أي وحكم سليمان
 باجتهاده فهو
 معذور على داود

الثامن

مطلقاً حتى مخالف الملة وقالت الظاهرية وبعض المتكلمين الاثم لاحق للمخطئ مطلقاً
اذ في الفروع حق متعين عليه دليل قاطع والعقل قاطع بالنفي الاصلي لغيره الا ما
استثناه دليل سمعي قاطع بناء على انكارهم خبر الواحد والقياس وربما انكروا
الحكم بالعموم والظاهر الاول ففهمناها سليمان ولولا تعيين الحق في جهة لما خص
بالتفهم ولولا سقوط الاثم عن المخطئ لما مدح داود بكلاً آتينا الثاني لاغرض
للسارع في تعيين حكم وانما قصده تعبد المكلف بالعمل بمقتضى اجتهاده الظني
وطلب الاشبه فان اصابه اجر اجرين وان اخطأ اجر للاجتهاد وفاته اجر الاصل
وتخصيص سليمان بالتفهم لاصابته الاشبه لا لأن ثم حكماً معيناً هو مطلوب
المجتهد فان قيل ان عنيتم الاشبه عند الله تعالى دل على أن عنده حكماً معيناً
والذي يصيبه المجتهد أشبه به من غيره والافيدوا المراد به قلنا المراد
الاشبه بما عهد من حكمة الشرع ولا يلزم التعيين فان قيل فلم لا يجوز ان
يكون الاشبه في نفس الامر هو المعين عند الله تعالى قلنا للقطع بانه لا
غرض له في تعيينه فان قيل لعل تعيينه تضمن مصلحة قلنا ولعل عدمه
كذلك فما المرجح قالوا الدليل يستدعي مدلولاً قلنا المدلل اعم من
المعين وغيره فهو ما ذكرناه فان قيل الاحكام القياسية محمولة على
المد

فكذلك القياس قلنا قياس ظني وما ذكرناه اظهر
الجاحظ الاثم بعد الاجتهاد قبيح سيما مع كثرة الآراء واعتوار
الشبه وعدم القواطع الجوارم ويلزمه رفع الاثم عن منكري الصانع
والبعث والنبوات واليهود والنصارى وعبدية الأوثان الذين قالوا
ما نعبدهم الا ليقربونا اذ اجتهادهم اداهم الى ذلك وله منع أنهم



استفروا الواسع في طلب الحق فإثمهم على ترك الجد لا على الخطأ وقوله على كل حال
مخالف للاجماع الا أن يمنع كونه حجة كالنظام أو قطعية فلا يلزمه وقول
الظاهرية باطل لبطلان مبناه **الرابعة** اذا تعارض دليلان عند المجتهد
ولم يترجح أحدهما الرمه التوقف وهو قول أكثر الحنفية والشافعية وقال
بعض الفتيين بخير في الأخذ بايهما شاء لنا اعمالها جمع بين النقيضين
واعمال احدهما من غير مرجح تحكم فتعين التوقف على ظهور المرجح قالوا التوقف
لا الى غاية تعطيل وربما لم يقبل الحكم التأخير والى غاية مجهولة ممتنع ومعلومة
لا يمكن اذ ظهور المرجح ليس اليه فتعين التخيير وقد ورد الشرع به كتحخير المزكي
بين اربع حقائق أو خمس يثبت لبون عن ما بين وتخيير العاني أحد المجتهدين
أو أخذ جذران الكعبة وفي خصال الكفارة ونحوها قلنا يتوقف حتى يظهر
المرجح ولا استحالة كما يتوقف اذا لم يجد دليلاً ابتداء أو كتعارض البينين
والتخيير رافع لحكم كل من الدليلين والتخيير في الصور المذكورة قام دليله فلا
يلحق به ما لم يقم عليه دليل **الخامسة** ليس للمجتهد أن يقول في مسألة
قولين في وقت واحد عند الجمهور وفعله الشافعي في مواضع منها قوله في
المسترسل من الحية قولان وجوب الغسل وعدمه لنا ان كانا فاسدين
وعلم فالقول بهما حرام فلا قول اصلاً أو أحدهما فكذلك فلا قولين أو صحيحين
فالقول بهما محال لاستلزامهما التضاد الكلي والجزئي وان لم يعلم الفاسد
فليس عالماً بحكم المسئلة فلا قول له فيها فيلزمه التوقف أو التخيير وهو قول
واحد لا قولين وأحسن ما يعتد به عن الشافعي أنه تعارض عنده الدليلان
فقال بمقتضاها على شريطة الترجيح وما حكاه عنه وعن غيره من القولين

اعمالها

له

والروايتين ففي وقتين ثم ان علم آخرهما فهو مذهبه كالناسخ والافكد ليلين
متعارضين ولا تاريخ والله اعلم **السادسة** يجوز للعامة تقليد المجتهد ولا
يجوز ذلك لمجتهد اجتهد وظن الحكم اتفاقا فيهما اما من لم يجتهد ويمكنه
معرفة الحكم بنفسه بالقوة القريبة من الفعل لأهليته للاجتهاد فلا يجوز
له ايضا مطلقا خلافا للظاهرية وقبل يجوز مع ضيق الوقت وقيل ليحل لا
ليفتى وقيل لمن هو اعلم منه وقيل من الصحابة لنا مجتهد فلا يقلد كما لو اجتهد
وظن الحكم ولا أنه ربما اعتقد خطأ غيره لو اجتهد فكيف يعمل بما يعتقد خطأه
نعم له أن ينقل مذهب غيره للمستفتى فلا يفتى هو بتقليد أحد قالوا قوله
تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون . وهذا لا يعلم وأولى الأمر منكم هم
العلماء ولأن الاصل جواز التقليد ترك فيمن اجتهد لظهور الحق له بالفعل
فمن عداه على الاصل قلت المراد بقوله تعالى فاسألوا اهل الذكر العامة
ولا نسلم أنه لا يعلم بل يعلم بالقوة القريبة بخلاف العامي ولو الأمر الولاية
وان سلم أنهم العلماء فجوابه ما ذكر ثم هو معارض بعموم فاعتبروا أفلأيتدبرون
القرآن . لعلمه الذين يستنبطونه . وهذا حث على الاستنباط والتدبر
ترك في العامي لعدم أهليته ففي غيره على مقتضاه وجهة بقیة التفاصيل ظاهر
ودليل ضعفها عموم الدليل **السابعة** اذا نص المجتهد على حكم في مسألة لعلة
بينها فمذهبه في كل مسألة وجدت فيها تلك العلة كمذهبه فيها اذ الحكم يتبع
العلة وان لم يبين العلة فلا وان اشتبهتا اذ هو اثبات مذهب بالقياس
ولجواز ظهور الفرق له لو عرضت عليه ولو نص في مسئلتين مشتملتان على
حكمين مختلفين لم يجز أن يجعل فيهما روايتان بالنقل والتخريج كما لو سكت

عن احدهما وأولى والأولى جواز ذلك بعد الجد والبحث من اهله اذ خفاء الفرق
مع ذلك وان دق ممتنع عادة وقد وقع في مذهبنا فقال في المحرر ومن لم يجد الاثوابا
نجسا صلى فيه واعاد نص عليه ونص فيمن حبس في موضع نجس فصلى أنه لا يعيد
فيتخرج فيهما روايتان وذكر مثل ذلك في الوصايا والقذف ومثله في مذهب الشافعي
كثير ثم التخرج قد يقبل تقرير النصين وقد لا يقبل واذا نص على حكمين مختلفين في
مسئلة فمذهبه آخرهما ان علم التاريخ كتناسخ اخبار الشارع والافاشيهما
باصوله وقواعد مذهبه واقربهما الى الدليل الشرعي وقيل كلاهما مذهب له اذ لا
ينقض الاجتهاد بالاجتهاد فان أريد ظاهرة فممنوع وان أريد أن ما عمل بالاول لا
ينقض فليس ما نحن فيه ثم يبطل بما لو صرح برجوعه عنه فكيف يجعل مذهبا له
مع تصريحه باعتقاده بطلانه ولو خالف مجتهد زوجته ثلاث مرات يعتقد الخلع
فسخا ثم تغير اجتهاده فاعتقده طلاقا لزمه فراقها ولو حكم بصحة نكاح مختلف
فيه حاكم ثم تغير اجتهاده لم ينقض الزوم التسلسل بنقض النقض واضطراب الاحكام
ولو نكح مقلد بفتوى مجتهد ثم تغير اجتهاده فالظاهر لا يلزمه فراقها اذ عمله بالفتوى
جري مجرى حكم الحاكم والله اعلم **التقليد** لغة جعل الشيء في العنق محيطا به والشيء
قلادة وشرعا قبول قول الغير من غير حجة لأن المقلد يطوق المجتهد اثم ما غشيه
به في دينه وكفه عنه من علمه أخذ من قوله تعالى الزمناه طائره في عنقه على
جبهة الاستعارة وليس قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم تقليدا اذ هو حجة
في نفسه ويجوز التقليد في الفروع اجماعا خلافا لبعض القدرية لنا الاجماع
على عدم تكليف العامة ذلك ولأن الخطي فيها مثاب فلا محذور قالوا الواجب
العلم او ما أمكن من الظن والحاصل منه بالاجتهاد أكثر قلنا فاسد الاعتبار

لخالفته النص والاجماع ثم تكليفهم الاجتهاد يُبطل المعايير ويوجب خراب الدنيا في طلب اهليته ولعل اكثرهم لا يدركها فتعطل الاحكام بالكلية ولا تقلد فيما علم كونه من الدين ضرورة كالاركان الخمسة لاشتراك الكل فيه ولا في الاحكام الاصولية الكلية كمعرفة الله تعالى ووحدايته وصحة الرسالة ونحوها الظهور ادلتها في نفس كل عاقل وان منع العامي عيئه من التعبير عنها ولأن المقلد ان علم خطا من قلده لم يجز ان يقلده او اصابته فيم علمها ان كان بتقليده آخر فالكلام فيه كالاول او باجتهاده فيه فليجتهد في المطلوب وليبلغ واسطة التقليد وفي هذه المسئلة اشكال اذا العامي لا يستقل بدرك الدليل العقلي والفرق بينه وبين الشبهة لاشتباههما لاسيما في زماننا هذا مع تفرق الآراء وكثرة الأهواء بل نحار المتكلمين لا يستقلون بذلك فاذا امتنع من التقليد لزم ان لا يعتقد شيئا فالاشبه اذا لا ثم على من اخطأ في حكم اعتقادي غير ضروري مجتهدا او عامي مع الجد والاجتهاد بحسب الامكان مع ترك العناد وفيه احتراز مما يلزم الجاحظ اذا اكثر مخالفا في الملة عاندوا ومنهم من لم يستفرغ وسعته في الاجتهاد وأن الكفر انكار ما علم كونه من الدين ضرورة وهو مقتضى كلام الشيخ ابي محمد رحمه الله في رسالته اذ لم يكفر احدا من المبتدعة غير المعاندين ومنكري الضرورات لقصد هم الحق مع استبهاام طريقه ثم هنا **مسئلتان احدهما** ان العامي يُقلد من علم اوطن اهليته للاجتهاد بطريق ما دون من عرفه بالجهل اتفاقا فيهما اما من جهل حاله فلا يُقلده ايضا خلافا لقوم لنا غالبي الناس غير مجتهدين فاحتمال الاهلية مرجوح ولأن من وجب قبول قوله وجب معرفة حاله كالنبي بالمعجز والشاهد والراوي بالتعديل قالوا العادة أن من دخل

فا

بلد الا يسأل عن علم من يستفتيه ولا عدالة قلنا العادة ليست حجة على الدليل لجواز مخالفتها اياه ثم وجوب السؤال عن علمه ملتزم والعدالة أصلية في كل مسلم بخلاف العلم **الثانية** يكفي المقلد سؤال بعض مجتهدي البلد وفي وجوب تخير الأفضل قولان. الثاني اجماع الصحابة على تسويغ سؤال مقلديهم لفاضل والمفضول ولأن الفضل قد رُمس ترك فلاحيرة بخاصة الافضلية المثبتة النظم الحاصل من قول الأفضل أغلب فان سألها واختلفا عليه فهل يلزمه متابعة الأفضل في علمه ودينه كما لمجتهد يتعارض عنده دليلان او يتخير فيه خلاف الظاهر الأول ويعرف الأفضل بالاجتهاد واذا كان المفضول له ونقد ونحوه من الامارات المفيدة للظن فان استويا عنده أتبع أيهما شاء وقيل الأئمة اذ الحق ثقيل مريء والباطل خفيف وبني وقيل الأخف لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ما جعل عليكم في الدين من حرج لا ضرر بعثت بالحنيفية السمحة السهلة ويحتمل أن يسقطا لتعارضهما ويرجع الى غيرهما ان وجد والا فالى ما قبل السمع والله اعلم **القول في ترتيب الادلة والترجيح** الترتيب جعل كل واحد من شيعتين فصاعدا في رتبته التي يستحقها برجه ما فالاجماع مقدم على باقي ادلة الشرع لقطعيته وعصمته وأمنه من نسخ أو تاويل ثم الكتاب ويساويه متواتر السنة لقطعيتهما ثم خبر الواحد ثم القياس والتصرف في الادلة من حيث العموم والخصوص والاطلاق والتقييد ونحوه سبق والترجيح تقديم أحد طريقي الحكم لاختصاصه بقوة في الدلالة ورجحان الدليل عبارة عن كون الظن المستفاد منه اقوى والرجحان حقيقة في الاعيان الجوهرية وهو في المعاني مستعار وحكي عن ابن الباقلاني انكار الترجيح في الادلة كالبينات

بيان
فان

وليس بشي اذا الحل بالأمح متعين وقد عمل الصحابة بالترجيح والتزامه في
البيئات متجه ثم الفرق بينهما ان باب الشهادة مشوب بالتعبد ولهذا الوأبدل
لفظ الشهادة بلفظ الاخبار لم تقبل ولا تقبل شهادة جمع من النساء وان كثرت
على باقة بقل بدون رجل بخلاف الادلة ومورد الترجيح انما هو الادلة الظنية من
الالفاظ المسموعة والمعاني المعقولة فلا مدخل له في المذاهب من غير تمسك
بدليل خلافا لعبد الجبار ولا في القطعيات اذ لا غاية ورأى اليقين والالفاظ
المسموعة نصوص الكتاب والسنة فيدخلها الترجيح اذ اجمل التاريخ
او علم وامكن الجمع بين المتقابلين في الجملة والا فالثاني ناسخ اذ لا تناقض
بين دليلين شرعيين اذ الشارع حكيم والتناقض ينافي الحكمة فاحد ^١
المتناقضين باطل إما لكذب الناقل او خطئه بوجه ما في النقلات او لخطأ
الناظر في النظريات او لبطان حكمه بالنسخ والمعاني المعقولة الاقيسة ونحوها
فالترجيح اللفظي اما من جهة السند او المتن او القرينة اما الاول فيقدم التواتر
على الاحاد لقطعيته والاكثر رواية على الأقل ومنعه الحنفية كالشهادة
وقد سبق جوابه والمسند على المرسل الامر اسهل الصحابة فالامر اسهل للثبوت
عد التهم كما سبق والمرفوع على الموقوف والمتصل على المنقطع والمتفق عليه
في ذلك على المختلف فيه ورواية المتقن والأتقن والضابط والاضبط
والعالم والأعلم والورع والتقوى والاورع والأتقى على غيرهم وصاحب القصة
والملايس لها على غيره لاختصاصه بمزيد علم والرواية المتسقة المنتظمة
على المضطربة والمتأخرة على المتقدمة ورواية متقدم الاسلام على متأخره
سنيان وفي تقديم رواية الخلفاء الاربعة على غيرها روايتان فان رجحت
رجحت رواية

٨١
رجحت رواية اكابر الصحابة على غيرهم لاختصاصهم بمزيد خبرة بأحوال النبي
صلى الله عليه وسلم لمزلتهم ومكانتهم منه وأما الثاني فمبناه تفاوت دلالات
العبارات في أنفسها فيرجح الأدل منها فالأدل فالنص مقدم على الظاهر
والظاهر مراتب باعتبار لفظه أو قرينته فيقدم الأقوى منها فالأقوى بحسب
قوة دلالاته وضعفها والمختلف لفظا فقط على متحد له لالة اختلاف الفاظه
على اشتهاؤه وقد يعارض بان اختلاف الالفاظ ضرب من الاضطراب والاختار
أدل على الاتقان والورع وذو الزيادة على غيره لامكانها بذهول راوي الناقص
أو نسيانه كما سبق والمثبت على الثاني الا أن يستند النفي الى علم بالعدم لعدم
العلم فيستويان وما اشتمل على خطر أو وعيد على غيره احتياطاً عند القاضي
والناقل عن حكم الاصل على غيره وفيها خلاف ولا يرجح مسقط الحد وموجب
الجزية على غيرهما اذ لا تأثير لذلك في صدق الراوي وقيل بلى لموافقتهما الأصل
وقوله عليه السلام على فعله اذا الفعل لاصيغة له وأما الثالث فيرجح المجري على
على عمومته على الخصوص والمتلقى بالقبول على مادخله النكير وعلى قياسه ما قل
نكيره على ما كثر وما عضده عموم كتاب أو سنة أو قياس شرعي أو معني عقلي على
غيره فان عضد أحدهما قرآن والاخر سنة قدم الاول في رواية لشوع الدلالة
الدلالة والثاني في أخرى اذ السنة مقدمة بطريق البيان وما ورد ابتداء على
ذي السبب لاحتمال اختصاصه بسببه وما عمل به الخلفاء الراشدون على غيره
في رواية لو روى الامر باتباعهم وما لم يتقل خلافة على غيره ولا ترجيح
بقول اهل المدينة كقول بعض الشافعية ولا بقول اهل الكوفة كقول بعض
الحنفية اذ لا تأثير للاماكن في زيادة الظنون وما عضد من احتمالات الخبر

بتفسير الراوي أو غيره من وجوه الترجيحات على غيره من الاحتمالات والقياسي
 أما من جهة الأصل أو العلة أو القرينة العاضدة أما الأول فحكم الأصل
 الثابت بالاجماع راجح على الثابت بالنص لعصمة الاجماع والثابت بالقرآن
 أو تواتر السنة على الثابت بإحادها وعطلق النص على الثابت بالقياس
 والمقيس على أصول أكثر على غيره لحصول غلبة الظن بكثرة الأصول كالشهادة
 خلافا للجويني والقياس على ما لم يخص على القياس المخصوص وأما الثاني
 فتقدم العلة المجمع عليها على غيرها والمنصوصة على المستنبطة والثابتة
 عليها تواترا على الثابتة عليها أحاداً أو المناسبة على غيرها لاختصاصها
 بزيادة القبول في العقول والناقلة على المقررة والمحا

لا يلتقط
على

والأخف حكماً على خلاف فيه كالخبر والوضعية للاتفاق عليها على
 الأسمية والمردودة إلى أصل قاس الشارع عليه على غيرها كقياس الحج على الدين
 والقبلة على المضمضة والمطردة على غيرها أن قيل بصحتها والمنعكسة على
 غيرها أن اشترط العكس إذا انتفاء الحكم عند انتفائها يدل على زيادة =
 اختصاصها بالتأثير فتصير كالحد مع الحدود والعلة العقلية مع المعلول
 والمتعدية والقاصرة أن قيل بصحتها سيان حكماً لقيام الدليل على صحتها
 وقيل تقدم القاصرة لمطابقتها النص في موردها وأمن صاحبها من الخطأ
 وقيل المتعدية لكثرة فوائدها فعلى هذا ترجح الأكثر فروعاً على الأقل ومنه
 ترجح ذات الوصف لكثرة فروعها على ذات الوصفين وفرواً بأن ذات الوصفين
 قد تكون أكثر فروعاً ولا مدخل للكلام في القاصرة والمتعدية في ترجيح الأقيسة
 وإنما فائدته إمكان القياس بتقدير تقديم المتعدية كالوزن في النقيدين وعدمه



بتقدير تقدم القاصرة كالسنة فيهما إذا القاصرة لا يتعدى محله ليقاس عليه ويقدم
 الحكم الشرعي والنفي على الوصف الحسي والاثباتي عند قوم وقيل الحق التسوية
 إذ بعد قيام دليل العلية لا يختلف الظن بشئ من ذلك والمؤثر على الملائم والملائم
 على الغريب والمناسب على الشبه وتفاصيل الترجيح كثيرة فالضابط فيه أنه متى
 اقترن بأحد الطرفين أمر نقلي أو اصطلاحى عام أو خاص أو قرينة عقلية أو لفظية
 أو حالية وأفاد ذلك زيادة ظن رجح به وقد حصل بهذا بيان الرجحان من جهة
 القرائن ووجه الرجحان في أكثر هذه الترجيحات بين فلهذا أهملنا ذكره اختصاراً
 والله اعلم ٥ تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبه لنفسه العبد
 الفقير إلى الله تعالى الحسن بن محمد بن أحمد الحنبلي المقدسي عفا الله عنهم في يوم
 الأربعاء ثالث عشر رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة أحسن الله عاقبتها
 بيمينه وكرمه وصلى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ٥

بهاش الأصل
بلغ مقابلة

